

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان ومكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٥



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
٧	أولاً - المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨	ثانياً - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
١٥	ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١٥	رابعاً - التقييم
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٩	خامساً - بيان المدير التنفيذي والرقابة
٢٥	سادساً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
٢٧	سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٨	ثامناً - بيان المديرة التنفيذية
	الجزء المشترك
٣١	تاسعاً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
	المرفق - تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي
٣٧	الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
٤٣	أولاً - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٤٣ - ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج
- ٤٨ - ثالثا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٥٠ - رابعا - تقرير التنمية البشرية
- ٥١ - خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- ٥١ - سادسا - التقييم
- ٥٧ - سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٥٩ - ثامنا - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي
- ٦٣ - تاسعا - التقييم
- ٦٥ - عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٦٦ - حادي عشر - بيان المدير التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية
- الجزء المشترك

- ٦٨ - ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية
- ٧٤ - ثالث عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥

- ٧٨ - أولا - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٧٨ - ثانيا - بيان مديرة البرنامج والحوار المتعلق بالتمويل المنظم
- ٧٨ - ثالثا - الشؤون المالية والميزانوية والإدارية
- ٧٨ - رابعا - الالتزامات بتمويل البرنامج الإنمائي

٨٦ البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	خامساً -
٨٧ التقييم	سادساً -
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
	بيان المدير التنفيذي والحوار المتعلق بالتمويل المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي	سابعاً -
٨٩ يجري كل أربع سنوات	
٨٩ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	ثامناً -
٨٩ الشؤون المالية والميزانية والإدارية	تاسعاً -
٩٧ التقييم	عاشراً -
٩٩ البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	حادي عشر -
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
١٠٠ بيان المديرية التنفيذية وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	ثاني عشر -
	الجزء المشترك	
١٠٣ الشؤون المالية والميزانية والإدارية	ثالث عشر -
	متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة	رابع عشر -
١٠٥ البشرية/الإيدز	
١٠٦ الزيارات الميدانية	خامس عشر -
١٠٨ مسائل أخرى	سادس عشر -
	المرفق	
١٠٩ القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥	الأول -
١٥٢ عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥	الثاني -

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على قيادتهم والتزامهم بالعمل في عام ٢٠١٤. وهنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.
- ٢ - ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٥:

الرئيس:	سعادة السيد فرناندو كاريرا	(غواتيمالا)
نائب الرئيس:	السيد ساهاك سارغسيان	(أرمينيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد هيروشي مينامي	(اليابان)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كيلبيون ماوب	(ليسوتو)
نائب الرئيس:	سعادة السيد دورغا براساد بهاتاراي	(نيبال)

- ٣ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/1). واتخذ المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٥.
- ٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2015/2، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٥ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ٦/٢٠١٥ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥:
- الدورة السنوية لعام ٢٠١٥: ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)
- الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦ - شكرت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على [الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي](#)) الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٤، كما هنّأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥. وقد بُتت الدورة مباشرة على الشبكة العالمية، وأبرزت مديرة البرنامج، في فيلم قصير، الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٤. وأشارت مديرة البرنامج بعبارة مؤثرة إلى الرحيل المحزن لرئيس المجلس التنفيذي السابق والممثل الدائم للسويد، معالي السيد مارتن غوريندتس الذي كان داعماً قوياً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وقدمت مديرة البرنامج، كجزء من بيائها، تقرير الدعم المباشر للميزانية، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (DP/2015/3)، استناداً إلى تجارب البرنامج الإنمائي في بوركينافاسو ونيبال. وأكد البرنامج الإنمائي أن تقديم الدعم المباشر للميزانية كان خياراً سياسياً هاماً ينبغي أن يظل في متناوله استجابة للطلب القطري، رهنأً بضمانات المخاطر المتفق عليها؛ والتمس البرنامج موافقة المجلس على مواصلة استخدام هذه السياسة.

٨ - وبالإشارة إلى عام ٢٠١٤، ركزت مديرة البرنامج على عمل الإنعاش المبكر الذي قام به البرنامج الإنمائي استجابة لأزمات في أنحاء العالم. وتحدثت بشكل خاص عن عمل البرنامج في سوريا، حيث قدم البرنامج في سياق خطة الاستجابة الاستراتيجية، دعماً خاصاً لسبب كسب العيش في حالة الطوارئ للسكان المشردين، وخاصة الفئات الأكثر تعرضاً. وأبرزت أنشطة البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومالي، وأوكرانيا، واليمن في مجالات تراوحت ما بين المساعدة الانتخابية، والحوار السياسي الشامل، والقانون والنظام، والسلام والمصالحة، والعدالة والحوكمة، والتنمية الدستورية، والعدالة الانتقالية، والإنعاش المبكر، وتقديم الدعم للمشردين داخلياً. وفيما يتعلق بأزمة الإيول، قام البرنامج بدوره كاملاً في الجهود المبذولة لوقف تفشي المرض، وكان الرائد المعين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بدعم الإنعاش.

٩ - وبالتطلع إلى المستقبل، شددت مديرة البرنامج على الفرصة الضخمة التي يمثلها عام ٢٠١٥ بالنسبة للنهوض بالخطة العالمية للتنمية المستدامة، مشيرة على وجه الخصوص إلى الدورة السبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التي ستوافق فيها الدول الأعضاء على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وسلطت الضوء

على أهمية المناسبات الدولية الثلاث الأخرى: المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في آذار/مارس؛ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه؛ والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وأضافت أن نتائج كل من هذه المناسبات ستكون أقوى لو كانت هناك عناصر تآزر بينها حتى يمكن القضاء على الفقر إلى جانب بناء الصمود والحد من انبعاثات الكربون. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإنها تحث الدول الأعضاء على اتخاذ نهج "الحكومة الجامعة" تجاه المفاوضات ذات الصلة.

١٠ - وأشارت إلى أنه نظراً لدراية البرنامج وخبراته، فإنه مجهز بشكل خاص لمساعدة البلدان على تقديم الحلول المتكاملة للتنمية المستدامة والمطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وفي عام ٢٠١٥، بدأت المنظمة العام الثاني من خططها الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، بعد أن نفذت بالفعل معظم عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية التي تهدف إلى تجهيزها بشكل أفضل لتنفيذ الخطة. وسيحمل الاستعراض في طياته ثقافة التغيير التي تستند داخلياً إلى إطار جديد وشامل للمساءلة الداخلية، والقائمة على إطار المساءلة الخاص بالبرنامج والذي اعتمده المجلس. وسيضي يداً بيد مع تعزيز عمليات ضمان الجودة وأدوات التخطيط الداخلي الأفضل مثل خطة العمل السنوية الجديدة التي اتبعت "مسارات حرجة" ساعدت على إدارة العمل في إطار الخطة الاستراتيجية.

١١ - وتستند هذه التعزيزات إلى الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد التي تشمل أهدافها الرئيسية: (أ) حشد "كتلة حرجة" من الموارد لحماية العائد الأساسي وعكس اتجاهه التنافلي، مع زيادة نسبة المخصص إلى أدنى حد؛ (ب) واتباع نهج أكثر تنسيقاً لإزاء تعبئة الموارد غير الأساسية لأنشطة سياسية وبرنامجية؛ (ج) وتنويع قاعدة الموارد، مع سحب الأموال ليس فقط من طائفة واسعة من الحكومات، وإنما من خارج الحكومات أيضاً. وأضافت أنها تتطلع إلى استمرار المشاركة مع الدول الأعضاء بالنسبة للاستراتيجية الجديدة، وعن طريق الحوار المنظم والمخطط. وبعد أن أبرزت التزام البرنامج بالشفافية والمساءلة، شددت على المكانة الأولى التي تحتلها المنظمة باعتبارها منظمة المعونة الأكثر شفافية في العالم طبقاً لمؤشر شفافية المعونة لعام ٢٠١٤.

١٢ - وأكدت مديرة البرنامج التزام المنظمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أدوات هامة لتقدم البشر والنهوض بالتنمية المستدامة. وأضافت أن استضافة البرنامج الإنمائي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد محورياً لهذا الالتزام. وأبرزت التزام البرنامج الإنمائي بمسؤولياته ودوره القيادي في منظومة الأمم المتحدة،

وأوضحت كيف تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم المزيد من الدعم المتسق والفعال والكفاء للبلدان التي يشملها البرنامج وهي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الأمر المحوري بالنسبة لهذا الجهد الجماعي في تدابير تحسين الطريقة التي يعمل بها أعضاء هذه المجموعة معاً في مجال التخطيط والتصميم والرصد والتنفيذ، بما في ذلك عن طريق دعم توحيد الأداء، وتجارب البداية الذاتية التي أثرت إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة. والسبيل لنجاح هذه المجموعة هو ضمان تمويل آمن ويمكن التنبؤ به لنظام المنسق المقيم، خاصة عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة والتي اعتمدت في عام ٢٠١٤.

١٣ - وشكر أعضاء المجلس مديرة البرنامج على بيانها ورحبوا بالرئيس ونواب الرئيس الذين انتخبوا حديثاً لعام ٢٠١٥. واتفقوا على أن عام ٢٠١٥ يكتسب أهمية حاسمة، وفي إشادتهم بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى الآن، وأبرزوا الدور المحوري الذي يتعين أن يواصل البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة القيام به في تصميم وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وأضافوا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد في وضع أفضل لدعم الشركاء بغية فهم الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر وعدم المساواة ومعالجتها، وتعزيز الإدارة الديمقراطية، وبناء الصمود من أجل مواصلة مكاسب التنمية. والتمسوا الدراية التقنية الحالية للمنظمة ومدخلاتها في طائفة من المواضيع لضمان أن تكون الأهداف النهائية طموحة، وقابلة للتحقيق، ويمكن قياسها وتنفيذها. ورأوا أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط في المؤتمرات الهامة الثلاثة هذا العام بشأن تمويل التنمية، والحد من أخطار الكوارث، وتغير المناخ، بالإضافة إلى القمة التي تعقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - وأشادوا بالبرنامج الإنمائي على عمله في ظروف النزاعات والأزمات التي نُكبت بها مناطق مختلفة، وسلطوا الضوء بشكل خاص على الأزمة في الجمهورية العربية السورية، وتفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. وأبرزوا عمل المنظمة الحاسم في مجال الإنعاش المبكر، وأنشطتها الخاصة بالاستجابة للأزمات التي ركزت على التنمية الطويلة الأجل بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية. والتمسوا قيادة البرنامج الإنمائي لضمان اتخاذ نهج متكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه بناء السلام، وتعميم الحساسية للنزاعات في مجالات عملها السياسية والبرنامجية.

١٥ - وأكدت الوفود الممثلة في المجلس على أن الولاية الأساسية للمنظمة - وفقاً لخطةها الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٥، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية - يجب أن تظل متمثلة في

القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، باعتبارهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في أقل البلدان نمواً، والتي يتعين أن توجه إليها جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية المؤسسية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات وهو يساعد البلدان على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وبرزوا الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، مشيرين إلى أن السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ قد انتهت باعتماد اتفاق مسار ساموا. وشجعوا البرنامج الإنمائي على أن يدعم بنشاط جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويضمن توزيع الموارد العادية على المنطقة بطريقة منصفة ودقيقة ويمكن التنبؤ بها.

١٦ - وواصلت الدول الأعضاء التعبير عن دعمها لعملية الإصلاح الهيكلي، والتي أصبح البرنامج الإنمائي عن طريقها منظمة متوافقة مع الغرض لتنفيذ خططها الاستراتيجية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والمشاركة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددوا على أهمية بناء ثقافة قوية لإدارة الأداء، بما في ذلك قدرة معززة على الإبلاغ المستند إلى أدلة، والرقابة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإقامة العدل الفعال. غير أن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس أعربوا أيضاً عن قلقهم لأن عملية الإصلاح أثرت سلباً على التوازن بين موظفي البرنامج الإنمائي من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وشددوا على أهمية أن يظل البرنامج الإنمائي عادلاً وشفافاً طوال هذه العملية، وأن يقوم بتحديث أعضاء المجلس على أساس منتظم.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة الدعم المباشر للميزانية، أعربت الوفود عن سرورها لجهود البرنامج الإنمائي من أجل توضيح الموقف واعتماد نهج أكثر حذراً استناداً إلى تجاربه في بوركينافاسو ونيبال، والتي طالبوا بإجراء تقييمات لها، وتوثيق الدروس المستفادة حتى يتمكن المجلس التنفيذي من البت في مستقبل أداة التمويل هذه. وأشادوا على وجه الخصوص بالأحكام التي وضعها البرنامج بآلا يستخدم الدعم المباشر للميزانية إلا عندما يتأكد من أنه الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق النتائج - وحيثما تكون هناك رؤية مشتركة مع الحكومة المتلقية بشأن السياسات والقيم، واحترام للملكية الوطنية، وتقييم للمخاطر بطريقة متأنية. وأشاروا إلى أنه ينبغي للبرنامج أن يستخدم الدعم المباشر للميزانية فقط بالنسبة لمواضيع خاصة بالقطاعات ومستندة إلى تنمية القدرات، وأن يقوم باستكمال إجراءاته المؤسسية لإزالة الاختناقات البيروقراطية، ووضع إطار لإدارة المخاطر يلائم عمليات الدعم المباشر للميزانية بشكل أفضل.

١٨ - واستمراراً للتعبير عن القلق إزاء عدم التوازن بين الموارد العادية الأساسية وغير الأساسية، طالبت الوفود الدول الأعضاء القادرة بأن تعمل على زيادة مساهماتها الأساسية وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية. واعترفوا بمسألة الكتلة الحرجة من منظور مؤسسي وبرنامجي على حد سواء، ولكنهم أكدوا أنه ينبغي ألا تؤثر بصورة سلبية على الأنشطة البرنامجية في البلدان النامية من خلال إعادة توجيه الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية للبرنامج. وينبغي أن تركز هذه العملية بدلاً من ذلك على مواءمة البرنامج الإنمائي مع احتياجات البلدان التي يشملها البرنامج مع تعبئة موارد مالية للميزانية البرنامجية. وشددوا على أنه ينبغي ألا ترتبط الأنشطة الإنمائية بمشروطيات أو مجالات تركيز معينة، وإنما تخصص وفقاً للأولويات الوطنية.

١٩ - وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة التماس شراكات جديدة والعمل معها، وتجاوز التعاون الإنمائي التقليدي للتعبير عن الحقائق الجغرافية الجديدة، لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك الحكومات المحلية، والشراكات العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، أعربوا عن دعمهم القوي لعمل البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونقل التكنولوجيا عن طريق نهج مبتكرة، وحث بعض الدول الأعضاء البرنامج على أن يوفر لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المزيد من الموارد البشرية والمالية.

٢٠ - وحظي الدور الهام الذي يقوم به البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة بتقدير قوي ودعم من جانب الدول الأعضاء. وتوقعت أن يصبح هذا الدور أكثر وضوحاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتطلعوا إلى قيادة البرنامج الإنمائي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عملها لجعل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة متوافقة مع الغرض من أجل التصدي لتحديات التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وناقشت مجموعة الوفود مزايا وعيوب الممارسة المستقرة الخاصة بتبادل الاجتماعات السنوية للمجلس التنفيذي بين نيويورك وجنيف. وطلبوا كذلك مزيداً من المعلومات المفصلة عن البديلين المختلفين، بناءً على تحليل موضوعي ومستند إلى أدلة، ويعكس ليس فقط آراء الدول الأعضاء، وإنما أيضاً آراء منظمات الأمم المتحدة الموجودة في نيويورك وجنيف. ولوضع المسألة ضمن النقاش الأوسع لإدارة الأمم المتحدة، طالبوا المجلس بألا يتخذ أي قرار قبل أن تتكون لديه صورة مكتملة عن مزايا وعيوب تبادل الدورات السنوية.

٢٢ - ورداً على ذلك، شكرت مديرة البرنامج أعضاء المجلس على دعمهم والتزامهم تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك دوره لدعم عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت

للمجلس أن القضاء على الفقر يمثل الأولوية العليا بالنسبة للمنظمة ومحور خطتها الاستراتيجية. وقد قام البرنامج الإنمائي بدوره كاملاً في تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والعمل مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وساهم في تقرير الأمين العام الذي سيقدّم في الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥.

٢٣ - ورحبت مديرة البرنامج بالتأكيد القوي من جانب كثير من أعضاء المجلس على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من أخطار الكوارث والتصدي لآثار تغيّر المناخ. وأكدت أهمية إيجاد عناصر تآزر فيما بين جميع الأطر الدولية الرئيسية القادمة: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونتيجة مؤتمر تمويل التنمية، والإطار العالمي الجديد للحد من أخطار الكوارث، والاتفاق العالمي بشأن تغيّر المناخ. وأكدت أن البرنامج الإنمائي يشارك في جميع هذه العمليات العالمية الرئيسية.

٢٤ - كما أكدت مديرة البرنامج أن البرنامج الإنمائي يوافق بصورة كاملة على الحاجة إلى نهج متكامل تجاه بناء السلام، يهدف إلى تعزيز أسس التنمية الطويلة الأجل. وأضافت أن الهيكل التنظيمي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتماشى مع هذا النهج، وأن البرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة لتعزيز نهج متسقة على نطاق المنظومة إزاء بناء السلام وتعزيز الصمود، بما في ذلك سد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

٢٥ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموارد البشرية، شددت مديرة البرنامج على أن عملية التغيير الهيكلي الداخلي كانت شفافة ونزيهة، بينما أوضحت في سياق ردها على ما أبدي من شواغل أنه اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تحوّل التوازن العام للموظفين من البلدان المتقدمة والموظفين من البلدان النامية في الوظائف التي تم شغلها لصالح الموظفين القادمين من الجنوب. وأضافت أن الموظفين يعتبرون أكبر أرصدة المنظمة، وأن البرنامج الإنمائي يسعى لتحسين عمليات التعيين، والتطوير الوظيفي، وإدارة الأداء.

٢٦ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أوضحت أن البرنامج الإنمائي يضاعف من عمله، ويعمل مع الشركاء لإيجاد حلول مبتكرة لتلبية احتياجاتها الخاصة. وأوضحت أيضاً أن البرنامج الإنمائي يعمل بنشاط لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كافة أعماله، وأنه ملتزم التزاماً كاملاً باستضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - وبالنسبة لقضايا التمويل، أوضحت مديرة البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى لمعالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية عن طريق استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد. وأضافت أن وجود قاعدة موارد أساسية أكبر وأكثر استقراراً يمكن البرنامج الإنمائي من تنفيذ خطته الاستراتيجية بصورة أكثر فعالية، في حين أن المزيد من الموارد غير الأساسية المخصصة على أدنى مستوى تساعد البرنامج على العمل بصورة استراتيجية، والاستجابة بسرعة للأزمات. وشجعت الدول الأعضاء القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية، واستخدام نوافذ التمويل الجديدة التي تشكل وسيلة جيدة للموارد المخصصة على أدنى مستوى. وفيما يتعلق بالدعم المباشر للميزانية، قالت إن البرنامج الإنمائي يركز على أنشطة الميزانية الخاصة بالقطاعات مع تقديم الدعم للمؤسسات وطنية معينة، ومخصصة لقطاعات مختارة، مع تنمية القدرات، وتستند إلى الضمانات اللازمة. وطلبت من المجلس أن يسمح باستمرار الفترة التجريبية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتقييم، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء لوضع وتعزيز سياسة قوية للتقييم ووظيفة مؤسسية، مع مكتب تقييم مستقل بصورة حقيقية، ويقوم على أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، تدعمه ثقافة مؤسسية قوية للإدارة القائمة على النتائج. ولضمان استقلال المقيمين المستقلين، يقوم البرنامج الإنمائي بفصل مدفوعات الاستشاريين عن إدارة التقييمات اللامركزية، وإيجاد خط هاتفي ساخن للإبلاغ عن معاملة المقيمين التي تحيط بها الشكوك، وإقامة مستودع للتقييمات المكتملة من أجل مقارنتها مع التقارير النهائية المقدمة. وأضافت أن القدرة على الرصد والتقييم تعتبر من الأمور الأساسية؛ وقد عيّن البرنامج الإنمائي خبراء للرصد والتقييم في المكاتب القطرية، وتتفاوت أعداد الموظفين حسب حجم البرامج. وأشارت إلى أن استعراض وحدة التفتيش الإدارية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤ وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأس المنظمات المؤدية للتقييم في منظومة الأمم المتحدة، وأكدت أن البرنامج الإنمائي يرحب بالاستعراضات الخارجية المستقلة التي تقيس أداءه. ومجمل القول أن البرنامج الإنمائي ملتزم ببناء ثقافة البرمجة الجيدة، والرصد القائم على أدلة، وإبلاغ النتائج على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

٢٩ - وفيما يتعلق بمكان تبادل دورات المجلس بين نيويورك وجنيف، أشارت مديرة البرنامج إلى أنه بينما يقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفرصة التي تتيحها الاجتماعات المعقودة في جنيف لمشاركة منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبينما تقدّر شواغل التكلفة المتعلقة بعقد الاجتماعات في جنيف، إلا أنه ما زال يتعين على المجلس أن يحل تلك المسألة عن طريق نظامه الداخلي.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٥: تقرير عن الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣١ - قدمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند وعرضت مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من شيلي (DP/DCP/CHL/3)، وغواتيمالا (DP/DCP/GTM/3)، ومدغشقر (DP/DCP/MDG/3)، ومالي (DP/DCP/MLI/3)، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين للبرامج القطرية لكل من ميانمار وبابوا غينيا الجديدة (DP/2015/4 و Corr.1).

٣٢ - وتناول الممثل الدائم لشيلي، والممثل الدائم لغواتيمالا، والممثل الدائم لمدغشقر، والممثل الدائم لمالي مشاريع وثائق البرامج القطرية لشيلي وغواتيمالا ومدغشقر ومالي على الترتيب. وتناول الممثل الدائم لكولومبيا التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر بالنسبة للبرنامج القطري لكولومبيا.

٣٣ - وقدم مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من شيلي وغواتيمالا، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا، وتناول هذه البرامج القطرية من منظور إقليمي. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من مدغشقر ومالي، وتناول هذه البرامج من منظور إقليمي.

٣٤ - واستعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية لكل من شيلي وغواتيمالا ومدغشقر ومالي ووافق عليها بموجب قراره ٧/٢٠١٤.

٣٥ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر بالنسبة للبرنامج القطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين بالنسبة للبرامج القطرية لكل من ميانمار وبابوا غينيا الجديدة.

رابعاً - التقييم

٣٦ - قدم رئيس المجلس هذا البند واستعراض سياسة التقييم الخاصة بالبرنامج الإنمائي (DP/2015/5)، مشيراً إلى أنه نظراً لأنه قد وزع ملخص للاستعراض مقدماً على الدول الأعضاء، فلن يكون هناك عرض رسمي للاستعراض من جانب البرنامج الإنمائي.

٣٧ - وقدمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردّ الإدارة على استعراض سياسة التقييم في البرنامج (DP/2015/6)، كما أوضحت هذا الرد.

٣٨ - وقدم مدير مكتب التقييم المستقل للبرنامج الإنمائي سياسة التقييم في البرنامج (DP/2015/7)، وأوضح هذا الرد.

٣٩ - وبعد تأكيد الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لوجود وظيفة قوية للتقييم، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء استعراض لسياسته الخاصة بالتقييم، والذي حدد طائفة واسعة من التحديات، ورحبوا بالردود المنفصلة من جانب البرنامج ومكتب التقييم المستقل. وأكدوا أنه ينبغي أن يُنظر إلى وظيفة التقييم على أنها أداة مفيدة ومطلوبة للتعلم والمساءلة التنظيمية والفردية.

٤٠ - وتتطلع الدول الأعضاء إلى رد محدد بصورة جيدة على هذه التحديات، بما في ذلك: (أ) دفعة شاملة ومستمرة على نطاق المنظمة لرعاية ثقافة تخطيط ورصد وإبلاغ تركز على تحقيق النتائج، ومن شأنها أن تحسن استجابة الموظفين للتقييمات مع الحفاظ على استقلال التقييمات، وجودتها، وفائدتها؛ (ب) خارطة طريق محددة بوضوح لإعداد سياسة تقييم منقحة؛ (ج) سلسلة مشاورات غير رسمية للمجلس بشأن صياغة السياسة المنقحة قبل الدورة السنوية.

٤١ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن أصعب مجموعة تحديات يتعين على السياسة الجديدة مواجهتها تتمثل في جودة التقييمات اللامركزية وحيادها واستقلالها، والتي أشارت نتائجها إلى وجود نقص مستمر في البيانات التي يعول عليها عن أداء البرامج. وهذه الحالة تحرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدليل الذي يحتاج إليه لاتخاذ قرارات سليمة عن تخصيص الموارد والبرمجة، وتحرم الجهات المانحة من الدليل الذي تحتاجه لتبرير استثماراتها، بينما لا توفر للبلدان التي يشملها البرنامج سوى معرفة محدودة عن المساهمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي لتنميتها. وينبغي أن توفر السياسة الجديدة التوجيه المطلوب بشكل كيفية تحسين التقييمات اللامركزية.

٤٢ - واسترعت الوفود الاهتمام إلى تقرير البرنامج الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/2015/8). ومع تقديرهم للنتائج المشجعة عن إدارة البرنامج الإنمائي للموارد على المستوى القطري، فقد أعربوا عن قلقهم لعدم وجود مؤشرات للأداء، وبيانات مرجعية، وغايات محددة، وهو ما يوضح العلاقة بين نوعية الإدارة القائمة على النتائج ووظيفة التقييم. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى سياسة واضحة لتقييم النتائج على المستوى القطري بحيث تضع معايير لتقرير موعد إجراء (أو عدم إجراء) تقييم لامركزي. وينبغي لهذه السياسة أن تحدد بدقة كلاً من الرقابة، والأدوار، والمسؤوليات؛ وأن تحدد التدابير اللازمة لضمان استقلال التقييم عن وظيفة الإدارة؛ وأن تضع آليات للاستجابات الفعالة للتقييمات على جميع المستويات، ورصد إجراءات الإدارة؛ وأن تدعمها خطة عمل

تشغيلية. وينبغي للسياسة الجديدة وضع آلية محددة زمنياً، وتحديد مسؤوليات واضحة لتتبع حالة تنفيذ إجراءات الإدارة على جميع المستويات المؤسسية والميدانية.

٤٣ - ولدى مكتب التقييم المستقل دور حاسم يقوم به في توفير التوجيه، والقواعد، والمعايير اللازمة للتقييمات اللامركزية، ولدعم إدارة البرنامج الإنمائي في جهوده لتشجيع إيجاد ثقافة تقييمية وتعليمية فعالة، وضمان إجراء تقييمات جيدة. وينبغي للسياسة الجديدة توضيح المسؤوليات والآليات اللازمة لتحسين إنفاذ المبادئ التوجيهية، وتحديد دور المكتب في ضمان جودة التقييمات اللامركزية.

٤٤ - ووافقت الوفود على مقترحات مكتب التقييم المستقل الخاصة ببناء القدرات من أجل التصدي لمسألة حياد التقييمات اللامركزية، مع أنها اقترحت عمل المزيد لمعالجة التحديات النظامية الأوسع. واتفقت الوفود بصورة كاملة على أن إجراء عدد كبير من التقييمات اللامركزية السنوية عند الحد الأدنى قد لا يكون النهج الأفضل، وشجعت البرنامج الإنمائي على النظر في الاستعاضة عنها بتقارير عن استكمال المشاريع، أو استعراضات عند نهاية المشاريع حسب مقتضى الحال، وبعدها يمكن لمكتب التقييم المستقل القيام بمهام تقييم النوعية فيما يتعلق بنسبة ضئيلة من البلدان التي تُجري هذه الاستعراضات.

٤٥ - وأوضح أعضاء المجلس الأهمية الحاسمة لوجود تمويل مناسب لوظيفة تقييم مستقلة. فينبغي للسياسة الجديدة تحديد الآليات اللازمة لتخصيص الموارد لكافة جوانب وظيفة التقييم والمكتب التقييم المستقل. وشددت الوفود على ضرورة أن تتشاور إدارة البرنامج الإنمائي مع المجلس وتزوده بالمزيد من التفاصيل عن تمويل الرقابة (بما في ذلك بنود ميزانية تفرق بين نفقات الرصد والتقييم وبين التقييم المؤسسي واللامركزي)، وتضمن موافقة المجلس سنوياً على برنامج عمل محدد التكلفة لمكتب التقييم المستقل وفقاً للسياسة القائمة. وبالتعاون الوثيق مع المجلس، ينبغي للبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل النظر بعناية في تكاليف وفوائد التصورات المختلفة لتحسين سياسة ووظيفة التقييم، وتقاسم أول مشروع كامل للسياسة المنقحة مع المجلس التنفيذي في وقت مناسب قبل الدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

٤٦ - وينبغي للسياسة الجديدة أيضاً تحديد وظائف إدارة المجلس. وبينما اعترفت الوفود، كما ذكر من قبل، بأنه ينبغي لسياسة التقييم أن تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الرقابة وإجراء التقييمات والاستعراضات، وتحدد التدابير اللازمة لضمان استقلال وظيفة التقييم عن وظيفة الإدارة، فقد أكدت على أنه يلزم أن يفكر أعضاء المجلس بعناية في كيفية مشاركة المجلس بصورة وثيقة في تنفيذ وظيفة التقييم. ورأى البعض ضرورة مواصلة تعزيز الطبيعة المستقلة لوظيفة مدير مكتب التقييم المستقل، والاستقلال التنفيذي للمكتب. واقترح آخرون

أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضمن مشاركة المجلس بصورة رسمية في عملية تعيين المدير، بما في ذلك عملية الموافقة عن طريق هيئة مستقلة يعينها المجلس أو يوافق عليها، على أن يتكون غالبية أعضاء الهيئة من خبراء تقييم خارجيين.

٤٧ - وأكدت المديرية المعاونة لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيضع خارطة طريق ويجري مشاورات منتظمة مع المجلس عند إعادة تصميم سياسة التقييم الجديدة. وأكدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بوظيفة تقييم قوية، مشددة على ضرورة استقلال هذه الوظيفة في تحديد برنامج عملها، وميزانية في حدود إمكانيات المنظمة، وحرية تقرير استنتاجات ونتائج تحليلها التقييمي. وأكدت أن جودة التقييمات لا تقل أهمية عن استقلال المقيمين. وبالنسبة للقضايا الأربع الرئيسية التي أثارها أعضاء المجلس - جودة التقييمات اللامركزية، والاستقلال، والميزانية، والتتبع - قالت إن البرنامج الإنمائي يركز باهتمام على تعزيز التقييمات اللامركزية، بعد أن أعد استراتيجية سنوية للتقييمات اللامركزية تتصدى لقضايا الثقافة المعيارية، وبناء القدرة وبناء الأدلة على نطاق المنظمة. ويوجد لدى البرنامج الإنمائي نظام لتتبع التقييم يسمى "قاعدة بيانات موارد التقييم"، كما أن المكاتب القطرية مطالبة بتوضيح استخدامها لنتائج التقييم في البرامج القطرية.

٤٨ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج ملتزم بوظيفة وثقافة تقييم قوية، خاصة عن طريق قدرة إبلاغ جيدة على المستوى القطري، وعن طريق تقييمات تثيري قرارات الإدارة الاستراتيجية. وبدءاً من عام ٢٠١٥، وفي البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتجاوز ٥٠ مليون دولار، سيكون لدى كل مكتب قطري خبيران للرصد والتقييم. وبالنسبة للبرامج التي تبلغ قيمتها ما بين عشرة ملايين دولار وخمسين مليون دولار، سيكون لدى المكاتب القطرية خبير رصد وتقييم متفرغ. وبالنسبة للبرامج التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دولار، سيقوم مركز الخدمات الإقليمية ذو الصلة بتوفير قدرة الرصد والتقييم. ونظراً لحدود قدرة البرنامج الإنمائي على التحقق من جميع التقييمات بطريقة مستقلة، اختارت المنظمة برنامجاً للتقييمات أكثر تركيزاً وعالي الجودة. وينبغي أن تتضمن السياسة الجديدة تدابير لضمان آليات تتسم بالكفاءة لعدم التسامح إطلاقاً مع الضغوط على المقيمين؛ ونظاماً مهنياً للتقييم اللامركزي؛ وفصلاً كاملاً لسلطة المدفوعات للمقيمين عن إدارة البرنامج؛ وضمان تكامل النتائج والتوصيات الذي يتحقق عن طريق مستودع للوثائق التي قدمها المقيمون للإدارة. ويلتزم البرنامج الإنمائي بتعزيز الاستقلال، وتحسين النوعية، والإبقاء على أولويات الاتساق المالي، وتبني أفضل الممارسات للإدارة المتعلقة بالتقييم، وتعيين المسؤولين. ويسرّ الإدارة العليا أن تعترف بأن

التزام البرنامج الإنمائي بثقافة تقييم قوية قد حظيَّ بالتقدير في تقييم وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠١٤ لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة. فطبقاً للتقرير، اعتبر البرنامج الإنمائي على رأس المنظمات من حيث الأداء إذ حصل على أربع نقاط من مجموع خمس نقاط بالنسبة لاستقلال التقييمات، وصلاحياتها، وبيئتها التمكينية، وعوليتها، ومصداقيتها.

٤٩ - وقال مدير مكتب التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه يتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لصياغة سياسة جديدة للتقييم، والتي ستثبت أنها تجربة تعليمية جيدة في جميع الأحوال. وأكد أن تحديات التقييم معقدة وستتطلب وضع أولويات لمعالجتها بشكل صحيح. ولهذا فإن مدخلات المجلس ستكون ضرورية. وكان في استطاعة البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل البدء بالفعل في مواءمة جميع وظائف الرقابة المؤسسية بشكل أفضل؛ وأضاف أنه يتطلع إلى العمل أيضاً مع الإدارة لتحسين المساءلة والتعلم على حد سواء لضمان تقدم البرنامج الإنمائي كما ينبغي.

٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً باستعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامساً - بيان المدير التنفيذي والرقابة

٥١ - وجّه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٤، والذي كان حاسماً بالنسبة لنجاح استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عشرين عاماً. وأشار المدير التنفيذي في عبارات مؤثرة إلى الرحيل الحزن لرئيس المجلس التنفيذي السابق والممثل الدائم للسويد، سعادة السيد مارتن غوريندتس، والذي كان داعماً قوياً لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهنا أيضاً الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥، مشيراً إلى أنه سيكون عاماً محورياً بالنسبة لمجتمع التنمية الدولية وهو ينتقل نحو استكمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

٥٢ - وبينما أوضح استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التقدم الذي أحرز خلال ما يزيد عن عشرين عاماً، شدد المدير التنفيذي على أن أي مجموعة من الأهداف المشتركة في المستقبل لن تنجح إلا إذا استندت إلى مبادئ النمو الشامل وحقوق الإنسان، والتي بدونها

ستكون هناك تفاوتات جسيمة. ففي عام ٢٠١٤، واجه العالم عدداً غير مسبوق من التحديات المعقدة، بدءاً من الأزمة في الجمهورية العربية السورية إلى تفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا وترسخ وباء العنف القائم على نوع الجنس. وأضاف أن العام الحالي يتيح فرصة كبيرة أمام العالم لكي يلتف حول خطة مشتركة تستند إلى مبادئ النمو الشامل وحقوق الإنسان. وأوضح أهمية المؤتمر الدولي الثالث القادم لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه باعتباره فرصة لجعل الاستثمارات الحقيقية تتركز على الناس، وخاصة أولئك الأكثر احتياجاً.

٥٣ - ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزماً التزاماً راسخاً بالوفاء بولايته: الكفاح من أجل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع؛ وضمان ألا تموت أي امرأة وهي تمسك الحياة؛ ومساعدة الشباب على تحقيق قدراتهم الكاملة بكرامة عن طريق احترام حقوق الإنسان. وسيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان وهو يقود برنامجاً للتغيير على خمسة من المجالات ذات الأولوية: (أ) تعزيز توفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة، خاصة فيما يتعلق بالهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) والوفاء باستراتيجيته الإنمائية تجاه الشباب، وخاصة المراهقات؛ (ج) وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (د) وجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز امتياز في مجال البيانات لأغراض التنمية؛ (هـ) وتعزيز عمله الإنساني، مع التركيز على العنف القائم على نوع الجنس. وأضاف أن النجاح يتوقف على الاستثمار في الشباب، وخاصة المراهقات، وكفالة تعليمهم وصحتهم، وتزويدهم بالمهارات الحياتية الصحيحة والخيارات الحقيقية. فالقيام بهذا العمل من شأنه أن يساعد على انتشار ملايين الأشخاص من الفقر، ورفع مستويات معيشتهم، وإرساء الأساس لتنمية مستدامة قادرة على الصمود.

٥٤ - ولتحقيق هذه الأهداف كما جاءت في الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولمواجهة تحديات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجعل الصندوق نفسه "متوافقاً مع الغرض" عن طريق زيادة مشاركته مع شركاء استراتيجيين، والاستثمار في قطاعاته الخاصة بالاتصالات، وتعبئة الموارد، والتوعية، وإنشاء شعبة جديدة للحوكمة والشؤون المتعددة الأطراف، بما في ذلك وحدة للفحص البيئي، ومكتبين للاتصال، وشعبة جديدة للاتصالات والشراكات الاستراتيجية. وستضع الشُّعب الجديدة نهجاً أكثر شمولاً لأنشطته في مجال الشراكة، بما يسمح للصندوق بأن يعلن بشكل أفضل عن قصص نجاحه، ومناصرته للقضايا، وإعادة تحديد استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد من أجل بيئة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار المدير التنفيذي إلى أن التغييرات تعد بلا تأثير على التكلفة، وستفيد البرمجة القطرية، بما في ذلك انتداب كبار الموظفين للعمل في الميدان. ويقوم الصندوق بتعزيز إدارته

في مجالات مراجعة الحسابات، والتحقيقات، والتقييم، والرقابة، بينما يعزز ثقافة الأخلاقيات والتزاهة والاحترام المتبادل.

٥٥ - وفي ضوء عمليات إعادة التنسيق التنظيمي، وجّه المدير التنفيذي الشكر إلى الدول الأعضاء على مساهماتها المالية، واسترعى الاهتمام إلى أن قاعدة الموارد غير الأساسية (الموارد الأخرى) تجاوزت قاعدة الموارد الأساسية (الموارد العادية). وبعد أن أشار إلى التحدي الذي يشكله تقلب أسعار الصرف في الأسواق العالمية، شجع الجهات المانحة على مواصلة مساهماتها حتى يتمكن الصندوق من تخطيط أنشطته بطريقة فعالة. وقد أنشأ الصندوق وحدة جديدة لإدارة الأموال غير الأساسية بغية ضمان استخدام الموارد غير الأساسية بطريقة فعالة، وتخصيصها للبلدان الأكثر احتياجاً. وسيقدم أيضاً تقريراً إلى الجهات المانحة عن القيمة المضافة للموارد غير الأساسية بالنسبة للصندوق، وبذلك يوضح التزامه بالمساءلة والنتائج. ولتنفيذ خطته الطموحة، يعمل الصندوق مع طائفة من الشركاء على المستوى القطري، ومع القطاع الخاص، ويسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتبادل التقني. ولهذا، فإن تقاسم الدراية الفنية وأفضل الممارسات يعد أساسياً. وهكذا، فإن البيانات لأغراض التنمية ستكون من بين الأولويات المؤسسية لعام ٢٠١٥ وما بعده - مع التركيز على التدفق الثابت للبيانات العالية الجودة، والموقوتة، والرسمية التي يسهل الوصول إليها لتتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة - عن طريق العمل مع الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين.

٥٦ - وقال المدير التنفيذي إن الصندوق ملتزم بإجراء تغيير مع الشركاء عن طريق نهج "توحيد الأداء"، واستخدام إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة به كأداة تنفيذ عملية وجماعية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وناشد الدول الأعضاء بمساءلة الأمم المتحدة عن تكامل واتساق سياساتها وبرامجها وتمويلها وعملياتها التجارية، مع ضمان استناد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة إلى مبادئ حقوق الإنسان والنمو الشامل.

٥٧ - وأشاد أعضاء المجلس بالمدير التنفيذي على قيادته القوية للصندوق، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه استعراض المؤتمر الدولي للتنمية والسكان بعد عشرين عاماً، والمساعدة على ضمان أن تكون مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السمة الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عن طريق مجموعة قوية من المؤشرات. وقالوا إنه بينما تحقق الكثير من التقدم منذ عام ١٩٩٤، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، بما في ذلك النهوض بتنفيذ مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعبئة موارد إضافية. وأكدت الوفود دعمها الراسخ لأهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان والنمو الشامل، والتي يلزم لتحقيقها أن يقوم الصندوق بدور فريد لرعاية وحماية حقوق النساء والفتيات في الصحة

والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية، والعمل على إيجاد مستقبل واعد للشباب، وخاصة المراهقات. وقال إنهم حريصون على أن يشهدوا انخفاضاً في وفيات النساء أثناء الولادة، ووفيات الأطفال الرضع، وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل الصندوق من أجل إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/الختان، والزواج المبكر، والزواج بالإكراه.

٥٨ - وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة العمل مع البلدان التي يشملها البرنامج، بناءً على طلبها، لإدماج السياسات السكانية في خطط التنمية الوطنية العامة، وزيادة أنشطتها في مجال بناء القدرات، وخاصة لدعم قدرة البلدان التي يشملها البرنامج على جمع البيانات وتحليلها. وأيدوا بقوة الأولويات التي حددها الصندوق لقضايا الشباب، وخاصة في تخطيط التنمية الوطنية، عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم، وتشجيع عمالة الشباب. وأكدوا أهمية احترام الملكية الوطنية والأولويات الوطنية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى الشفافية والمساءلة المستمرة في الإدارة المالية، وفي الرصد والتقييم.

٥٩ - ورحبت الدول الأعضاء بالاستراتيجية الإنسانية للجيل الثاني الخاصة بالصندوق، والتي تضمنت التركيز على المساواة بين الجنسين، وتستند إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وتتضمن جهوداً لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس في الحالات الإنسانية. ورأت الوفود في الصندوق شريكاً موضع ثقة في حالات الطوارئ الإنسانية، بدعمه للمرأة من أجل الحصول بالتساوي على السلع الصحية وخدمات تنظيم الأسرة. وفي هذا الصدد، أعربوا عن دعمهم الكامل للزيادة المقترحة في صندوق الاستجابة للحالات الإنسانية، وإنشاء احتياطي للاستجابة للحالات الإنسانية، نظراً لأن هذه الصناديق ستتمكن الصندوق من الاستجابة بصورة أسرع للطلبات التي تقدمها البلدان للحصول على المساعدة في حالات الطوارئ. وبالمثل، أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل الصندوق من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المعرضين في حالات الأزمات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الإنجابية وخدمات الصحة النفسية، لا سيما عند الاستجابة لحالات العنف القائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود الإدارة العليا على إعطاء الأولوية العاجلة لشغل وظيفة المنسق المعني بالعنف القائم على نوع الجنس.

٦٠ - وأعربت الوفود عن دعمها الكامل للتغييرات التي اقترح المدير التنفيذي إجرائها في الإدارة، قائلة أنها ستؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة للصندوق، بما في ذلك إيجاد مشاركة أوثق مع الدول الأعضاء، وعلاقة أكثر تفاعلاً مع المجلس التنفيذي، وقدرة أكبر على الاستجابة للطلبات المتزايدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولوحظ أن الإصلاحات الداخلية الأخيرة

أتاحت للصندوق تحسين تقديمه للخدمات، خاصة عن طريق زيادة التمويل الأساسي لبرنامج العالمى من أجل تحسين سلع الصحة الإنجابية. وفي هذا السياق، قُدمت ثلاثة مقترحات: ينبغي للصندوق أن يواصل السعي لتوسيع قاعدة تمويل برنامجه العالمى؛ ووضع أولوية لتنفيذ نظامه الجديد لتحسين إدارة البرامج، وجمع البيانات، والرصد، والتقييم، وإبلاغ النتائج؛ والتعجيل باستكمال استراتيجيته الخاصة بإدارة المخاطر.

٦١ - ورداً على ذلك، شكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس على استرعاء الاهتمام إلى ولاية الصندوق الفريدة في مجال التنمية والأزمات على حد سواء، ودعمهم للإجراءات المقترحة من أجل تعزيز قدرة الاستجابة الإنسانية. وأشار إلى العدد غير المسبوق من الأزمات المعقدة "من المستوى الثالث" في عام ٢٠١٤، وهي حالة سيتعين على الدول الأعضاء والأمم المتحدة مواصلة التصدي لها في المستقبل المنظور. وأضاف أن الصندوق يعزز قدرته الاحتياطية على مواجهة الأزمات في محاولة ليست فقط بتوفير خدمات الرعاية الصحية المطلوبة بإلحاح، وإنما أيضاً لتيسير الانتقال إلى الاستقرار الطويل الأجل. وسيشارك الصندوق في المؤتمر العالمى الثالث المعنى بالحد من أخطار الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥ لضمان التعبير عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٦٢ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الديناميات السكانية، فأكد أن الصندوق يعلق أهمية على مشاركة الشباب من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومكوّنة من سكان أصحاء. وبعد أن أشار إلى رئاسته لمجلس جدول الأعمال العالمى للمنتدى الاقتصادى العالمى المعنى بالعائد الديموغرافى، ٢٠١٤-٢٠١٦، استرعى الاهتمام إلى التفكير المعاصر الذى أكد التركيز على استمرارية الحياة وعملية التشيخ في أي نهج إنمائي.

٦٣ - وفيما يتعلق بالرقابة، أشار المدير التنفيذي إلى أن الصندوق سيواصل بناء صورته الخاصة بالمساءلة، وأكد التزام الصندوق بالشفافية عند تقديم تقاريره، ليس فقط للجهات المانحة وإنما للمستفيدين أيضاً. وبعد أن شكر أعضاء المجلس على مساهماتهم المالية السخية، أكد أن التمويل لا يزال يعتبر من الأصول. وشجع الدول الأعضاء على العمل مع الصندوق لسد فجوة التمويل، خاصة بالنسبة لمكوّن أمن سلع الصحة الإنجابية في البرنامج العالمى، وكذلك بالنسبة للميزانية العادية، وحساب مساهماتهم بدولار الولايات المتحدة.

٦٤ - وكرر المدير التنفيذي في ختام كلمته التزام الصندوق بالعمل مع جميع الشركاء لضمان انعكاس مبادئ وأولويات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

الرقابة

٦٥ - قدمت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع للصندوق تقرير المدير التنفيذي عن سياسة الرقابة المنقحة (DP/FPA/2015/1). واعترفت بمساهمة المكاتب الأخرى التابعة للصندوق، وخاصة مكتب الشؤون القانونية، في صياغة هذه السياسة.

٦٦ - وأشاد أعضاء المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان على سياسة الرقابة المنقحة، ورحبوا بالعملية التشاورية الاستباقية مع الوفود. وأشادوا أيضاً بقيادة الصندوق في تحديد أسلوب واضح وغير مبهم للرقابة الفعالة، وأعربوا عن ارتياحهم لالتزام الإدارة الواضح بالشفافية والمساءلة والحوار مع الدول الأعضاء، وكذلك مع مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، في قيادة عملية التنقيح بالتعاون مع مكتب التقييم ومكتب الأخلاقيات.

٦٧ - وأثنت الوفود على "مفهوم الرقابة" الموسع، وفكرة تقاسم المسؤوليات بين مجالس الإدارة، والإدارة، والكيانات المالية، وأشادوا بالتدابير المتخذة لتعزيز شفافية المعلومات، وسلطوا الضوء على الاتجاه نحو تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة داخل الصندوق في مجالات مراجعة الحسابات، والتحقيق، والتقييم. وقالوا إن هذه التدابير ستسهم في بناء ثقافة أقوى خاصة بالمساءلة والإدارة الرشيدة، وستضمن في نهاية المطاف مزيداً من الفاعلية وجودة تنفيذ البرامج القطرية.

٦٨ - وتطلعت الوفود إلى التنفيذ الفعال لهذه السياسة التي لاحظوا أنها حددت معايير عالية للزاهة والمهنية، وإدخال تحسينات مستمرة على أداء البرامج عن طريق نظام ضمان شامل وشفاف وصارم. وأكدوا أن التنفيذ الفعال سيتطلب من الإدارة إجراء تقييم متأن، وتعديل الترتيبات التنظيمية والقدرات والموارد. وطالبوا بإجراء تحديثات منتظمة عن تطبيق السياسة، وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في الحوار الذي قد يلزم لمعالجة أي فجوات.

٦٩ - ووجهت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع للصندوق الشكر للوفود على دعمهم، وقالت إنها تتطلع إلى العمل معهم من أجل تنفيذ سياسة الرقابة ومواصلة تحسينها.

٧٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٥: سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٧١ - قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير بشأن زيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/2).

٧٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العدد غير المسبوق من التراعات والأزمات المعقدة في عام ٢٠١٤ وعواقبها الوخيمة، بما في ذلك التحركات الحاشدة للاجئين والمشردين. وبعد أن أشاروا إلى أن عدد الأزمات المترامنة قد أثقل كاهل منظومة الأمم المتحدة، استرعوا الاهتمام بشكل خاص إلى عدم وجود تمويل مخصص للصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية في حالات الأزمات، وأبرزوا الدور الفريد الذي يقوم به الصندوق لتقديم مثل هذه الخدمات، ومشاركته في قيادة الجهود المبذولة لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس في ظروف التراعات. وشجعوا الصندوق على اتخاذ نهج موجه استناداً إلى مزاياه النسبية، بما في ذلك التقسيم الواضح للعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٣ - وبالمثل، فإن لدى الصندوق دوراً قيادياً يقوم به في مرحلة مبكرة بالنسبة لتعميم الخدمات الشاملة للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وكذلك الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في تخطيط الاستجابة الإنسانية وتنفيذه وتعبئة موارده. وفي موضوع متصل، أشارت الوفود مع التقدير إلى المرتبة العالية التي حظي بها الصندوق بالنسبة لأدواره المعيارية والمناصرة في الحالات الإنسانية، ولكنهم شددوا على أهمية بناء قدرته على إدارة المخاطر بالتتابع مع تعزيز الاستجابة الإنسانية والإبلاغ عن النتائج.

٧٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للنهج المقترح ذي الشقين: زيادة المخصصات السنوية لحالات الطوارئ، من خمسة ملايين دولار إلى عشرة ملايين دولار، وإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية مقداره عشرة ملايين دولار يخصص لمرة واحدة من الموارد العادية. غير أنه كان هناك طلب للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة عن هيكل التمويل الضمني، وكذلك تأثيره المحتمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى البرمجة القطرية. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات تقييم الأسعار المتوقعة على مجالات استراتيجية أخرى، وكذلك التصور الطويل الأجل المتوقع بالنسبة للاحتياجات الإنمائية للصندوق في المستقبل واستجابته الإنسانية. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تصمم استراتيجيات للمساعدة الإنمائية أو الإنسانية المستدامة، بهدف الوقاية من الأزمات قبل حدوثها.

٧٥ - وبعد إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه باعتبارها منسقاً عالمياً في نظام الاستجابة الإنسانية، رحبت الوفود بالتزام الصندوق بالتعاون، وتنسيق استجابته الإنسانية مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة عن طريق آليات تنسيق الشؤون

الإنسانية، في محاولة لضمان أكبر قدر من الكفاءة والفعالية. وشجعوا الصندوق على القيام بدور حاسم في موازنة تدابير الوقاية عن طريق خارطة الطريق لتفعيل النداء الداعي لاتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ، والانضمام بصورة نشطة إلى المناقشات مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة لتصميم حلول على نطاق المنظومة، مع الاعتماد بشكل خاص على دراية وخبرة القطاع الخاص، والمشاركة في تصميم المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على نوع الجنس؛ والمشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للقمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦.

٧٦ - ورداً على ذلك، شكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) للصندوق الوفود، وأعربت عن تقديرها لدعمهم القوي. وبعد أن أشارت إلى العدد غير المسبوق من الأزمات الإنسانية على نطاق العالم، أوضحت أنه يلزم إجراء تعديلات حتى يتمكن الصندوق من مواصلة التنفيذ الفعال لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي اعتمدها المجلس، والتصدي في نفس الوقت للأزمات الإنسانية المعقدة والمتعددة التي ظهرت. وأكدت أن الخطة الاستراتيجية للصندوق ليست مبنية على سياقات معينة، وإنما على هدف استراتيجي أساسي لم تتغير أولوياته، والمتمثل في الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في جميع السياقات. وأضافت أن ما تعيّر هو الحاجة إلى توسع سريع لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، وتعديل طرائق التشغيل تبعاً لذلك. وأشارت إلى أن احتياطي الاستجابة الإنسانية لمرة واحدة سيمثل مجرد ٠,٥ في المائة من الميزانية السنوية، و ٠,٢٥ في المائة على امتداد الخطة الاستراتيجية؛ ولكن تأثيره سيكون بالغاً، وسيؤدي إلى التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية من أجل أولئك الأكثر احتياجاً.

٧٧ - وأكدت التزام الصندوق الذي لا يتغير بالتنسيق الوثيق مع الآليات الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة. فخلال العامين الأخيرين، عزز الصندوق توافقه وتعاونه مع النظام الإنساني للأمم المتحدة ومساهمته فيه عن طريق اجتماعات المديرين في حالات الطوارئ، والتعاون الميداني، والمشاركة الإيجابية في اللجان التوجيهية المشتركة بين الوكالات، وفي التحضير للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، والمقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، والقمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦، بينما شارك في قيادة سير العمل بشأن الاستجابة الإنسانية لعملية تجديد استراتيجية الأمين العام العالمية عن كل امرأة، كل طفل.

٧٨ - وأكدت للوفود أن زيادة المخصصات لصندوق الطوارئ وإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية سيجري تنفيذهما وفقاً لنموذج العمل الذي اعتمده المجلس مع الالتزام بروح نظام تخصيص الموارد، الذي يأخذ بمعياري "الهشاشة" و "الأزمة". وأضافت أنها تتطلع إلى مواصلة العمل مع المجلس بشأن هذه المسائل.

٧٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٥: زيادة مستوى التمويل للاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٠ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروع وثائق البرامج القطرية لمدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/7)، ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/7)، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لميانمار، والتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/2015/4).

٨١ - وبعد أن قدم جيان غريال رانديريانيزون، الأمين العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط في مدغشقر، وثيقة البرنامج القطري لبلده، تناول المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا مشروع وثيقة البرنامج القطري لمدغشقر ومالي على الترتيب. وتناول المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمديد البرنامج القطري لكولومبيا، وتناول نائب المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تمديد البرنامج القطري لميانمار.

٨٢ - وشكرت الوفود المجلس التنفيذي على النظر في برامجها كما شكرت الصندوق على دعمه. وأشادت بالصندوق لوضع مشاريع البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، واستخلاص الدروس المستفادة من الدوائر السابقة، ومواءمتها مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعربت عن تقديرها البالغ للدعم التقني الذي قدمه الصندوق، ولتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية، بما في ذلك النهوض بتنظيم الأسرة القائم على حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، وكذلك تركيزه على الشباب وعمله لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس.

٨٣ - واستعرض المجلس التنفيذي، بموجب قراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية التالية واعتمدها: مدغشقر ومالي.

٨٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لكولومبيا لمدة تسعة أشهر، وتمديد البرنامج القطري لميانمار لمدة سنتين.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا - بيان المديرية التنفيذية

٨٦ - وجّهت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بيائها أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٤. وهنّأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥. وبعد أن أبرزت أهمية دعم المجلس القوي، أكدت أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعد قاعدة مالية وتشغيلية صلبة. وأضافت أن عام ٢٠١٥ يصادف الذكرى السنوية العشرين لتحويل المكتب إلى كيان مستقل وممول ذاتياً للأمم المتحدة، ولا يزال دوره واضحاً: تقديم خدمات استشارية في مجالات التنفيذ والمعاملات، وإدارة المشاريع، والهياكل الأساسية، والمشتريات، بينما يدعم الأهداف الإنمائية والإنسانية وبناء السلام لشركائه.

٨٧ - وبعد أن أشارت إلى أهمية عام ٢٠١٥، وفيه ستحدد الدول الأعضاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل، أكدت المديرية التنفيذية التزام المكتب بالعمل مع جميع الشركاء في التنفيذ. ووفقاً لولايته، فقد ساهم المكتب في جعل منظومة الأمم المتحدة متوافقة مع الغرض من خلال منظور للإدارة قائم على أفضل الممارسات والمعرفة التقنية في مجالات درايته. ويتبنّى المكتب مبدأ التغيير، مستعيناً في أغلب الأحوال بالتكنولوجيا الحديثة التي تحسّن العمليات والمنهجيات والأدوات، وتضمن في نهاية المطاف حلولاً إنمائية تتسم بالكفاءة والفعالية. وفي عام ٢٠١٥، سينفذ المكتب برنامجه الخاص بالابتكار والتحسين التجاري لتحويل التكنولوجيا التي يقوم عليها منهجته للتنفيذ.

٨٨ - وبعد أن أكدت المديرية التنفيذية استعداد المكتب لقياس عمله على أساس معايير خارجية مستقلة، قالت إنه يسرها أن تعلن أنه في أواخر عام ٢٠١٤ أصبح المكتب أول منظمة في الأمم المتحدة تحصل على شهادة النظم المرجعية لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل بالنسبة لممارسته الخاصة بالهياكل الأساسية. وقد أضيفت هذه الشهادة إلى شهادات أخرى كثيرة حصل عليها المكتب، بما في ذلك بالنسبة لجودة نظم إدارته، وممارسات إدارة المشاريع، وممارسات الشراء المستدامة، وممارسات الهياكل الأساسية، وممارسات نظام الإدارة البيئية - وكلها تشهد على أعلى المعايير الدولية. وأضافت أن التزام المكتب بهذه المعايير الخارجية واعتماده لها يضمن قدرته على التخفيف من أخطار أماكن العمل. ولهذا السبب، فإن المكتب يتقدم إلى المجلس طالباً موافقته على اقتراح بتعزيز لجنته الاستشارية لمراجعة

الحسابات، وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي منفصل لتقديم المشورة عن أفضل ممارسات ومعايير الصناعة. فموافقة المجلس ستوائم آليات الإدارة والمساءلة الخاصة بالمكتب مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة.

٨٩ - وأضافت أن التعاون وبناء الشراكات يكتسبان أهمية أساسية بالنسبة للمكتب. وتتطلع هذه المنظمة إلى المؤتمر العالمي المعني بإدارة أخطار الكوارث في سنديا باليابان في عام ٢٠١٥، حيث ستتاح له الفرصة لتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من برنامجه الخاص بإدارة أخطار الكوارث لأغراض الصمود الذي حظي بالاعتراف على نطاق واسع، والذي يركز على الهياكل الأساسية. ويعلق المكتب أهمية كبيرة على رضا الشركاء باعتباره مؤشراً رئيسياً على نجاحه، وأداة لإعادة تقدير أولوياته. وقد كشفت تعليقات الشركاء الأخيرة عن مستويات رضا عالية بشكل عام، مع زيادة ملحوظة في عدد الشركاء الذين أعلنوا عن تزييتهم للمكتب. ولكي يواصل المكتب تعزيز مساءلته وشفافيته، فقد عمل ببناء الأمين العام الخاص بثورة البيانات، ودخل في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة من أجل تبني حلول للتنمية تعتمد على البيانات وتستند إلى أدلة.

٩٠ - وقالت إن المكتب حريص على استخدام درايته للقيام بدور نشط في ربط الشركاء بحلول مبتكرة للتنمية الشاملة على نطاق طائفة واسعة من المجالات. وبعد أن أشارت إلى البيئة المتغيرة للجهات المانحة، شجعت المديرية التنفيذية مستثمري القطاع الخاص على تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق استثمارات تعطي الأولوية للتنمية الاجتماعية والبيئية.

٩١ - وأشاد أعضاء المجلس بالمديرية التنفيذية والمكتب لمواصلة التقليد الخاص بالقيادة القوية. وأكدوا من جديد دعمهم لولاية المكتب الفريدة، وسجله العملي المؤكد، الذي أوضح المكتب من خلاله بوصفه وكالة ممولة ذاتياً أن في استطاعة الأمم المتحدة تنفيذ مشاريع إنمائية على أعلى المستويات دون الاعتماد على تمويل الدول الأعضاء. ورحبوا بجهود المكتب المستمرة لتحسين جودة الخدمات التي يقدمها، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وأعربوا عن تقديرهم للخطوات المتخذة لقياس عمله على أساس أعلى المعايير الدولية في الإدارة الهندسية وإدارة المشاريع، والتي بفضلها اكتسب المكتب هذه السمعة التي يستحقها بالنسبة للكفاءة والفعالية، وكذلك بالنسبة للشفافية.

٩٢ - وشجعت الوفود المكتب على مواصلة استخدام مزاياه النسبية، وإعطاء الأولوية للعمليات، والحفاظ على الامتياز في إدارة المشاريع وتنفيذها، بينما يولي اهتماماً وثيقاً للاستقرار المالي، وتحسين جودة العمل، وتعزيز الضوابط الداخلية، وأنشطة التدريب.

وأشادوا بالمكتب لسعيه من أجل تحقيق المزيد من الاستدامة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى استمرار خدماته الفعالة في مجال الإدارة والمشتريات لدعم البلدان النامية. وأعربوا عن تقديرهم البالغ لتركيز المكتب المبدئي على الملكية الوطنية، والقيادة المستندة إلى تنمية القدرات، وهو ما يمثل عاملاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

٩٣ - وبالمثل، رحبت الوفود بجهود المكتب لتحسين الرقابة عن طريق تعزيز لجنته الاستشارية لمراجعة الحسابات، وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي، وهي إجراءات رفعت من مكانة منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وقالوا إنه يسرهم أن يلاحظوا أن اختصاصات اللجنة المقترحة تتواءم مع اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان ألا تتعدى وظائف الرقابة التي تقوم بها اللجنة على وظائف المجلس التنفيذي. ومن شأن هذه الخطوات أن تضمن أيضاً قدرة المكتب على ممارسة الإدارة التنظيمية، وإدارة المخاطر بدرجة أكبر. ورحبوا بتصميم المكتب لاستراتيجية جديدة من أجل الحد من أخطار الكوارث، وطلبوا معلومات عن خطط تنفيذها. وفي سياق ضمان جودة البيانات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التمسوا المزيد من المعلومات عن عمل المكتب مع المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

٩٤ - وبعد أن رحبت الوفود باستراتيجية التعاون الجديدة للمنظمة من أجل توسيع وتقوية شراكاتها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والقطاع الخاص، قالت إنها تتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية إعداد الاستراتيجية، ومتى سيقدمها المكتب إلى المجلس. فمبادرة المكتب باتخاذ نهج مبتكرة، بما في ذلك عن طريق بناء الاستدامة البيئية في عملياته، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في صفوفه، وتوفير التدريب للمواطنين، جعلت منه شريكاً جذاباً لتوفير مكونات بناء القدرات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٥ - ورداً على ذلك، شكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس على دعمهم لجهود المكتب من أجل تحقيق التميز. وقالت إن المكتب متحمس لاستراتيجيته الجديدة للحد من أخطار الكوارث، والتي سيقدمها إلى المؤتمر العالمي المعني بإدارة أخطار الكوارث في عام ٢٠١٥. وقد قدمت الاستراتيجية أسلوباً جديداً لتقييم الأضرار، ولكن الأهم من ذلك أنها ركزت على كيفية ضمان الأعمار القادر على الصمود. وأضافت أن كثيراً من الشركاء قبلوا اقتراح المكتب بتوسيع الشراكة، والذي ستواصل المنظمة تقديمه في محاولة لتوسيع شراكاتها، بناءً على التزامها بالشفافية. وبالنسبة للمشتريات، فإن المكتب على استعداد لتزويد المجلس بمعلومات إضافية عن مسارات مشترياته في سياق موازنة الأولويات الإنمائية مع جودة الخدمات. وفي ختام كلمتها، وجهت الشكر إلى المجلس لموافقه على الاقتراح بتعزيز اللجنة

الاستشارية لمراجعة الحسابات وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع الوفود طوال عام ٢٠١٥.

٩٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٤/٢٠١٥: تعزيز اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٩٧ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/2015/8) والمرفقات). وقدم نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2015/3) والمرفقات). وقدمت نائبة المدير التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2015/1).

٩٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقدم الذي أحرزته المنظمات الثلاث في تنفيذ التوصيات السابقة، وخاصة الأولويات العالية المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ورحب أعضاء المجلس بشكل عام بأراء مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات، والتي تلقتها كل منظمة بالنسبة لعام ٢٠١٣، وهو العام الثاني لتنفيذها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقالوا إنهم لاحظوا بسرور انخفاض عدد التوصيات ذات الأولوية العالية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد تأكيد أهمية التنفيذ الفعال للتوصيات، لاحظت الوفود أن معدل التنفيذ ظل منخفضاً بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال فترة السنتين، بما في ذلك بالنسبة لحل التوصيات المعلقة لفترة طويلة. وحثوا المنظمات على الإسراع بالتنفيذ في عام ٢٠١٥، وطلبوا التزاماً قوياً على المستوى التنفيذي بضمان المساءلة بالنسبة للعملية، والحد من المستوى العام للأخطار. وبعد ذلك أشاد المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقدم الملحوظ الذي أحرزه بالنسبة للتوصيات المعلقة لفترة طويلة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٩٩ - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تعزيز المشتريات عن طريق تشجيع المزيد من الكفاءة، والشفافية، والمساءلة، والامتثال. وشجعت كلتا المنظمين على مواصلة تعزيز المشتريات عن

طريق المزيد من الإصلاحات، وخاصة في تخطيط المشتريات، والقدرة، والامتثال (بالتنسيق الوثيق مع مؤسسات أخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي) لجعل المكاتب القطرية أكثر كفاءة. وبعد أن أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتحسينات التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان على أدائه الخاصة بتقييم أداء البائعين، طلبت من الصندوق أن يستعرض هذه العمليات بصورة وثيقة لضمان استمرار الامتثال والفعالية في جميع وحدات العمل. وشجعت الوفود كلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهودهما لتعزيز إدارة الأصول. وعلاوة على ذلك، رحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزته كلتا المنظمتان في التصدي للالتزامات استحقاقات الموظفين، وقالت إنهما تتطلع إلى معرفة تجاربهما الإيجابية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠- أشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمله الجاد لتحقيق مرتبته الجديدة بوصفه المنظمة الإنمائية الأكثر شفافية عملاً. بمبدأ "أنشر ما تستطيع تمويله" لمؤشر شفافية المعونة. ورحبوا بخطة المنظمة لمعالجة أولوياته العليا الثمانية ذات الصلة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والنهج المتسق تجاه التحويلات النقدية وعمليات الضمان للتنفيذ الوطني؛ وتصميم البرامج والمشاريع، ورصدها وتقييمها؛ والغش، والمشتريات.

١٠١- واعترفت الوفود بالتحديات التي تواجهها المنظمة في تنفيذ النهج المتسق تجاه التحويلات النقدية، وطرائق التنفيذ الوطنية - وأهمها الافتقار إلى إجراء تقييمات للنهج المتسق إزاء التحويلات النقدية على المستوى القطري، وأوجه الضعف في رصد الشركاء المنفذين في التنفيذ الوطني. وبعد الاعتراف بأن البرنامج الإنمائي في سبيله لتداول إطار منقح للنهج المتسق تجاه التحويلات النقدية، وبناء قاعدة بيانات لتتبع التنفيذ، شجعت الوفود المنظمة على تنسيق عملها من أجل تحقيق المزيد من الامتثال للجهود الأوسع من أجل تحسين جودة البرنامج والأداء.

١٠٢- وأحاط أعضاء المجلس علماً بمجموعة التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي في تصميم البرامج والمشاريع ورصدها وتقييمها، وأشاروا إلى أنهم سيقومون برصد وثيق للتقدم المحرز في هذا المجال، وخاصة أداء المكاتب القطرية، وشددوا على أهمية تعزيز ثقافة المساءلة على نطاق البرنامج. وحثوا البرنامج على اتخاذ تدابير لمعالجة مراجعة الحسابات المتكررة للشركاء المنفذين المشفوع بتحفظ، وإيلاء أولوية عليا لضمان جودة البرمجة والإدارة القائمة

على النتائج على المستوى القطري. وقد شجعوا البرنامج بشكل عام على تعزيز قدرته على الإدارة والعمل مع الشركاء المنفذين.

١٠٣- وبالنسبة لمسألة الغش، أشارت الوفود إلى رأي مجلس مراجعي الحسابات بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى إعادة تقدير مخاطر الغش واتخاذ تدابير لمكافحة - على الرغم من التحسينات التي نتجت عن وضع نظام معزز لكشوف المرتبات بشكل عام والتقسيم الواضح للسلطة - وقالوا إنهم يتطلعون إلى الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة في التقارير القادمة. وبينما أبدوا تفهمهم للتحديات، قالوا إنهم يتوقعون التزام الحذر بصورة مستمرة في جهود البرنامج للكشف عن المخالفات في المشتريات، وممارسات الغش الأخرى ومنعها. وقالوا إنهم يتطلعون إلى تحديثات عن الإجراءات التي تُتخذ في المستقبل لتعظيم فرص الإنعاش.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٤- رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات، مشيرين إلى أن المستويات العامة للسيولة قد ارتفعت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبينما اعترفوا بحاجة الصندوق إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كافية، فقد أكدوا على أهمية إدارة الأرصدة بفعالية. وأعربوا عن سرورهم لإجراء تقييم لدورة مراجعة الحسابات القائمة على المخاطر، وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التحسينات لتغطية دورة المراجعة الداخلية. وفي هذا الصدد، سلطت الوفود الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية: التحويل التجاري، وإدارة الموارد البشرية، والإبلاغ المالي.

١٠٥- وبينما أعرب أعضاء المجلس عن سرورهم للتقدم الذي أحرزه الصندوق في تعزيز قدرة المكاتب القطرية والإقليمية، إلا أنهم أبدوا قلقهم لأن قضايا معينة تتعلق بإضفاء الطابع الإقليمي قد تقوض فعالية المكاتب الميدانية، ولا سيما وضوح الأدوار، ورصد الأداء، ومواءمة المكاتب القطرية والإقليمية. وبينما اعترفوا بجدوى بيان الجدوى، إلا أنهم طلبوا توضيحاً للعملية العامة لإعادة الهيكلة المؤسسية. وحثوا الصندوق على توفير تدريب إضافي وموارد لتعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية، وبحث خيارات لمهام تفويض السلطات لمراكز الخدمة - وهي خطوات قد تتصدى للتوصيات المتعلقة بإدارة المخزون، والرقابة، والمشتريات، والتعاون مع الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وبعد الإشارة بشكل خاص إلى جهود الصندوق لمعالجة عدد من الشواغل، قالت الوفود إنها تتطلع إلى تقييم تأثيره المحتمل على تنفيذ البرامج.

١٠٦- وأشاد أعضاء المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان لبدء نظامه الخاص بالبرمجة العالمية، والذي سيعزز الشفافية وإدارة الشركاء المنفذين. وبعد الاعتراف بعمل الصندوق الرئيسي مع الشركاء المنفذين في مجال بناء القدرات، شددت الوفود على الحاجة إلى التصدي بفعالية للمخاطر المرتبطة بذلك. وأعربوا عن سرورهم للتقدم الذي أحرزه الصندوق في مراقبة الاستشاريين وموظفي المساعدة المؤقتة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تحديث لاستعراض الصندوق لسياسته بشأن الحاصلين على اتفاقات الخدمة الخاصة، ووضع قائمة جديدة بالاستشاريين. وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، رحب أعضاء المجلس بالمعلومات المنقحة عن التكاليف المؤسسية ونفقات البرنامج، وطلبوا تقديم التحديثات في المستقبل بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ضمن التقرير المالي للصندوق والكشوف المالية المراجعة.

١٠٧- ورداً على ذلك، وجّه المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشكر إلى الوفود على تعليقاتها، وأكد لها أن البرنامج الإنمائي سيعالج شواغلها، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات، وسيبلغها بصورة منتظمة بالتقدم المحرز.

١٠٨- وركز نائب مدير مكتب الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رده على النهج المتسق للتحويلات النقدية. وأوضح أن البرنامج الإنمائي قد أجرى استعراضاً شاملاً لطرائق التنفيذ الخاصة به، وأبرزها التنفيذ الوطني الذي كان النهج المتسق للتحويلات النقدية أحد مكوناته. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي نهجاً من خمسة فروع لمعالجة قضايا النهج المتسق للتحويلات النقدية: (أ) إنفاذ الإجراءات التي تعمل بصورة جيدة؛ (ب) إدخال تغييرات على الإجراءات إذا تطلب الأمر، لمساعدة المكاتب القطرية بالتقييمات ذات الصلة، والرصد، والمشتريات؛ (ج) والدخول في حوار أكثر فعالية مع الشركاء المنفذين والبلدان التي يشملها البرنامج لموازنة أفضل الخيارات، مع الاحترام الكامل للملكية الوطنية ودور بناء القدرات الذي تقوم به المنظمة؛ (د) وتنقيح السياسة المؤسسية لمنع الغش، ومواءمتها مع أفضل الممارسات، وتشجيع الاعتماد الوطني لسياسات مكافحة الغش، التي تركز كذلك على استرداد الأموال؛ (هـ) وتعميم طريقة النهج المتسق للتحويلات النقدية على نطاق عملية البرمجة القطرية من البداية إلى النهاية، وفي وثائق البرمجة.

١٠٩- وركزت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان ردها على تعبئة الموارد والتنفيذ، وقدرات المكاتب الإقليمية والقطرية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات. وبالنسبة لقضية احتفاظ الصندوق بالنقد الوارد في عام ٢٠١٥، أفادت بأن معدلات التنفيذ في عام ٢٠١٤ كانت عالية بصورة غير مسبوقة، بالنسبة للموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء، بفضل تحديث أُجري على التنفيذ، وهو ما يعكس القدرة

المعززة للمكاتب الإقليمية والقُطرية، والرقابة الأفضل. وأضافت أنه كان هناك انخفاض كبير في عدد نتائج مراجعي الحسابات الخارجيين الذين استؤجروا لتقييم امتثال الشركاء المنفذين، وهو ما يمثل اتجاهًا إيجابيًا بشكل عام. وللإستفادة من هذه الاتجاهات الإيجابية، بدأ الصندوق في عام ٢٠١٤ في إجراء استعراضات دورية للحفاظ في جانبي البرنامج والإدارة على حد سواء، لمناقشة معدلات التنفيذ والشواغر، مع التركيز على أسباب أداء التنفيذ. وأشارت إلى أن عملية إضفاء الطابع الإقليمي، بالترادف مع إعادة الهيكلة المؤسسية، ستؤتي ثمارها بالكامل في عام ٢٠١٥، مع تعزيز قدرات الصندوق في جميع مجالات العمل: الموارد البشرية، وتعبئة الموارد، والاتصالات، والرصد والتقييم. ويقوم الصندوق حالياً باستكمال كُتيبه التنظيمي لتوضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات وعلى مستوى الرقابة المتوقعة. وبالنسبة لإدارة الموارد البشرية، أدخل الصندوق وظيفة جديدة لتحليل الموارد البشرية، بهدف معالجة الاختناقات الداخلية في مجال التعيين. وبالنسبة للبرمجة، يحاول الصندوق تحديد مجالات تقنية توجد له فيها معظم الشواغر حتى يتسنى له توجيه عملياته الخاصة بالتعيين في هذه المجالات. وشكرت الوفود على دعمها لنظام البرنامج العام، الذي يركز على معالجة الاختناقات في التنفيذ. وبالنسبة للمشتريات، قالت إن الصندوق حريص على التعاون في نهج مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١١٠- ورد مدير شعبة الخدمات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على القضية المتعلقة بإدارة النقد، والإبلاغ المالي، والامتياز التشغيلي. وبعد أن أكد للوفود أن الصندوق يرصد عن كثب التدفقات الداخلة والخارجة لأرصده النقدية، شجع الجهات المانحة على سرعة تقديم تعهداتها بمساهمات التمويل، نظراً لأن ذلك يسهل تخطيط برامج الصندوق. وبالنسبة للتدريب، استهل الصندوق دورة تدريبية معتمدة لجميع محاسبه لضمان الارتقاء بالمهارات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالمثل، وفّر الصندوق تدريباً على إدارة أموال المخازن لجميع جهات التنسيق لتقدير المخاطر ومعالجتها. وقد بدأ الصندوق مشروعه الخاص بالامتياز التشغيلي في عام ٢٠١٣ لاستعراض جميع العمليات التجارية الرئيسية (التمويل، والمشتريات، والسفر، والموارد البشرية)، ولتحديد كيف يمكن تنفيذ هذه العمليات بصورة أكثر فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ البرامج، خاصة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنسبة لقدرات المكاتب القُطرية، يتخذ الصندوق خطوات ملموسة لمواءمة المهارات مع النموذج التجاري للمنظمة والأولويات الوطنية.

١١١- وركز نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رده على إعلان المكتب لجميع بياناته الخاصة بالمشاريع على موقعه الشبكي خلال السنوات الخمس الماضية،

وهي مبادرة دفعته للحصول على شهادة المبادرة الدولية لشفافية المعونة، والتي مُنحت للمكتب في عام ٢٠١٢.

١١٢- وأشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إلى أن الشركاء في الفريق قد عرضوا بإخلاص توصيات مجلس مراجعي الحسابات كما وردت في تقاريره إلى المنظمات الثلاث. وقد أظهر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقدماً جيداً في الاستجابة للتوصيات الحالية والسابقة، كما يتضح من انخفاض في عدد التوصيات من أحد الأعوام إلى العام الذي يليه. وأشار مع ذلك إلى وجود تفاوتات في توقيت ردود المنظمات وتقييمها الذاتي. وكانت هناك أيضاً ثغرات في التوقعات بالنسبة للرد، وخاصة من حيث التوصيات المتكررة. وكجزء من تركيزه على الشفافية، وضع مجلس مراجعي الحسابات نموذجاً ينبغي أن تتبعه المنظمات عند الإبلاغ عن الغش لضمان اتساق القضايا التي تمت معالجتها. وسيتم تجهيز صيغة نهائية للنموذج في آذار/مارس ٢٠١٥. وشجع مجلس مراجعي الحسابات المنظمات على تقديم كشوفها المالية السنوية في موعد أبكر من الموعد المنصوص عليه في لوائحها وقواعدها المالية، من أجل إتاحة مزيد من الوقت للمراجعين من أجل استكمال عملهم، وتجنب إصدار آراء مراجعة مؤقتة.

١١٣- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٥/٢٠١٥: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣.

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (٢ شباط/فبراير ٢٠١٥)

ألف - في شراكة مع الآخرين: الدروس المستفادة بشأن الارتقاء بالابتكار للوصول إلى المحتاجين

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الاجتماع مرحبا بجميع المشاركين في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. ورحب أيضا بالأمين العام للأمم المتحدة، الذي كان يشارك للمرة الأولى.

٢ - وبدأ الأمين العام الاجتماع بعدد من الملاحظات أكد فيها الأهمية المتزايدة لدور الهيئات الإقليمية والحاجة إلى تعزيز مجموعات المهارات وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء على الصعيد الدولي. وأبرز أربع نقاط رئيسية، حيث ذكر ما يلي:

- الابتكار ليس غاية في حد ذاته؛
- الشراكات حيوية لزيادة المعارف والمهارات وأفضل الممارسات والموارد إلى أقصى حد ممكن؛
- يتطلب الابتكار البيئة التمكينية المناسبة؛
- يتعين أن تكون صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة قادرة على توسيع حيز الابتكار وأن تحسب حساب الفشل في بعض الأحيان.

٣ - وناقش رؤساء ونواب رؤساء منظمات الأمم المتحدة الست الفرص والتحديات التي يواجهونها في وضع الأفكار والعمليات والمنتجات المبتكرة وزيادة عددها. وكانت تلك المرة الأولى التي تناقش فيها المنظمات الست مسائل الابتكار، وتقبل المخاطر وإدارتها، والشراكات، والتمويل مع المجالس التنفيذية لكل منها.

٤ - ونظمت المناقشة في عدد من الأجزاء، منها "معرض للإخفاقات" - وهو عملية يتعلم فيها المشاركون من الإخفاق - وجلسة للأسئلة والأجوبة مع الدول الأعضاء. وتبادلت المنظمات الست خبراتها المكتسبة في مجال الابتكار وأبرزت القيمة التي يعطيها الابتكار للبرمجة. وعلاوة على ذلك، قُدِّمَ عدد من الأفكار بشأن كيفية التمكن من تحسين الابتكار في المستقبل، بما في ذلك من خلال توثيق الروابط مع النتائج، وتقاسم المعارف، وتحسين التواصل مع أصحاب المصلحة. وأبرزت الحاجة إلى إقامة صلات بين مختلف جوانب عمليات الأمم المتحدة، لا سيما المساعدة الإنسانية والتنمية.

٥ - وشاركت الدول الأعضاء بفعالية طوال الدورة وقدمت عددا من التعليقات، جاء فيها على وجه الخصوص ما يلي:

- يمثل الابتكار أحد المجالات التي يتعين على الحكومات أن تستثمر فيها؛
- يتعين تحسين الصلات القائمة بين الابتكار والنتائج المحققة؛
- يمكن أن يسهم الابتكار في إجراء قياسات أكثر فعالية للتنمية؛
- تبشر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأن تكون مجالا يمكن أن تضع مؤسسات الأمم المتحدة فيه نهجا أكثر اتساقا.

٦ - وعلاوة على ذلك، أعربت عدة دول أعضاء عن رؤيتها بشأن سبل المضي قدما، حيث أشارت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة:

- أن تشجع على تبادل البيانات فيما بين جميع منظمات الأمم المتحدة من أجل الاستفادة بصورة أفضل من البيانات الضخمة ومنهجيات الاستشراق الاستراتيجي؛
- أن تستفيد من الخبرات المتوافرة لدى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لأن التنوع يشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الابتكار؛
- أن تختبر أفكارا جديدة وتضع نماذج أولية لها وتجربها، إلى جانب القيام بالرصد والقياس الدقيقين من أجل التنبؤ بالإخفاقات والنجاحات.

٧ - وفي الختام، أكد قادة منظمات الأمم المتحدة الست أهمية هئية البيئة التمكينية المناسبة للابتكار التي يمكنها أن تحدث تأثيرا أكبر وأكثر شمولا، وتقييم الشراكات، وتعزز التعاون والتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واتفقوا على أنهم يحتاجون إلى غرس الابتكار في ثقافتهم التنظيمية وعلى ضرورة أن تحسب الإدارة حساب الإخفاق الذي يمكن أن يقع في سياق الابتكار.

٨ - وفي الختام، شكر رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها وأثنى عليها لاتخاذها نهجا مبتكرا إزاء الاجتماع المشترك خلال الجلسة الصباحية.

باء - نهج مبتكرة في تصميم البرامج وتنفيذها دعما لتفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست والمتكلمين الضيوف.

١٠ - وأكدت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن منظومة الأمم المتحدة تُجري حاليا استعراضا لكيفية عملها من أجل ضمان أفضل دعم يمكن أن تقدمه إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشمل عملية الاستعراض الجهود المتضافرة التي تبذلها المنظمات لتصبح مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها وتتضمن تعزيز مجموعة من النهج الابتكارية إزاء ممارسات التنمية التي تستخدمها على نحو متزايد. وأشارت إلى أن التكنولوجيات الجديدة تتيح لمنظومة الأمم المتحدة الوصول إلى جمهور أوسع من أي وقت مضى، في حين أن إشراك المستخدمين النهائيين في تحديد التحديات وإيجاد الحلول يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في نجاح تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيرا، فإن إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بتوحيد الأداء تمثل تغييرا رئيسيا في تبسيط وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١١ - وقدم المنسق المقيم السابق للأمم المتحدة في الجبل الأسود بعض النهج المبتكرة التي جربتها الأمم المتحدة هناك. فعلى سبيل المثال، جرى العمل مع الشباب في إطار مبادرة بقيادة فريق قطري تابع للأمم المتحدة لتحديد التحديات والمشاركة في إيجاد حلول بشأن بطالة الشباب في الجبل الأسود. ومن الدروس الرئيسية المستفادة أن الابتكار يتطلب وقتا وينطوي على التجريب والإخفاق.

١٢ - وأبرزت مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية والمنسقة المقيمة السابقة في زامبيا الدروس المستفادة الرئيسية في زامبيا. وأكدت أن الفريق القطري برمته ينبغي أن يشارك بشكل جماعي، لا سيما على صعيد السياسة العامة. وتمثل أحد العوامل الحاسمة الأخرى في تعزيز المشاركة العامة. وذكرت أيضا أهمية تبسيط الإجراءات والعمليات على الصعيد المحلي، حيث أشارت إلى تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة، وأكدت أنه ينبغي

للأمم المتحدة السعي بصورة مشتركة إلى تعزيز القدرات الوطنية ودعمها. فمن شأن هذه الابتكارات أن تدفع قدماً بالجولة الجديدة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في مرحلتي التصميم والتنفيذ، إذ أنها تشمل المجالات الرئيسية لهذه الجولة وهي: الحصول على البيانات وتحليلها؛ وإشراك المواطنين؛ والتخطيط للتنمية المستدامة؛ وإجراءات العمل. وذكرت الوفود في تعليقها ما يلي:

- الابتكار ضروري للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد الهامة والناشئة مثل القضاء على الفقر وتغير المناخ؛
- ستطلب الدول الأعضاء ما يكفيها من الموارد والمساعدة للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين أنه يجب على البرامج القطرية أن تسعى إلى تعبئة موارد القطاعين العام والخاص على السواء على الصعيد الوطني؛
- تتعلق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتقديم الخدمات، وهو ما يتطلب تمويلاً. وينبغي من ثم مواصلة استكشاف الوفورات في التكاليف في سياق نظام الحوكمة الحالي؛
- ينبغي ألا تؤدي المناقشة المتعلقة بالقدرة على تحقيق الغرض المنشود إلى توسع إضافي في البيروقراطية؛
- من الضروري إعادة النظر في التجزؤ المزعوم المتعلق بمسألة تغير المناخ/الاستدامة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ينبغي أن يهدف تعديل مواقف منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز مزاياها النسبية في مجالات من قبيل الإحصاءات والبيانات، مع الاستفادة من النظم والنهج القائمة بالفعل.

١٣ - وتضمن الرد الوارد من فريق المناقشة النقاط التالية:

- ستنشأ التحديات الرئيسية في سياق المضي قدماً فيما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي تتسم بأنها تحويلية وأكبر وأكثر تعقيداً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية المنشودة سابقاً؛
- سيلزم أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر تعاوناً، من خلال الاستفادة من الخبرة في مجال السياسة العامة لتحقيق نتائج مستدامة.

١٤ - وأشارت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معرض تلخيصها للمناقشات إلى أن تسخير قوة التكنولوجيا من أجل قياس الآراء في جميع أنحاء العالم يمكن أن يوفر أساسا شاملا لتوجيه متخذي القرارات. وأكدت أنه ينبغي ألا تكون التنمية المركزة على الناس عملية يجري الاضطلاع بها مرة واحدة. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة على طريق تقدمها إلى الأمام وأن تواصل التكيف وتعلم التنبؤ والاستعداد للابتكار.

١٥ - وختم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع بتوجيه الشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها الفعالة ومناقشاتهما المفيدة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك
في الفترة من ١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، من ١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/9).
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة DP/2015/25 وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ١٥/٢٠١٥ على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥:
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
- ٥ - وناقشت الوفود الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لمكان انعقاد الدورة السنوية بالتناوب بين نيويورك وجنيف. ولم يتخذ المجلس أي قرار بشأن مكان انعقاد دوراته السنوية.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

- ٦ - أكدت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أن عام ٢٠١٥ أتاح فرصة قد لا تسنح مرة أخرى لوضع خطة إنمائية تحويلية. وقالت إن البرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ودفع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأمام. ولفتت الانتباه إلى تصدي البرنامج الإنمائي للأزمات في البلدان، من نيبال وجنوب السودان إلى الجمهورية العربية السورية واليمن، وسلطت الضوء على عمل البرنامج الإنمائي في سيراليون وغينيا وليبيريا لمكافحة فيروس إيبولا. وشددت على أنشطة البرنامج الإنمائي التي تدعم الاتفاقات العالمية لعام ٢٠١٥ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي ملتزم بأن يقود منظومة الأمم المتحدة في وضع استراتيجية التنفيذ لما بعد عام ٢٠١٥، وخطط عمل وسيناريوهات التخفيف، ويركز على إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني، وتسريع وتيرة التقدم المحرز بشأن الأهداف، وتقديم دعم للسياسات ودعمنا تقنيا للبلدان المستفيدة من البرامج.

٧ - وأطلعت المديرية المجلس على التقدم المحرز على صعيد البرنامج الإنمائي، المبين في تقريرها السنوي عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والتأثير لعام ٢٠١٤ (DP/2015/11)، والمرفقات)، بما في ذلك تقييم الأداء مقابل الأهداف الرئيسية لعام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، حقق البرنامج الإنمائي أو تجاوز معظم الأهداف الرئيسية. وبينما واصل البرنامج الإنمائي إعادة الهيكلة الداخلية، بحيث يتمكن من الوفاء بالعرض المتوخى، انخفض التمويل العادي (الأساسي) مرة أخرى في عام ٢٠١٤، وتفاقم هذا الانخفاض نتيجة التقلبات غير المتوقعة في سعر الصرف. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على توسيع نطاق قاعدة التمويل، بهدف مضاعفة عدد المساهمين الأساسيين بحلول عام ٢٠١٨. وأكدت أيضاً أن البرنامج الإنمائي سينتهي من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأنه ملتزم باستضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي أن البرنامج لا يزال ملتزماً بالشفافية والمساءلة، وتحسين عملية إصدار نداءات عن سياسة الكشف عن المعلومات والإفصاح العلني في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وشددت مديرة البرنامج على الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة، ومشاركته في رئاسة الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالتنمية المستدامة، وفي إقامة مرفق خلف حملة الألفية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاركة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الأطول. ولفتت الانتباه إلى تقرير البرنامج الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1)، ومرفقاته الإحصائية (DP/2015/11/Add.2).

٩ - وأثنى أعضاء المجلس على مديرة البرنامج لدورها القيادي وشددوا على الدور الحيوي الذي قام به البرنامج الإنمائي في المساعدة في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من اتفاقات التمويل؛ وأشادوا بالتزام البرنامج الإنمائي بمسارات التنمية المستدامة، والحوكمة الشاملة والفعالة، وبناء القدرة على الصمود. وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء طوال العملية، ولا سيما مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربوا عن دعمهم القوي للعمل الذي قام به البرنامج للإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود في الحالات الإنسانية وفي الدول الهشة، وأنشؤا على استجابته الحاسمة لأمر منها الزلزال الذي وقع في نيبال، وأزمة اللاجئين السوريين، وتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا.

١٠ - وسلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية الخبرة التقنية والقيادة والنهج الابتكارية للبرنامج الإنمائي، وخاصة في: حشد العمل العالمي حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال الدراسة الاستقصائية المسماة "عالمي" والمشاورات القطرية؛ والربط بين التنمية والاستجابات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية؛ وبناء قدرة أقل البلدان نموا على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وتعزيز الحوكمة وحقوق الإنسان من خلال التركيز الطويل الأجل على الأسباب الجذرية؛ وتشكيل منظومة الأمم المتحدة لتفي بالغرض المتوخى. وطلبوا إيضاحا بشأن ما أُشير إليه عن انخفاض رضا الشركاء عن قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم، وأعربوا عن قلقهم إزاء إمكانية أن يؤدي انخفاض التمويل الأساسي إلى تعريض مستوى التزام البرنامج للخطر.

١١ - وأثنت الوفود على جودة التقرير السنوي والتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، وخاصة سيادة القانون، واللجوء إلى العدالة، والعنف القائم على نوع الجنس، والإدارة السلمية للنزاعات، وبناء التماسك الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية. وأعربت عن ارتياحها إزاء نموذج الإبلاغ عن الخطة الاستراتيجية، وهو الأول الذي يستند إلى إطار متكامل للنتائج والموارد: وهو خطوة نحو زيادة الشفافية والإدارة القائمة على النتائج جنبا إلى جنب مع تقرير تقييم الأداء. ولاحظت بارتياح التحسينات على مستوى المؤسسة في جمع النتائج والإبلاغ عنها، وأعربت عن تطلعها لأن ترى كيف ستظهر التقارير المقبلة التحسن في عمليات ضمان الجودة وأساليب العمل القطرية وتبسيطها. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز قدراته على الإبلاغ القائم على الأدلة، وأعربت عن تطلعها لأن يشكل الإطار القوي والمتكامل للنتائج والموارد قرارات البرامج واستعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦، ويعزز المزيد من المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وشجعت البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدور في بناء قدرات الرصد والتقييم والمساءلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

١٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل البرنامج الإنمائي وقدرته على الاستجابة بمرونة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وضمن تقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة لصالح البلدان المستفيدة من البرامج تلبية لطلبها، ووفقا للأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وأعربت عن ثقتها في أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل اتباع نهج متميز إزاء احتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وتقوم على أساس الملكية الوطنية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من

أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦)، وتركز على القضاء على الفقر وتنمية القدرات، ومساعدة البلدان على الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية، وأثره السلبي المحتمل على البرمجة، وشددوا على الحاجة إلى تصحيح اختلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشجعوا جميع الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات إزاء التمويل الأساسي غير المخصص الذي يمكن التنبؤ به، مع تشجيع الجهات المانحة الناشئة على المساهمة. وشددت الوفود على أن يستند تخصيص الموارد في إطار ترتيبات البرمجة إلى معايير موضوعية، ومنهجية عادلة، وبيانات موثوقة تم التحقق منها، مبنية على التدابير المتعددة الأبعاد للفقر والضعف، وتُركز على البلدان الأكثر احتياجاً. وأعربوا عن تطلعهم إلى استكشاف مختلف خيارات التمويل الجيد النوعية خلال المناقشات التي تدور في إطار الحوار المنظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٤ - وعلّق أعضاء المجلس أهمية كبيرة على مشاركة البرنامج الإنمائي في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إعادة تنظيم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الأطول وقدرتها على التصدي لتحديات ما بعد عام ٢٠١٥. وطلبوا أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية لإتاحة المجال لعقد اجتماعات وحلقات عمل فنية مع الدول الأعضاء بالتوازي مع الحوارات لتعزيز تبادل الآراء. وشددوا على أهمية دور البرنامج الإنمائي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ودعوا البرنامج الإنمائي إلى أن يقدم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مزيداً من الموارد البشرية والمالية.

١٥ - وأثنت الوفود على مديرة البرنامج ومكتب الموارد البشرية على إدارتهما إعادة الهيكلة التنظيمية، بينما شجعتهم على كفاءة أن يكون التوظيف وإدارة الأداء فعالين وقويين. ورحبت الوفود بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تحسين مواءمة السياسات مع البرامج، والحد من الازدواجية، وتحسين الوظائف التمكينية الأساسية، والتحول إلى جودة البرامج وتنفيذها، وتعزيز القدرات الأساسية في المجالات ذات الأولوية، مع التشديد على تقييم الدور الأساسي. ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى ما يبدو أنه تفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب إعادة الهيكلة الداخلية، وحثت البرنامج الإنمائي على ضمان التمثيل الجغرافي العادل.

١٦ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي بالقضاء على الفقر واستعداده لتقديم معلومات أفضل عن النتائج. وسيستفيد، إلى حد كبير، تحول عمل البرنامج الإنمائي من الإغاثة إلى التنمية من تركيز الاهتمام على العوامل المحركة للأزمات، من خلال

الحد من مخاطر الكوارث ومنع نشوب النزاعات. وأشارت إلى أن الوحدة الجديدة للاستجابة للأزمات، التي أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحياءها، تكفل استجابة سريعة أقوى للأزمات. وأوضحت أن المساواة بين الجنسين بالغة الأهمية للتنمية وتشكل أولوية مؤسسية عليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وشددت على الحاجة إلى مزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وقد أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإبلاغ المتكامل عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في خطته الاستراتيجية، وأنشأ عملية متابعة قوية. وركزت استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرمجة، وأن تكون الشراكات انعكاسا لمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وأكدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بأن تكون وظيفة التقييم قوية ومستقلة، ولفتت الانتباه إلى الجهود الرامية إلى حماية ميزانية مكتب التقييم المستقل من تخفيضات التمويل الأساسي. وبشأن تخصيص الموارد الأساسية استنادا إلى الحالة القطرية المتميزة، اعتمد المجلس بالفعل النهج الوارد في القرار ١١/٢٠١٤؛ وحثت على إجراء مزيد من المناقشة أثناء استعراض ميزانية عام ٢٠١٦. وأكدت أن نسبة ٩٠ في المائة من التمويل الأساسي جاءت من ٢٢ دولة عضوا، وتستلزم قدرا أكبر من المشاركة في تحمل الأعباء. وقدمت إلى المجلس أرقاما تشير إلى أن ميزان التوازن الجغرافي بين الموظفين في المكاتب الإقليمية والمقر يميل لصالح تنمية التمثيل القطري. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاد تعزيز مركز تقييم المنسقين المقيمين، الذي يشمل تركيز الاهتمام على تحقيق مزيد من التوازن بين الجنسين وزيادة مجموعة الوكالات. وفي الختام، أكدت التزام البرنامج الإنمائي بثقافة قوية في ما يتعلق بالأخلاقيات.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٥ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٤.

١٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1) ومرفقه الإحصائي (DP/2015/11/Add.2).

ثالثاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - قدمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٤ (DP/2015/2)، ومرفقاته.

٢١ - وأقر أعضاء المجلس بالجودة العالية للتقرير، ورحبوا بنتائج عام ٢٠١٤، وأشادوا بالبرنامج الإنمائي لارتفاع مستوى الخطة الاستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإبلاغ عن الشأن الجنساني، في الوقت الذي بيّنت فيه الأثر المحتمل في المستقبل. وحثوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، وأعربوا عن تأييد قوي للأدوات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، مثل حثّ المساواة بين الجنسين، الذي ينبغي أن يوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نطاقه ويصدّره إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٢ - ورحبت الوفود بمساهمة البرنامج الإنمائي الكبيرة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشيرةً إلى نتائج مؤشرات المساواة بين الجنسين في الإنعاش المبكر والتنمية المستدامة والعمالة والحماية الاجتماعية، وإن كانت تعتقد أنه يمكن عمل المزيد، وخاصة الإبلاغ عن الاستجابة الجنسانية لإدارة المخاطر المناخية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى سماع المزيد عن سياسة البرنامج الإنمائي لضمان الجودة وعمليات التدقيق الإلزامية على أساس جنساني. واذ لاحظت الوفود التقدم المحرز في المكاتب القطرية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طلبت الوفود إيضاحات بشأن الإنجازات والتحديات التي لا تزال قائمة. ولاحظت الوفود مع التقدير التقدم المحرز مقابل الأهداف الهامة لعام ٢٠١٤ في مجال العنف القائم على نوع الجنس، وخاصة في الأزمات وحالات النزاع.

٢٣ - وأقرت الوفود العمل الذي يقوم به الفريق المعني بالشؤون الجنسانية، وطلبت إلى البرنامج الإنمائي شغل مناصب مستشاري الشؤون الجنسانية في الوقت المناسب وضمان القدرات الجنسانية للمكاتب القطرية، وفقاً للقرار ١/٢٠١٤. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يصل بنسبة مخصصات الميزانية من أجل الناتج ٢ و ٣ المتعلقين بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى نسبة الـ ١٥ في المائة، وطلبت إطلاعها بصورة منتظمة على أحدث ما يستجد بشأن التقدم المحرز، وتعيين مستشار متفرغ للشؤون الجنسانية في البلدان التي تفوق حافظتها ٢٥ مليون دولار؛ وطلبت معلومات مستكملة عن إطلاق الصندوق الاستئماني المرن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن ترى أن تقرير المساواة بين الجنسين يتسق مع مؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأقرت بإنجاز البرنامج الإنمائي ٨٠ في المائة من النتائج الجنسانية في عام ٢٠١٤،

وشجعت على مواصلة توفير المعلومات عن نتائج كل مؤشر لتحديد التحديات. وطلبت معلومات عن التقييمات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن إبلاغ البرنامج الإنمائي عن الشأن الجنساني.

٢٤ - ومع تسليط الضوء على الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وولايته في تنسيق نظام المنسقين المقيمين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، شددت الوفود على أهمية تنسيق البرامج المتصلة بنوع الجنس والمساعدة التقنية مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وطلبت أن تعكس التقارير السنوية المقبلة الجهود المشتركة المتعلقة بالشؤون الجنسانية. ومع الاعتراف بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تحقيق التوازن في المساواة بين الجنسين في المؤسسة، وخاصة في المستويات الإدارية العليا ومستوى المنسقين المقيمين، شجعت الوفود منظومة الأمم المتحدة برمتها على عمل المزيد.

٢٥ - وشددت مجموعة من الوفود على أنه ليس من اختصاص البرنامج الإنمائي، وفقا لخبطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، العمل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ولاحظت أن الأنشطة المتصلة بهذه الفئات ستسيء إلى القيم الثقافية لمجتمعاتها. وأيدت وفود أخرى تأييدا تاما عمل البرنامج الإنمائي مع جميع الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، التي تركز على مبدأ عالمية الشمول بعد عام ٢٠١٥، وشجعت على القيام بذلك على الصعيد القطري بالاتفاق مع الحكومات المضيفة.

٢٦ - وردا على ذلك، أبرزت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي أن نتائج خطة العمل على نطاق المنظومة توفر تفاصيل عن نجاحات وأوجه قصور البرنامج الإنمائي من حيث تخصيص الموارد والهيكل الجنساني والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بتخصيص الموارد الجنسانية في البرنامج الإنمائي، سعى البرنامج الإنمائي إلى تحسين إبلاغه ليعكس نتائج أعماله في المجال الجنساني في النواتج التي تم فيها تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعيد النظر في النهج الذي يتبعه في مواجهة الأزمات من أجل ضمان التصدي للمساواة الجنسانية، وأكدت أن المنظمة تتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان في التنمية يضم جميع الفئات الضعيفة دون استثناء.

٢٧ - وشدد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن البرنامج الإنمائي يتصدى، وفقا لولايته، لجميع أشكال التمييز وحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو

صفات الجنسين، وعلى الصعيد القطري، على نحو يتماشى مع مبادئ الملكية الوطنية وبالاتفاق دائما مع الحكومة المضيفة.

٢٨ - ولم يتخذ المجلس قرارا بشأن التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2015/12).

رابعا - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، عرض مدير مكتب تقرير التنمية البشرية آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وموضوعه 'العمل من أجل التنمية البشرية'؛ وأشار إلى أن موضوع عام ٢٠١٦ سيكون 'إعادة النظر في مفاهيم التنمية البشرية ومقاييسها'.

٣٠ - وأشاد المجلس بالإسهام القيم الذي أسهم به مكتب تقرير التنمية البشرية في النقاش الدائر بشأن التنمية على الصعيد العالمي، وأعرب عن ارتياحه لعملية التشاور التي اضطلع بها من أجل تقرير عام ٢٠١٥. ويتطلع أعضاء المجلس إلى النشرة السنوية، وخاصة التحليل والنتائج التي تركز على الموضوع الهام 'العمل من أجل التنمية البشرية'. وإقرارا بأن عام ٢٠١٦ يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار التقرير، أشار المجلس إلى أن الموضوع المقترح لعام ٢٠١٦، وهو "إعادة النظر في مفاهيم التنمية البشرية ومقاييسها"، هو موضوع آن أوانه ومهم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولتقييم أهداف التنمية المستدامة. والتمس المجلس إيضاحا بشأن نطاق ومحوّر تركيز المسائل التي يتناولها تقرير عام ٢٠١٦، ميرزا أهميته لأقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات، وطلب مساعدة مكتب تقرير التنمية البشرية في بناء القدرات الإحصائية الوطنية. ووجه نداءً يدعو إلى مزيد من التكامل والحد من التفاوت في البيانات الوطنية.

٣١ - وأشار مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، في رده، إلى أنه في ضوء التغيرات العالمية التي شهدتها السنوات الـ ٢٥ الماضية وبيئة التنمية الجديدة، من المهم إعادة النظر في فكرة التنمية البشرية ومقاييسها لكي يتمكن التقرير من مواصلة الإسهام في النقاش والحوار المتطورين بشأن التنمية، ومن تجسيد الواقع الجديد، وتوفير الأدوات اللازمة لتقييم نتائج التنمية. وذكر أنه، ضمن ذلك النطاق الأوسع، ستقرر المشاورات العريضة القاعدة مع مختلف الجهات الفاعلة الموضوعات والمسائل التي سيركز عليها التقرير. وسيتيح المنتدى العالمي بشأن التنمية البشرية، الذي يعقد في عام ٢٠١٦، لمكتب تقرير التنمية البشرية اكتساب الرؤية والمشورة والتوجيه من أجل تقرير عام ٢٠١٦.

٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن المشاورات بخصوص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٣ - بالنيابة عن المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمديدات البرامج القطرية لإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيرغيزستان وموزامبيق واليمن (DP/2014/13). وعرض نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا (DP/DCP/ARM/3 و Corr.1)، وتركمانستان (DP/FPA/DCP/TKM/2).

٣٤ - وإذ لاحظت الوفود أن من الأساسي موازنة البرامج القطرية مع الأولويات ودورات البرامج الوطنية، أشار أحد الوفود إلى أن الحكومة اتخذت الترتيبات اللازمة لمواءمة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع خطة التنمية الوطنية لبلده للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٣٥ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرره ٧/٢٠١٤، وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا وتركمانستان. وسُحب البرنامج القطري لأوغندا (DP/DCP/UGA/3) الذي كان من المقرر أن يناقشه المجلس ويوافق عليه.

٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بأول تمديد للبرنامج القطري لإثيوبيا لمدة ستة أشهر من كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وأول تمديد للبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة لفترة عام واحد، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وأول تمديد للبرنامجين القطريين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليمن لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وأول تمديد للبرنامج القطري لقيرغيزستان لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (DP/2015/13).

سادسا - التقييم

سياسة التقييم المنقحة

٣٧ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة التقييم المنقحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/15)؛ وعرضت المديرية المعاونة لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي الرؤية المتعلقة بتنفيذ السياسة المنقحة، وإضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم اللامركزي.

٣٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لأن تكون وظيفة التقييم قوية، وعن تقديرهم لإعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة منقحة في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء. وأشاروا إلى أن السياسة الجديدة تضم العديد من المعايير اللازمة - وهي أدوار ومسؤوليات واضحة وضوابط وتوازنات مناسبة ومقترحات لتعزيز التقييمات اللامركزية وسلسلة أكثر إحكاما لمساءلة الإدارة - التي تكفل فعالية وظيفة التقييم؛ وأعربوا عن تطلعهم لتفعيلها على وجه السرعة. وأعربوا عن تأييدهم القوي لاستقلال عمليات مكتب التقييم المستقل، وأكدوا احتياجه إلى موارد كافية، وبرنامج للعمل محدد التكاليف. وأكدوا أن المساءلة والتعلم والتزاهة والمصادقية والمنفعة تشكل المبادئ الرئيسية لأي وظيفة قوية للتقييم، وأشاروا إلى أنه في أوقات القيود المالية، تكتسب التقييمات أهمية أكثر من أي وقت مضى، بتحديد المجالات التي تحقق فيها الموارد والأنشطة أكبر الأثر. وشجعت البرنامج الإنمائي على إدماج تنقيحات السياسة العامة، ومنها برنامج العمل المحدد التكاليف وعمليات الميزانية المتعلقة به لتأمين الموارد.

٣٩ - ومع الإقرار بالتحسينات في السياسات، أكدت بعض الوفود أن قرار المجلس ينبغي أن يتناول ما يلي: (أ) التوافق في الآراء بشأن عملية تعيين مدير مكتب التقييم المستقل؛ (ب) النسبة المئوية المستهدفة لميزانية التقييم، التي تتراوح على غرار ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بين نسبي ١ و ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية؛ (ج) استراتيجية متعددة السنوات محددة التكاليف لتعزيز التقييمات اللامركزية في غضون ستة أشهر لضمان جودة التقييمات اللامركزية.

٤٠ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية التقييم للتعلم وتصحيح المسار، وقدمت عددا من التوصيات بما في ذلك أن تنص السياسة المنقحة على أن يمثل البرنامج الإنمائي لتوصيات تقرير التقييم بطريقة محددة زمنية وأن يُبلغ المجلس عن امتثاله. ودعت الإدارة إلى التشاور مع المجلس بشأن التوصيات التي لم تُنفذ بعد. وتأكيدا للأهمية القصوى لاستقلال عمليات مكتب التقييم المستقل، أوصت مجموعة الوفود بأن تحدد السياسة المنقحة الدور الرائد للمجلس في تعيين مدير المكتب، وأن تخضع مدة شغل الوظيفة وتجديدها وتقاريرها لإشراف المجلس، على أن توكل الموافقة النهائية إلى رئيس المجلس. وأخيرا، أوصت مجموعة الوفود بألا تتجاوز النسبة المئوية المستهدفة من الميزانية البرنامجية ٥ إلى ٧ في المائة، تمشيا مع الممارسات الدولية. وشددت مجموعة الوفود على ضرورة الانتهاء من وضع السياسة المنقحة على وجه

الاستعجال، على نحو يعكس مدخلات الدول الأعضاء، ولاحظت مع القلق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يدمج بعد توصياتها.

٤١ - وتأكيذا على أن تأجيل اتخاذ قرار بشأن السياسة المنقحة من شأنه أن يعرقل إحراز التقدم وأن يلحق الضرر بالبلدان المستفيدة من البرامج، أعربت وفود عديدة عن التزام قوي بالموافقة على السياسة المنقحة في الدورة. وطلبت مجموعة من الوفود مع ذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يجري مزيدا من المشاورات مع أعضاء المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلبت إلى المجلس أن يؤجل اعتماد قرار إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وشجع رئيس المجلس أعضاء المجلس على إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء في الدورة.

٤٢ - وردا على ذلك، شرح مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السبل التي يتناول بها البرنامج الإنمائي العناصر الخمسة في استعراض السياسات. فقال إنه بالنسبة للعنصر الأول بشأن المخاطر المحتملة لتقويض موثوقية التقييمات اللامركزية، فإن السياسة تقترح الفصل بين المدفوعات، وإضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم، واتباع استراتيجية التقييم اللامركزي، وجعل مكتب التقييم المستقل يقيّم بصفة مستقلة التقييمات اللامركزية لضمان الاستقلالية والمصدقية والفائدة. وبالنسبة للعنصر الثاني، أشار إلى أنه لا توجد تأخيرات قائمة في التقييمات المستقلة بسبب منازعات غير منطقية، وهي عملية وُضِع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجلها نظاما للتتبع والرصد، بعد موافقة مكتب التقييم المستقل عبر رد الإدارة. وأضاف أنه في ما يتعلق بالعنصر الثالث، بشأن نقص التقييمات المستقلة لضمان الجودة التي تجربها الصناديق والبرامج المنتسبة، أن مكتب التقييم المستقل اضطلع بمسؤولية تقييم جودة تقييمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي ما يتعلق بالرابع، بشأن تحديث أهمية المفاهيم، قال إن مكتب التقييم الداخلي قام بمواءمتها مع قواعد ومعايير الأمم المتحدة، والتقيّد بالمعايير الدولية. وبالنسبة للعنصر الخامس، بشأن استقلال عمليات مكتب التنسيق الداخلي، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطى المجلس جميع التفاصيل والإيضاحات ليتمكن من التوصل إلى قرار.

٤٣ - وأكدت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشددةً على المشاورات المكثفة التي دارت حتى الآن بشأن السياسة المنقحة والمعلومات المقدمة إلى أعضاء المجلس، على ضرورة اعتماد قرار في الدورة. وفي حالة الإرجاء، فإن البرنامج الإنمائي مستعد لمواصلة المناقشات مع أعضاء المجلس من أجل تعزيز السياسة والمضي قدما.

٤٤ - وفي ضوء الخلافات المتبقية وعدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل اتخاذ قرار في الدورة، قرر المجلس التنفيذي سحب البند المتعلق بسياسة التقييم المنقحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/15) من جدول أعمال دورة المجلس.

التقرير السنوي بشأن التقييم

٤٥ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي عن التقييم في عام ٢٠١٤ (DP/2015/16 و Corr.1)؛ وتبعته المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برد الإدارة.

٤٦ - وأشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم المستقل لالتزامهما بأعلى معايير الجودة عند إجراء التقييمات، التي تستلزم موارد بشرية ومالية ذات جودة عالية، ولفتوا الانتباه إلى ثلاث مسائل. الأولى، بعد أن أشاروا إلى أن الشواغر أثرت على القدرة، حثوا مكتب التقييم المستقل على شغل الوظائف التي لم تُشغل بعد، وعلى مواصلة برنامجه للتطوير المهني لتعزيز مهارات الموظفين. وطلبوا إيضاحات بشأن الآثار المترتبة على تخفيض الميزانية، وأكدوا من جديد الحاجة إلى برنامج عمل محدد للتكاليف. ومع الإشارة إلى الزيادة في قدرة المكاتب القطرية على التقييم، طلبوا معلومات عن المعايير المستخدمة في تحديد أخصائيين في الرصد والتقييم. وبالنسبة للمسألة الثانية، أقرروا في ما يتعلق بمتابعة نتائج التقييم شرطا جديدا لردود الإدارة يتعلق بإجراءات محددة زمنيا، ولكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء النسبة الضخمة للإجراءات المقررة المتأخرة. وإذ حثوا على إجراء تقييمات فعالة لجودة التقييمات اللامركزية، أعربوا عن سعادتهم لمعرفة أن مكتب التقييم المستقل نقح توجيهات تقييم منهجية التقييم. وفي المسألة الثالثة، دعوا إلى تحسين التزامن بين التقييمات على الصعيد القطري وتقييمات نتائج التنمية لضمان تحديث البرامج القطرية؛ واقترحوا أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي بوضع استراتيجية لتقييمات البرامج القطرية في نهاية الدورة قبل قيام المجلس بتقديم برامج قطرية جديدة. وشجعوا البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم الداخلي على إجراء تقييمات مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٧ - وفي الرد على ذلك، أشار مدير مكتب التقييم المستقل في ما يتعلق بالشواغر إلى أن المكتب غالبا ما يفقد موظفين نتيجة قيام منظمات دولية أخرى بتعيينهم، ويواجه في شغل الوظائف الشاغرة مهمة صعبة في العثور على أشخاص ذوي خبرة في التقييم المستقل. وبينما تولى شاغل وظيفة نائب المدير منصبه في ١ أيار/مايو، فمن المقرر أن تصبح وظيفتان من

الوظائف العليا شاغرة عما قريب. وبشأن برنامج العمل المحدد التكاليف، أدت تحولات متعددة في الميزانية وفي المواضيع إلى تأخيرات في إنجازه؛ وبحلول الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥، سيكون مكتب التقييم الداخلي قد عقد جلسة غير رسمية تتناول التقييمات التي تمكّن، أو لم يتمكن، مكتب التقييم الداخلي من إجرائها، في ضوء قيود الميزانية وضرورة ضمان أعلى معايير الجودة. وفي ما يتعلق بتقييمات نتائج التنمية، تنطوي التغطية الكاملة على إجراء ٤٠ تقييماً من تقييمات نتائج التنمية في السنة، في حين أن المكتب يتمكن حالياً من إجراء ست إلى ثماني؛ وشملت الأسباب التأخيرات في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة. والمنهجية الجديدة ستجعل إجراء تقييمات نتائج التنمية أسرع وبتكلفة أقل. وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة، فعلى الرغم من الجهود المتضافرة، فإن التقييمات المشتركة صعبة وتتسبب بحكم طبيعتها في تأخيرات بسبب التنسيق المشترك بين الوكالات، ولكن مكتب التقييم المستقل سيواصل العمل مع الشركاء في أنشطة مشتركة.

٤٨ - وأكدت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ توصيات التقييم في الوقت المحدد، وسيقدم برنامج العمل المحدد التكاليف في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وستعاون إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب التقييم المستقل لتحليل التوصيات التي تأخر تنفيذها ولتحديد الإجراءات الملائمة.

٤٩ - وأكد مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للوفود أن البرنامج الإنمائي لديه اختصاصات موحدة موكولة لأخصائيي الرصد والتقييم، ومُعَدّة بحيث تلائم الاحتياجات القطرية والقدرة المالية. وبحسب سنوات الخبرة والمهارات المطلوبة، يجري تعيين الأخصائيين في الرتبة ف-٣ أو في الرتبة المعادلة للموظفين الفنيين الوطنيين، بينما يجري التعيين في بعض الأحيان في الرتبتيْن ف-٤ أو ف-٥ وما يعادلهما في رتب الموظفين الوطنيين. وفي جميع الحالات، يخضع الموظفون لعملية توظيف صارمة تشمل المؤهلات الأكاديمية والدراية بسياق التقييم، وقد أرفقت الاختصاصات بالاقتراح الداعي إلى تعزيز القدرات اللازمة لإجراء التقييمات اللامركزية؛ والموارد الأساسية لها دور هام في تعيين من يتحلون بالمجموعة المناسبة من المهارات الفنية. وأكد أن عدد أخصائيي الرصد والتقييم ومستشاري السياسة العامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد زاد باستمرار في السنوات الماضية في المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية. وفي عام ٢٠١٤، قدمت العديد من المكاتب القطرية تدريباً في مجال الرصد والتقييم إلى الموظفين والنظراء الوطنيين، وأقامت شراكات مع الحكومات من أجل تعزيز الإحصاءات الوطنية، وزيادة الاستثمار في وظيفة الرصد والتقييم.

التقييم المواضيعي

٥٠ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عمليات رسم السياسات العامة (DP/2015/17)، وتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19). وعرض مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردود الإدارة ذات الصلة (DP/2015/18 و DP/2015/20).

٥١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقييمات، وتشجعوا عندما علموا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمس القيادة وأدوات عالية الجودة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبوا بالتوصيات الرامية إلى تحسين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعترام تعزيز تطوير وتطبيق الدروس المستفادة. وأقروا بنجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم النقاش الدائر بشأن التنمية العالمية، وفي دعم إعداد ٤٥٠ تقريراً قطرياً. وأشاروا إلى أنه وإن كان نشوب الأزمات وغيرها من العوامل قد عرقل الإدماج الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية الوطنية، فهناك مجالات من مجالات عدم التنفيذ كان يمكن للبرنامج الإنمائي أن يحدث فيها أثراً؛ وأوصوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يحلل الظروف المفضية إلى تنفيذ السياسات واستخدام النتائج من أجل اتخاذ قرارات استراتيجية.

٥٢ - وأيدوا تقديرهم لتقييمات تحليل الشراكات، وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي موافقتهم بآرائه بشأن كيفية تعزيز الشراكات في القطاع الخاص، التي كانت منخفضة، من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل؛ وطلبوا معلومات مستكملة عن عمل البرنامج الإنمائي لإقامة تآزر مع اللجان الإقليمية والبنك الدولي بشأن الإحصاءات والبيانات. ومع الإقرار بالقيمة التي يضيفها البرنامج الإنمائي في دعم البلدان في إعداد التقارير الوطنية للأهداف الاستراتيجية للتنمية، أشاروا إلى أنه يلزم مزيد من الوقت للإفصاح عن قيمتها المضافة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مضيفين أن التوصيات المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ٢٠١٥ لم تكتمل بعد. وأقروا بأنه سيتوافر مزيد من الوضوح بشأن دور منظومة الأمم المتحدة أثناء الاستعداد لما بعد عام ٢٠١٥، وحثوا على زيادة التعاون فيما بين الشركاء بشأن الخطة العالمية. والتمسوا معلومات عن الآثار المالية المترتبة على الإجراءات التي اقترحتها البرنامج الإنمائي استجابة لنتائج التقييم.

٥٣ - وفيما يتعلق بتقارير التنمية البشرية الإقليمية، أبرزت الوفود أهمية وجود مكتب مستقل لتقارير التنمية البشرية في توجيه المناقشات بشأن التنمية العالمية نحو نهج يركز على

حقوق الإنسان. وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود البرنامج الإنمائي لنشر نتائج التقارير، وفقا للمشار إليه في رد الإدارة.

٥٤ - وردا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل على أن الفريق الاستشاري المعني بالتقييم قرر أن تكون التقييمات المواضيعية عملية للغاية وعالية الجودة. وأكد أن مكتب التقييم المستقل فضل أن يكون عدد التوصيات التي يقدمها أقل، ولكن يزيد عدد التوصيات المحددة الهدف. ووجه الانتباه إلى ارتفاع مستوى الخبراء بما يضمن مراقبة جودة التقييمات.

٥٥ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو عملية جديدة تماما أثبتت أنها عملية تُعَلِّم عبر أداء العمل أبرزت الحاجة إلى: (أ) إطار تمويلي أدى إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ و (ب) أداة للدعوة، أدت إلى حملة الأمم المتحدة للألفية. وستسبق أدوات مماثلة الآن الأهداف الإنمائية للألفية لتيسير تنفيذها. والعنصر الثالث هو نقص الدعم المالي المتعدد الأطراف من البنك الدولي، الذي أنشأ آليته الخاصة (ورقات استراتيجية الحد من الفقر)، مُطلقا إطارا معياريا منفصلا بحكم الأمر الواقع. وأظهرت التجربة أن المواطنين يرغبون في المشاركة في العملية المفتوحة والشفافة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عن استعداد البرنامج الإنمائي للعمل مع الوفود من أجل وضع إطار لاستعراض التقييم ودعم التقييمات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٥٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤؛ والتقرير المتعلق بتقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسة العامة، ورد الإدارة؛ والتقرير المتعلق بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، ورد الإدارة.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٧ - قام مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض البند. وعرضت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٤ (DP/2015/21)، وقدمت تصورات لعام ٢٠١٥.

٥٨ - وأثنى أعضاء المجلس على الدور القيادي الذي اضطلعت به الأمانة التنفيذية، وأكدوا من جديد دعمهم القوي للصندوق في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدوا القدرة الحاسمة للصندوق على توفير وتعزيز نوعية المنح والقروض والائتمانات للجمهور والشركاء من القطاع الخاص والسلطات المحلية في العالم

النامي، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وسلطوا الضوء على قدرة الصندوق على حفز الابتكار والتكيف مع الظروف السريعة التغير، ولا سيما ذات الصلة بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ودُعي الصندوق إلى ضمان أن يكون الغرض النهائي لأنشطته هو الحد من الفقر.

٥٩ - وإذ أشارت الوفود إلى الحاجة إلى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، أبرزت قدرة الصندوق الفريدة على توفير العناصر الأساسية المتعلقة بـ 'المعونة الذكية' وهي: تعزيز قدرة البلدان على توليد مواردها المحلية، والاستفادة من مصادر التمويل الأخرى، سواء كانت عامة أو خاصة، محلية أو دولية. وطبقاً لولايته الشاملة في مجال الاستثمار، فإن الصندوق قادر تماماً على مساعدة أقل البلدان نمواً على تعبئة وتخصيص واستثمار الموارد في استثمارات محلية. ومن خلال الشراكات المحكمة مع القطاع الخاص، فإن الصندوق يملك القدرة على تعبئة الموارد والدراية الفنية في أماكن لم يسبق للقطاع الخاص العمل فيها.

٦٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام الصندوق بتعميم المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، والأمن الغذائي، وتوفير الخدمات الأساسية ونهج التكيف مع تغير المناخ في التخطيط على صعيد المجتمعات المحلية. ولُفت الانتباه إلى البرنامج العالمي المعروف باسم البداية النظيفة التابع للصندوق، وهو جزء من إطار الشراكة من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة وأحد مبادرات الصندوق المتعلقة بالطاقة المستدامة للجميع، الذي يقدم رأس المال المُخاطر والمشورة الفنية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر ومشاريع الطاقة في جهد لتكرار حلول الطاقة النظيفة المنخفضة التكلفة، مع إمكانية توسيع نطاق وأثر قاعدة هرم أسواق الطاقة.

٦١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للصندوق لالتزامه القوي بالبرمجة الجيدة والشفافية والمساءلة عن النتائج، وأيدوا تغييراته التنظيمية التي أجراها في عام ٢٠١٤ لكي يصبح ملائماً للغرض المنشود لما بعد عام ٢٠١٥. ولفتوا الانتباه إلى سجل الصندوق الجدير بالثناء لتحقيق نسب رفع مالي قدرها ١٠:٤:١ للموارد الأساسية وغير الأساسية إلى الموارد المحلية وغيرها من موارد الاستثمار. وطلب أعضاء المجلس بشدة توفير تمويل أساسي للصندوق لكي يتمكن من القيام بعمله الحيوي في أقل البلدان نمواً، ولاحظوا مع القلق الانخفاض في الموارد الأساسية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، التي نقصت عن مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار المطلوب للحفاظ على وجوده في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. وطلبوا أن ينظم الصندوق مشاورات غير رسمية منتظمة مع أعضاء المجلس للتوعية بولايته وقيود الميزانية.

٦٢ - وشددت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في ردها، على استعداد الصندوق للعمل مع الدول الأعضاء لكي تبين نماذج تتيح للصندوق خدمة أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً خلال الفترة الممهدة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً ومساعدتها على تحقيق أهداف النمو الشامل. ويتطلع الصندوق إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن سيناريوهات لتوسيع نطاق وجوده في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، والدخول في شراكات مبتكرة تهدف إلى تصميم حلول لتحديات التنمية.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٥ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

٦٤ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه إلى المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي [لصندوق الأمم المتحدة للسكان](#))، الأهمية الحيوية لعام ٢٠١٥ لمستقبل خطة التنمية العالمية. وأحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدماً جيداً في عام ٢٠١٤، وهو السنة الأولى لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو المبين في تقريره السنوي: التقدم المحرز في تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية ٢٠١٧-٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5/Part I)، والمرفقات)، والاستعراض الإحصائي والمالي (DP/FPA/2015/Add.1/Part I) وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part II).

٦٥ - ومع أن العالم يسير في الطريق الصحيح لتحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تزايد عدم المساواة يهدد المكاسب ويصعّد تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ للوصول إلى أشد الناس حاجة من خلال التنمية المستدامة التحولية الشاملة، على النحو الذي أقره المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والشباب هم لبّ الحل؛ ومن شأن الاستفادة من المكاسب الديمغرافية أن تؤدي إلى نمو سريع وإلى التقدم الاجتماعي. ويستلزم النجاح أن تستثمر البلدان في: (أ) الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل؛ و (ب) تنمية رأس المال البشري، وتمكين الشباب وتثقيفهم وتوظيفهم؛ و (ج) تمكين المراهقات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ و (د) التحليل القائم على الأدلة للاتجاهات السكانية للاستفادة من الفرص المتاحة للهياكل الديمغرافية المتغيرة. وكان دعم الدول الأعضاء حاسماً لوضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع

يمكنه من معالجة تلك المسائل وضمان إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسعى الصندوق إلى تحسين تحقيق النتائج من خلال تعزيز إطار النتائج، وهو نموذج جديد للأعمال وتحسين ترتيبات التمويل.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٤، استجاب صندوق الأمم المتحدة للسكان لـ ٣٤ أزمة إنسانية وخمس حالات طوارئ من المستوى الثالث (في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والعراق، والفلبين)، وتنفيذ الجيل الجديد للاستراتيجية الإنسانية، بما في ذلك مجموعة الخدمات الأولية الدنيا. وقدم الصندوق خدمات إلى حوالي ٥,٤ ملايين امرأة وفتاة في حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم بتقديم الدعم النفسي، وخدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك العنف الجنساني. وكان على الأرض في البلدان المتأثرة بالإيول، وهي غينيا وسيراليون وليبيا. وفي عام ٢٠١٤، أطلق الصندوق خريطة طريق للتعجيل بزيادة فرص بقاء الأمهات والمواليد على قيد الحياة لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، ومواصلة التقدم المطرد في ٨٩ في المائة من الخطة الاستراتيجية.

٦٧ - وسلط المدير التنفيذي الضوء على عمل الصندوق لتعزيز فعالية البرامج، وتحسين تعبئة وإدارة ومواءمة الموارد، وتعزيز القدرة على التكيف، بسبل منها التغييرات التنظيمية المتوافقة مع الغرض. وأشار إلى التقييم الإيجابي لصندوق الأمم المتحدة للسكان من جانب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٤، وأبرز بدء تنفيذ نظام البرمجة العالمية. وأضاف أن الصندوق حشد، في عام ٢٠١٤، أعلى الإيرادات من المساهمات في التاريخ، التي تجاوزت البليون دولار. وقال إن الصندوق واصل تنويع قاعدة موارده وتعزيز عمله مع الجهات المانحة غير التقليدية؛ وشدد على الحاجة إلى استهداف الموارد غير الأساسية على نحو استراتيجي.

٦٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الثابت لعمل الصندوق وقيادة المدير التنفيذي. وأثنوا على الصندوق لما أحرزه من تقدم خلال السنة الأولى من تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مشيرين إلى أنه حقق ٨٠ في المائة من الأهداف. وبين ذلك الإنجاز أن النظام الجديد الذي يتبعه الصندوق لإدارة البرامج، والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ينطويان على إمكانية توفير أدلة أفضل على أثر عمله، بما في ذلك على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي ضوء التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٤ للاتجاه الإيجابي للصندوق في الكفاءة والفعالية التنظيمية، شجعت الوفود الصندوق على تعزيز جمع البيانات، وتحليل وتقييم المخاطر من أجل تحسين التخطيط القائم على الأدلة، والإبلاغ والتقييم من خلال التدريب، وتحسين مؤشرات النواتج في الفترة السابقة لاستعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الذي يجري عام ٢٠١٦. ودعا أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحليل التحديات التي تواجه التنفيذ والتكاليف من أجل كفاءة زيادة فعالية وكفاءة التنفيذ، في حين دعا وفد آخر الصندوق إلى أن يعرض في التقارير السنوية المقبلة التقدم المحرز في النواتج نحو تحقيق النتائج المتوقعة، إلى جانب التكاليف ذات الصلة، وأن يجعل السرد أكثر تركيزاً على النتائج، وتحليلاً بقدر أكبر.

٦٩ - وأشاد أعضاء المجلس بالصندوق لالتزامه بالشراكة العالمية لتنظيم الأسرة بحلول عام ٢٠٢٠، وهي وسيلة هامة من أجل توفير سبل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل المأمونة؛ إلا أنهم لاحظوا أن هذه المبادرة يلزمها مزيد من الموارد وتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية لكفاءة النجاح التام. وحثوا الصندوق على تحديد أوجه قصور البرنامج العالمي وحشد المجتمع الدولي لسدها. وشددوا على أن إحراز تقدم ملموس في مجالات العمل الرئيسية يستلزم إدراج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع. وأشار البعض إلى أن الإجهاد المأمون ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تلك الحزمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير أقوى لكفاءة إدراج الفئات المهمشة.

٧٠ - ونظرت الوفود إلى الصندوق على أنه شريك رئيسي في مساعدة البلدان في بلوغ الغايتين ألف وباء اللتين لم تتحققا بعد ضمن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونصير مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والمستفيد من المكسب الديمغرافي في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، نظراً لتركيزه القوي على الشباب. وقالوا إن أحد الأولويات الرئيسية للصندوق في عام ٢٠١٥ هي مساعدة الدول الأعضاء في تحديد سبل ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتصلة بالسكان والتنمية، وخاصة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين، التي كان إغفالها في الأهداف الإنمائية للألفية خطأً مكلفاً. وشجعوا الصندوق على مواصلة إحراز تقدم في مؤشرات الأداء في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧١ - والوفود على ثقة من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل التنسيق مع احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، ولا يزال ملتزماً بالملكية الوطنية ومساعدة البلدان على بناء القدرات. ولاحظت الوفود مع التقدير الجهود التي بذلتها صندوق الأمم المتحدة للسكان لجمع الأموال، مما أدى إلى أعلى إيرادات من المساهمات في تاريخه، وزيادة في الموارد الأساسية في عام ٢٠١٤، وشجعت الصندوق على استطلاع قنوات مختلفة للتمويل وتوسيع نطاق الشراكات. ودعت الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها التمويلية

وزيادة المساهمات الأساسية، بينما شجعت الصندوق على التصدي للأثر السلبي للتقلبات في أسعار الصرف.

٧٢ - وأعرب عدد قليل من الوفود عن القلق إزاء عدم قدرة لجنة السكان والتنمية على التوصل إلى توافق في الآراء في دورتها الثامنة والأربعين، واقترحوا أن يعمل الصندوق مع اللجنة لإعادة النظر في منهجيتها وإجراءاتها. ونظروا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على أنه نصير برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي كان إنجازاً عاماً رئيسياً في جعل خطة ما بعد عام ٢٠١٥ خطة تحويلية، وحثوا الصندوق على أن يقود استجابة المجتمع الدولي.

٧٣ - وأشادت العديد من الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان لما قام به من عمل في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والعمل في الحالات الإنسانية، وخاصة في البلدان المتضررة من الإيولا، وشجعت على مواصلة تولى القيادة في إدماج منع العنف الجنساني في التخطيط وتنفيذ الاستجابات الإنسانية، من خلال دوره كمنسق بين الوكالات معني بالعنف القائم على نوع الجنس. وأثنوا على الصندوق لقيامه بتعبئة متبوعي من اتصلوا بالمرضي واللوازم والمعدات من أجل الوقاية من العدوى، وبدعم النساء والفتيات من خلال خدمات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وأشاروا مع التقدير إلى إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث، للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأثنوا على الصندوق لقدرته الفريدة على تحفيز جدول أعمال مشترك، ودعم التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٤ - وأبرز المدير التنفيذي، في رده، استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان السريعة للزلزال الذي وقع في نيبال في أيار/مايو ٢٠١٥. وقال إن الصندوق مستعد لدعم الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء في لجنة السكان والتنمية؛ وتقضي الإرادة السياسية بأن تُدمج نتائج الصندوق على أرض الواقع والبلدان المستفيدة مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في التخطيط الوطني. وكرر التأكيد على أهمية الاستفادة من المكسب الديمغرافي، الذي ما أن يتحقق، سيولد المكسب الديمغرافي الثاني المتعلق بالشيخوخة (قدرة المجتمع على توفير الرعاية للمسنين)، وهي مسألة هامة، والصندوق مستعد للعمل بشأنها مع الدول الأعضاء. وصندوق الأمم المتحدة للسكان على استعداد للعمل مع الشركاء لتحسين أمن سلع الصحة الإنجابية، والمسألة ذات الصلة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية.

٧٥ - وأكد أن الصندوق حسن فعالية عملياته وعزز تنفيذ البرامج من خلال عدد من المبادرات: إجراء دراسة لأنشطته الإنسانية وإنشاء عملية صارمة من خلاله عملية فحص

للشركاء المنفذين، مع التركيز على المساءلة وإدارة الأموال. وفي سياق خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان طاقاته على وضع حد لزواج الأطفال. وفيما يتعلق بتحسين عتبة أهداف مؤشر النواتج، سيقوم الصندوق، في عام ٢٠١٦، بتحليل تقريره السنوي فيما يتعلق بـ ٨٠ في المائة من أهدافه. وقد جعلت عملية إعادة الهيكلة المؤسسية الصندوق مجهز بشكل أفضل لتعبئة الموارد وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ ويتطلع الصندوق إلى مناقشة مشروع استراتيجية تعبئة الموارد مع المجلس.

٧٦ - واتخذ المجلس القرار ١٥/٢٠١٤ بشأن تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالاستعراض الإحصائي والمالي، ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part I/Add.1).

٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 Part II).

تاسعا - التقييم

٧٩ - عرضت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/6)، ومرفقاته، وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة (DP/FPA/2015/CRP.1). ورحب أعضاء المجلس بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان بترجمة سياسات التقييم المنقحة إلى ممارسات في التخطيط والإدارة والرصد الداخلي وبناء قدرات التقييم. ورحبوا بزيادة التنوع في التقييمات القطرية والإقليمية، التي تولد مزيداً من النهج المستندة إلى الأدلة، وشجعوا بقوة مكتب التقييم على أن يقوم، بالتنسيق مع الإدارة، بتقديم توجيه واضح يتعلق بتخطيط وإدارة التقييمات الاستراتيجية، تمشياً مع المعايير المحددة مسبقاً، على الصعيدين المركزي واللامركزي.

٨٠ - وأعربت الوفود عن سعادتها بتحسين التقديرات الممنوحة لجودة التقييم، مشيرةً إلى أن جودة التقييم وموثوقية المعلومات يعدان عنصرتين أساسيتين في تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من التكيف مع الاحتياجات القطرية المتطورة. وأعربوا عن تأييدهم القوي لجهود مكتب التقييم الرامية إلى إدماج أدوات الإبلاغ عن مؤشرات تقييم خطة عمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها في آليات ضمان الجودة

القائمة. ورحبوا بالتقييم المشترك للبرامج المشتركة للمساواة بين الجنسين، وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستفادة من الدروس والتقدم المحرز في جعل البرامج المشتركة متسقة وذات كفاءة وذات أهمية ومستدامة في السياقات الوطنية. وشددوا على أهمية نشر الدروس المستفادة من التقييم وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وأشاروا إلى أنهم يعتبرون نظام تتبع ردود الإدارة أداةً رئيسية ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعززها لتحديد مدى استخدامها لنتائج التقييم من أجل دعم اتخاذ القرارات التنظيمية.

٨١ - وبعد التأكيد على أن ميزانية التقييم كانت دون مستوى عتبة مخصص الميزانية البالغ ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية، رحبت الوفود بجهود مكتب التقييم والإدارة الرامية إلى إيجاد نهج عملي لتصنيف وتتبع نفقات التقييم بشكل مستقل عن رصد النفقات. وأعربوا عن تأييدهم للجهود الرامية إلى ضمان أن تقوم البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية بتخصيص موارد كافية للتقييم وذلك للتخفيف عن ميزانية المؤسسة. وشددت الوفود على أن اتساع نطاق تقييمات الجودة يتوقف على الموارد الأساسية وغير الأساسية والخبرة البشرية، ورحبت بالاستراتيجية المقترحة لتنمية القدرات إلى جانب الموظفين الفنيين المبتدئين والإعارات. وبناء القدرات الوطنية هو ممارسة كثيفة في الموارد تستلزم اتباع نهج متسق يقدر بناء شبكات بين الخبرات الوطنية والإقليمية. وشجعوا مكتب التقييم على أن يعمل من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومبادرة "الشركاء في التقييم (EvalPartners)"، وأن يستفيد من فرص التقييم التي يتيحها عام ٢٠١٥ باعتباره عام التقييم، من أجل استكشاف نهج مشتركة تزيد من كفاءة وفعالية بناء قدرات التقييم على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٨٢ - وفي رده، أكد من جديد مدير مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المكتب يهدف إلى مواصلة تحسين تخطيط التقييم وإدارته في جميع أنحاء الصندوق. وسينعكس هذا في خطة عمل وميزانية التقييم المقدمين في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وستحدد خطة العمل الجديدة والميزانية مبادئ تمويل التقييم من أجل كفالة الوضوح والشفافية وتخصيص رصيد لموارد التقييم من الميزانيتين المؤسسية والتنظيمية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، يعمل المكتب على وضع توجيهات شاملة بشأن التقييم وتحسين نظام ضمان جودة التقييم، بما في ذلك التقييمات التي أجراها مكتب التقييم. وأقر المدير بأهمية التقييمات المشتركة والعمل في دعم التقييمات المستقلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وفي عام ٢٠١٥، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط في تقييم من تقييمين

تجريبين على نطاق المنظومة يركزان على دعم الأمم المتحدة للقدرات الإحصائية على الصعيد القطري. وتعد الاستراتيجية المزمعة لتنمية القدرات خطوة حاسمة في بناء قدرات التقييم في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، مما يساعد في بناء قدرات التقييم الوطنية، التي يتعاون المكتب فيها مع الفريق المعني بالتقييم.

٨٣ - وأبرزت نائبة المدير التنفيذي (البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان الالتزامات الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولفتت الانتباه إلى النظريات الأقوى والقائمة على المؤشرات التي يتبعها الصندوق لتحقيق التغيير، التي تشمل بناء سلسلة من النتائج على المستويات من العالمية إلى القطرية، وبالتالي تربط الأنشطة على الصعيد القطري مرة أخرى بالنظرية. ومكنت تلك السلسلة صندوق الأمم المتحدة للسكان من القيام بالرصد بطريقة تتسم بالحياد والموضوعية والقابلية للقياس لمدى الامتثال لنظرياته للتغيير، وما إذا كانت تلك النظريات تسير وفقا لمسار التغيير المتوقع. وأتاحت تلك السلسلة للصندوق تحديد مدى نجاح الخطة الاستراتيجية التي تتبع نهجا نظريا بقدر أكبر، يركز على تنمية القدرات الوطنية. وبالمثل، فإن الاستثمار المالي والبشري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في التقييم أصبح جزءا لا يتجزأ من إطار النتائج المتكامل والميزانية، مما يمكن الصندوق من أن يعيد التكيف بشكل أيسر ويستفيد من دروس التقييم. والصندوق ملتزم بتنفيذ برامج قطرية وتقييمات مواضيعية ذات جودة توجه اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٥: التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٤.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٥ - عرضت نائبة مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية الجديدة لأرمينيا (DP/FPA/CPD/ARM/3)، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/4)، وأوغندا (DP/FPA/CPD/UGA/8)؛ وتمديدات البرامج القطرية لبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والصومال، ولبنان، واليمن (DP/FPA/2015/9). وشددت على أهمية الملكية الوطنية والعملية التشاركية التي تضطلع بها الحكومات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء إعداد البرامج القطرية.

٨٦ - وبعد بيانها، عرض المديران الإقليميان لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، البرامج القطرية لمنطقة كل منهما؛ وبعدهما، عرض المديران

الإقليميان للدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، تمديدات البرامج القطرية الثلاثة من مناطقهما، للموافقة عليها.

٨٧ - وبعد أن لاحظت الوفود أن من الأساسي أن تتواءم البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية ودورات البرامج الوطنية، أشار أحد الوفود إلى أن حكومته اتخذت الترتيبات اللازمة لمواءمة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع خطة التنمية الوطنية للبلد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٨٨ - ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وافق المجلس التنفيذي على وثائق البرامج القطرية لأرمينيا وأوغندا وتركمانيستان.

٨٩ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للبنان؛ والتمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة، والتمديد الرابع لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. وأحاط علماً بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية ترازيا المتحدة والصومال واليمن.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي للمديرية التنفيذية

٩٠ - عرضت المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع، تقريرها السنوي (DP/OPS/2015/2، والمرفقات): فأبرزت التقدم المحرز مقارنة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وشددت على الاستدامة والتركيز والامتياز؛ والخبرة الفنية في مجال بناء قدرات الإدارة والتنفيذ. وفي عام ٢٠١٤، قدم المكتب خدمات في السياقات الإنمائية والإنسانية وسياقات بناء السلام، تركز على تنمية القدرات الوطنية؛ والنمو الاقتصادي المنصف؛ والعدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي؛ وتخفيف الأثر البيئي.

٩١ - وكان الطلب على خدمات المكتب في عام ٢٠١٤ مستقراً، إذ دعم أكثر من ٢٠٠ مشروع في أكثر من ٨٠ بلداً، غالباً في بيئات صعبة. وساهم المكتب في توسيع قدرة الشركاء في البناء وإعادة التأهيل؛ والتخطيط الحضري؛ وتوفير اللوازم الطبية؛ والتدريب في مجالات الصحة وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، بما في ذلك تهيئة عمل بأجر للعمالة المحلية. وكانت نصف عمليات التنفيذ التي قام بها المكتب في عام ٢٠١٤ من أجل منظومة الأمم المتحدة؛ وأكبرها من أجل إدارة عمليات حفظ السلام. وأشار استقصاء الشركاء في عام ٢٠١٤ إلى معدل رضا يتجاوز ٧٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٥، عُيِّن مكتب

خدمات المشاريع رئيساً للبرنامج الدولي للإنعاش في المؤتمر العالمي الثالث بشأن إدارة مخاطر الكوارث، وحصل على الشهادة الذهبية في المشتريات المستدامة. وساعد البلدان في ترتيب شراكات جديدة والحصول على تمويل ابتكاري من جهات مانحة غير تقليدية ومستثمرين من القطاع الخاص، بسبل منها الاستثمار الإيجابي المسؤول.

٩٢ - والمكتب تواق للاستثمار في الإبلاغ عن الاستدامة، من خلال مبادرة الإبلاغ العالمية، ويستكشف سبل التصدي لتغير المناخ. وقدم المكتب تدريباً بانتظام للموظفين في إدارة المشاريع وضوابط البنية التحتية الأساسية، وعمليات الشراء، ووضع برنامجاً لتنمية القيادات الناشئة من خلال تنمية مواهبها. وشارك المكتب في استكشاف الابتكارات التكنولوجية، وتحسين نظمها لتكنولوجيا المعلومات لضمان عمليات أكثر ذكاءً ومرونة وتكاملاً للتوعية وإدارة المخاطر بكفاءة على النطاق العالمي. وعمل بجد على تعزيز نظمه لإدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والامتثال على نطاق المنظمة.

٩٣ - وأشاد أعضاء المجلس بأداء مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠١٤، ورحبوا بالزيادة في تنفيذه للمشاريع، وخاصة في البيئات الصعبة. وأشادوا بالإشراف المالي المسؤول من جانب المنظمة، ووضع معايير للمقارنة مقابل المعايير الدولية، وتوسيع نطاق العمل ليشمل الحد من مخاطر الكوارث، والعمل في إدارة المخاطر، والجهود الرامية إلى تحسين تدريب الموظفين وظروف العمل. وإذ لاحظوا جهود المكتب الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، التمسوا معلومات عن الاستنتاجات المنبثقة عن الاستقصاء الجنساني. وأعربوا عن تقديرهم لأنه في عام ٢٠١٤ ولدت أكثر من ثلث مشاريع المكتب عملاً مدفوع الأجر للعمالة المحلية، وشجعوا المكتب على توسيع نطاق هذا الاتجاه لتعزيز الأثر الإنمائي.

٩٤ - وشجعت الوفود المكتب على توسيع نطاق الشراكات المتعددة الجوانب مع الجهات الفاعلة في التنمية المحلية طوال دورة حياة المشروع لكي يتمكن المواطنون المحليون من جني أقصى فوائد؛ وكانت مبادرات المكتب لاستكشاف الاستثمار الهادف خطوة إيجابية. وسلطت الوفود الضوء على أن المكتب يعمل بشكل مختلف عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى، حيث يستمد إيراداته من الخدمات ويعرض رسوماً مرنة مقابل خدمات الإدارة؛ وأدت خدمات الشراء التي يقدمها المكتب إلى خلق قيمة للأموال. وشجعت الوفود منظمات الأمم المتحدة على أن تثق في قدرة المكتب على تلبية احتياجاتها من المشتريات. وكانت الوفود حريصة على معرفة طريقة تعامل المكتب مع منظمات الأمم المتحدة في إقامة خدمات مشتركة، نظراً إلى خبرته في مجال المشتريات وإمكاناته في عمليات توحيد الأداء.

٩٥ - وبشأن الإبلاغ عن النتائج، أثنت الوفود على الإبلاغ عن الاستدامة، وأشارت إلى التركيز على النواتج في التقرير السنوي، ودعت المكتب إلى الوضوح بشأن الطريقة التي يعتمز بها المكتب وضع إطار للنتائج، بما يتماشى مع صيغ الأمم المتحدة الجديدة لقياس النواتج والأثر. وطلبت بيانا مستكملا عن جهود المكتب الرامية إلى تصميم أداة لتحري الاستدامة، وبمحت إمكانية أن تستخدم منظمات الأمم المتحدة الأداة في أنشطة متابعة أهداف التنمية المستدامة. وطلبت إلى المكتب أن يوضح التحديات في المستقبل، ويحدد الأولويات، ويخطط العمل على الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في البلدان المعرضة للكوارث.

٩٦ - وردا على ذلك، أكد المدير التنفيذي أن المكتب بوصفه منظمة لا تستهدف الربح يواجه تحديات تستلزم إدارة قوية للمخاطر. ويعتبر استكشاف نهج التمويل وسبل الشراكة الجديدة مدخلا رئيسيا لوجود مكتب قوي ومهم لخدمات المشاريع، ولا يعرض العمل في المجالات التي تدخل في نطاق ولايته للخطر. وسيواصل المكتب اتباع أعلى معايير الجودة من خلال الشهادات الدولية واستكشاف نهج جديدة لمواجهة التحديات. ومبادرة الإبلاغ العالمية جزء من العمل الأكبر للمكتب لتصميم أداة لتحري الاستدامة من أجل التخطيط والإبلاغ. وللمكتب أداة إلكترونية لتتبع أنشطة الشراء، بما في ذلك الشراء التعاوني والخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة. ويواصل المكتب تحسين الإبلاغ عن المشتريات، التي سيقدم تقريرا عنها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. والمكتب حريص على العمل مع الشركاء لاستكشاف أفضل السبل للتصدي للكوارث، والإبلاغ عن الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في البلدان المعرضة للكوارث.

٩٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

الجزء المشترك

ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٩٨ - عرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٤ (DP/2015/22، والمرفقات). وعرض مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7 و DP/FPA/2015/7/Add.1، والمرفقات). وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع التقرير عن نشاط المكتب لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3). وأعقب هذه البيانات ردود الإدارة التي أدلى بها على التوالي كل من المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٩ - وإذ أكد أعضاء المجلس أهمية الرقابة، أثنوا على المكاتب الثلاثة لحرفيتها، وارتفاع معاييرها، والتزامها بتحسين جودة وظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات، ودورها الرئيسي في تقييم حوكمة منظماتها وإدارة المخاطر وإطار الرقابة. وشدد الأعضاء على أولوية تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته كل منظمة في معالجة مسائل المراجعة الداخلية للحسابات والخطوات الإيجابية لمعالجة مواطن الضعف. وأعربوا عن ترحيبهم بشفافية تقاريرها وإمكانية الاطلاع إليها وإتاحتها للجمهور.

١٠٠ - وأعربت مجموعة من الوفود عن ما يلي: (أ) ترحيبها بتفاصيل التقارير المتعلقة بالمخاطر، وتنفيذ خطة عمل مراجعة الحسابات والتحقيقات، والعمل المتصل بالمشورة، ولكنها ارتأت أن التقارير قد تستفيد من تعليقات بشأن مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإطار إدارة المخاطر والرقابة الذي جرى تقييمه، على أن تأتي هذه التعليقات في شكل رأي يقدم ضمانات، يقتصر على مراجعة الحسابات التي أحررت على أساس المخاطر. وسيؤدي ذلك إلى اتساق التقارير مع المعايير الدولية، وتعزيز قيمتها داخليا، ويحسن فهم الوفود للمخاطر المنهجية التي تعرض للخطر الأهداف الاستراتيجية، وفهم الوفود للمخاطر الثانوية التي يسهل حلها. ويتيح ذلك خيارات أكثر استنارة في ما يتعلق بالإقبال على المخاطرة وتوفير الموارد. وفي الحالات التي يكون فيها الرأي غير قابل للتطبيق، تطلب الوفود إيضاحات وتأتي بأفكار بشأن وضع رأي في المستقبل؛ و (ب) بشأن توفير الموارد، لاحظت الوفود إدراج التوظيف وتخصيص الموارد، وشددت على أنه يتعين على إدارتي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إعطاء الأولوية لتوفير موارد مالية وبشرية كافية لمكاتبهما لمراجعة الحسابات والتحقيقات، وطلبت أن يدرجا في تقاريرهما المقبلة بيانا يحدد ما إذا كانت الموارد مناسبة للاضطلاع بالأنشطة بفعالية؛ و (ج) رحبت بالنهج القائم على المخاطر، وخاصة تقييمات مكتب خدمات المراجعة والتحقيقات للمخاطر، وأعربت عن تطلعها للشيء ذاته في تقارير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في المستقبل، ولاحظت في الوقت نفسه أن دورة مراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجالات ذات المخاطر العالية أطول بالمقارنة بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

١٠١ - ورحبت الوفود باعتماد رئيس المجلس التنفيذي نموذج 'خطوط الدفاع الثلاثة' في الإدارة الفعالة للمخاطر والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تطلعها إلى إجراء تقييم بشأن ما إذا كان خطا الدفاع الأول والثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يقدمان ضمانات كافية. وأعربت الوفود عن تقديرها للإطار المعتمد للمراجعة الداخلية للحسابات لأنشطة الأمم المتحدة المشتركة، مع التأكيد على أن المراجعة المشتركة للحسابات تتسم بأهمية حاسمة لضمان المساءلة في آليات التمويل المتعددة الشركاء، التي ينبغي أن تصبح مصدر تمويل هام لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ٢٠١٥.

١٠٢ - ولفت أعضاء المجلس الانتباه إلى عدد من المسائل العامة المتكررة في إدارة البرامج والشؤون المالية وإدارة المخزون، وقدرات الموظفين، والتنفيذ والإنجاز على الصعيد الوطني، والمشتريات، وحول توحيد الأداء. ورحبوا بالخطوات التي تتخذها كل منظمة للتصدي لتلك التحديات، وشجعوها على تكثيف الجهود، وأبدوا اهتمامهم بمعرفة ما إذا كان جرى النظر في إجراء مزيد من مراجعة الحسابات لعمليات المؤسسة، وخاصة بالنسبة للمسائل ذات المخاطر المرتفعة. وأعربوا عن قلقهم إزاء الشواغر المتكررة في مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وشجعوا المنظمات على أن تقوم بشكل مشترك باستعراض عمليات التوظيف وإطلاع المجلس على التطورات.

١٠٣ - ورحبت الوفود بمتابعة المنظمات للغش وادعاءات ارتكاب الأخطاء، وأعربت عن تقديرها لزيادة التركيز على الغش الداخلي والخارجي، وارتفاع عدد الحالات التي انتهت العمل بها، وعدد تقارير التحقيقات التي تم إعدادها والرسائل الصادرة عن الإدارة؛ وأعربت عن ترحيبها بتعزيز تبادل الدروس المستفادة من التحقيقات. وفي حين لاحظ أعضاء المجلس التحديات التي يواجهها، أقرروا بحجم الأموال التي كانت عرضة للاحتيال والتي استُردت بالفعل، وحثوا المنظمات على اتخاذ تدابير لضمان استرداد تلك المبالغ؛ وطلبوا أن تتضمن التقارير في المستقبل تفاصيل استرداد المبالغ من السنوات السابقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٤ - رحب أعضاء المجلس بتأكيدات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأنه قادر على أن يؤدي بفعالية أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المقررة بالموارد المتاحة. وفي ما يتصل بالنهج القائم على المخاطر، رحبوا بمبادرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما في ذلك إطلاق نموذج للتحقيقات الاستباقية ونهج رائد لمراجعة الأداء لمعالجة المشاكل قبل انتشارها، والعمل الموجه المتعلق بالنظم والعمليات لتحقيق الكفاءة

والفعالية وتقديم الدعم للأهداف الاستراتيجية. ورحبت بالعمل على وضع أطر للسياسات والمبادئ التوجيهية، وتقديم الدعم لتحقيق الامتثال الاجتماعي والبيئي. وأشارت الوفود إلى أوجه ضعف البرنامج الإنمائي التي حددتها مراجعة الحسابات بشكل متكرر بشأن المشتريات، وشددت على أهمية أن تكون الإجراءات والقرارات والممارسات ذات الصلة شفافة ونزيهة ومتسقة مع القواعد. وشجعت البرنامج الإنمائي على تكثيف تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ بعد، وخاصة بشأن الموارد البشرية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٥ - أشاد أعضاء المجلس بمديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، على الدور النشط الذي تضطلع به كنائبة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة لإجراء عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات، وكمسؤولة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٠٦ - وأعربوا عن سرورهم لانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات في مجال حوكمة المكاتب وإدارة العمليات، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء تقديرات مراجعة الحسابات في مجال إدارة البرامج، بما في ذلك المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. ورحبوا بالجهود الرامية إلى معالجة مسائل إدارة الأداء في المكاتب القطرية، وعدم الاتساق بين المكاتب القطرية والإقليمية، وأعربوا عن تطلعهم إلى الدليل التنظيمي المنقح. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الامتثال على نطاق المنظمة للمبادئ التوجيهية القائمة لإدارة البرامج. وكرروا الإعراب عن القلق إزاء عدم وجود نهج شامل لإدارة المخاطر، وطلبوا الحصول على معلومات مستكملة عن إنشاء نظام شامل لإدارة المخاطر في المؤسسة، وحثوا الإدارة على تنسيق استراتيجيتها لإدارة المخاطر مع التنقيحات التي أدخلت على إطار الرقابة الداخلية.

١٠٧ - وفي ما يتعلق بالتحقيقات، ساد قلق إزاء عدد الحالات التي لم يُبت فيها عموماً، والشكاوى المتعلقة بالتحرش، وإساءة استعمال السلطة، والغش، والمخالفات المالية، وتضارب المصالح؛ وحثوا الصندوق على اتباع سياسة عدم التسامح مطلقاً في التصدي لها. وبينما لاحظت الوفود تزايد الطابع المعقد للتحقيقات واستغراقها للوقت، أعربت عن القلق إزاء اعتماد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات على مستشارين خارجيين.

١٠٨ - وفي ما يتعلق بقدرات المكتب، لاحظت الوفود الأثر السلبي للشواغر على القدرة على إجراء عمليات مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات (في عام ٢٠١٤، كان نطاق

التغطية بمراجعة الحسابات ومدة دورة مراجعة الحسابات دون المستويات المنصوص عليها في الميثاق المنقح، وأقل من المنظمات الأخرى)، ولاحظت الوفود التحديات التي يواجهها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في مجارة العدد المتزايد للتحقيقات، وطلبت الوفود أن يخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان موارد كافية للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وشددت على الحاجة إلى عمليات فعالة للتوظيف وبدء تسلم العمل. وأعربت الوفود عن تطلعها للاستماع إلى عرض في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ عن الإجراءات التي ستخدها الإدارة لضمان تمتع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بالقدرة على أداء الولاية الموكولة إليه بإجراء المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتقديم الضمانات والتغطية، حسبما يرد في القرار ٥/٢٠١٥، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتوازن بين الأنشطة الأساسية والخدمات الاستشارية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٩ - أعربت الوفود عن سرورها بتحسّن متابعة توصيات مراجعة الحسابات، إلا أنّها تشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد التوصيات ذات الصلة بالمشترىات. وشجعت الإدارة على عكس اتجاه ذلك التطور، ومواصلة تعزيز الإجراءات. وطلبت الوفود إلى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقديم تقارير دورية عن نتائج استعراض الإطار القانوني للحالات التي لم يجر فيها الامتثال وذلك من أجل إجراء تعديلات وتعزيز قدرات التحقيق للتصدي للغش والمخالفات المالية وتضارب المصالح. وإذ لاحظت الوفود الزيادة في توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، شجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تبسيط الجهود لتحسينها، بما في ذلك زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة، والاستخدام الأمثل للموارد المالية والتكنولوجية والبشرية. وحثت المكتب على مواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في تلك المجالات، وتعزيز أوجه التآزر من أجل تعزيز المساءلة. وذكرت أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للمكتب ينبغي أن يكون لها نفس وظيفة اللجنتين المماثلتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يجري تعيين أعضائها بنفس الطريقة المتبعة في اللجنتين المماثلتين.

ردود الإدارة

١١٠ - أكدت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ردها، أن البرنامج الإنمائي يقوم بتنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى معالجة المشترىات، تشمل بناء قدرات الموظفين، وعمليات استعراض السياسات، وتحسين نهج الحيز الحقيقي، وتركيز الدعم المقدم إلى البلدان

عالية المخاطر، ونقل الموظفين إلى المناطق. وعن الاحتيال، أشارت إلى أنه من بين الخسارة البالغة ٦,١ ملايين دولار، يتصل مبلغ ٥,٢ ملايين دولار بمنظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبذلك فإن البرنامج الإنمائي لم يتكبد إلا خسارة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتحسين تخطيط المشتريات والرقابة ومعالجة توصيات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١١١ - وشددت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير الموارد اللازمة لمراجعة الحسابات والتحقيقات، التي التزم الصندوق بالعمل مع المجلس على إيجاد نموذج لتمويلها عندما قدم تنقيح ميزانيته لعام ٢٠١٦. وسيُقيّم صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس على اطلاع بأحدث مستجدات الدروس المستخلصة من إدارة المخاطر في المؤسسة، ويعتق إلى حد كبير ثقافة لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة. وأكدت أن زيادة عدد الحالات لا يعني بالضرورة زيادة في اكتشاف أفعال خاطئة، وخاصة في ما يتعلق بالحالات المزعومة للغش والتضارب في المصالح وغيرها؛ ورصد الصندوق هذه المسألة عن كثب، مدعوماً بسياسته لعدم التسامح على الإطلاق في التصدي للادعاءات المدعومة بالأدلة.

١١٢ - وأكد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب ملتزم بمعالجة التوصيات المتعلقة بالشراء، وكرر أن زيادة عدد الحالات لا يعني بالضرورة زيادة في عدد التوصيات المتعلقة بالمشتريات. وقال أن المكتب يرحب بالفعل بزيادة عدد التوصيات المتعلقة بالمشتريات لأنها مجال عمل رئيسي. وشدد على التزام المكتب بإعادة إنشاء لجنته الاستشارية لمراجعة الحسابات سعياً لتحسين الحوكمة.

١١٣ - وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج الإنمائي مستعد لتزويد المجلس بالمعلومات المتعلقة بالموارد، وأن يلفت الانتباه في الوقت نفسه إلى أي شواغل بشأن فعالية المكتب. وأعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى تبادل مزيد من التقييمات الشاملة للمخاطر مع المجلس في التقارير السنوية، وبينما وافق على تقديم رأي يعطي ضمانات، فمن المهم أن يستند الرأي إلى عمليات مراجعة الحسابات على أساس المخاطر.

١١٤ - ولفتت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه إلى نوعين من رأي مراجعي الحسابات: (أ) رأي محدود، يركز على تقديم ضمانات بشأن الإدارة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة القائمة على العمل المضطلع به؛ و (ب) رأي إيجابي، يستخلص النطاق الكامل للمنظمة، ويقدم ضمانات بشأن الإدارة

وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية. ومن الصعب الاضطلاع بالأخير، نظرا للموارد والعمل المطلوبين، ولكن يمكن النظر فيه طالما يمكن إدارة التوقعات المتعلقة بالضمانات المحدودة أو الإيجابية مقدما. وبالنسبة لكفاية الموارد، فإن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات على استعداد للعمل مع المجلس خلال مناقشات الميزانية بشأن نطاق التغطية بمراجعة الحسابات؛ وتتصل نقاط قوة الخطتين الأولى والثاني للدفاع بنطاق التغطية بمراجعة الحسابات. وستُدْرَج معايير مراجعة الحسابات في التقارير المقبلة، بدلا من الرجوع إلى الميثاق؛ وأسهم ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في وضع صكوك قانونية جديدة من أجل أنشطة الأمم المتحدة المشتركة، أو شكوا على الانتهاء من صياغتها. وفي ما يتعلق بالتحقيقات، شددت على أن زيادة عدد الحالات لا يتصل بالضرورة بمسائل قواعد السلوك، ولكنها أشارت إلى فرضيات ممكنة مختلفة (إحساس الأفراد بأنهم أكثر ارتياحا إذا ما تقدموا بما عندهم، أو عدم إحساسهم بذلك)، وأكدت على سياسة الصندوق بعدم التسامح على الإطلاق.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٥ بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثالث عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٦ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة المكتب في عام ٢٠١٤ (DP/2015/23)، وعرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مستشارة الأخلاقيات في مكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير المكتب لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2014/4)، وعرض مدير مكتب الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/4)، فضلا عن رد الإدارة.

١١٧ - وفي ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لمساهمات مكتب الأخلاقيات في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والتزاهة والمساءلة في المؤسسة، وحثوه على مواصلة العمل مع الإدارة من أجل كفالة ترسيخ تلك الثقافة. وأثنوا على المكتب لمواصلته تطوير النهج المبتكرة، على الرغم من قيود الموارد، وحثوا الإدارة على جعل

تمويل مكتب الأخلاقيات أولوية بحيث يمكنه أن يؤدي عمله بفعالية، وخاصة للاستجابة لتزايد الطلب على تقديم التدريب والمشورة في مجال الأخلاقيات. ورحبوا بالمبادرات الجديدة والمستمرة، مثل الحلقات الدراسية الشبكية، وشبكات تدريب الأقران، والدورات الدراسية الإلكترونية، ونشر المدونة الجديدة للأخلاقيات، مما يساعد على تحقيق أفضل الممارسات عبر تصميمات تفاعلية وسهلة الاستعمال ملائمة للسياق الأخلاقي الفريد للأمم المتحدة. وإذا لاحظوا الزيادة البالغة ٢٨ في المائة في مجموع الطلبات في عام ٢٠١٤، أثنوا على مكتب الأخلاقيات لحملته القوية للتوعية، بما في ذلك قيام الإدارة بتعزيز ثقافة عدم السكوت وتنفيذ توصيات مكتب الأخلاقيات. ومع الإقرار بالجهود المستمرة، حثت الوفود الإدارة على التصدي للتصور الشائع بين الموظفين بأن المديرين رفيعي المستوى لا يخضعون لنفس المعايير الأخلاقية التي يخضع لها الموظفون، وطلبت معلومات محدثة دورياً عن الإجراءات التي تتخذها.

١١٨ - وفي ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أعربت الوفود عن تقديرها بالتزام المديرية التنفيذية إزاء العمل الذي يقوم به مكتب الأخلاقيات، وحثت الإدارة على تهيئة بيئة عمل تعزز السلوك الأخلاقي وثقافة عدم السكوت. وتسليماً بأن عام ٢٠١٤ هو عام مثير للتحديات بالنسبة للمكتب، وبسبب الشواغل الداخلية والعمليات الانتقالية، أعربت الوفود عن إصرارها على الاضطلاع بالأنشطة الموكولة إلى المكتب. وأعربت الوفود عن سعادتها بامتثال الموظفين لسياسة الكشف المالي؛ بينما شجعت مكتب الأخلاقيات على كفالة فهم الموظفين الكامل لمتطلباته. ويتطلع أعضاء المجلس إلى الدورة التي تقدم عبر الإنترنت عن الأخلاقيات في عام ٢٠١٥، وشجع المكتب على تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لكي تصبح الدورة أيسر بالنسبة للمستعملين وأكثر ملاءمة للسياق الأخلاقي الفريد للصندوق.

١١٩ - وفي ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثنى الوفود على التزام المنظمة بإحاطة الموظفين علماً بشأن حمايتهم من الانتقام في إطار سياسة حماية المبلغين عن المخالفات، وهي خطوة حاسمة تمنع سوء السلوك، وتعزز ثقافة المساءلة، وتشجع ثقافة عدم السكوت. وأعربت الوفود عن تقديرها لاتساع نطاق استقصاء عام ٢٠١٤ بشأن التزاهة والأخلاقيات والغش، وشجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأخلاقيات على الاستفادة من نتائج الاستقصاء لتعزيز الخدمات المتعلقة بالأخلاقيات. ولاحظت الوفود أهمية تنسيق الأخلاقيات في الأمم المتحدة، ورحبت بمشاركة الموظفة المختصة بالأخلاقيات كنايبة لرئيس شبكة الأخلاقيات للمنظمات المتعددة الأطراف.

١٢٠ - وحث أعضاء المجلس عموماً إدارة المنظمات الثلاث على كفالة حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام، وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

١٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٥ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك
في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.
 - ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.3)، كما اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/24). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2015/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦.
 - ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة DP/2016/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
 - ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢٢/٢٠١٥ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦:
- | | |
|-------------------------|---------------------------------------|
| الدورة العادية الأولى: | من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ |
| الدورة السنوية: | من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (جنيف) |
| الدورة العادية الثانية: | من ٦ إلى ٩ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ |

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والحوار المتعلق بالتمويل المنظم

ثالثا - الشؤون المالية والميزانية والإدارية

رابعا - الالتزامات بتمويل البرنامج الإنمائي

- ٥ - تناولت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website) مجموعة من المواضيع على خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي من المقرر أن تعتمدها الجمعية العامة في وقت لاحق من الشهر. وشملت تلك المواضيع ما يلي: (أ) الخطة الرئيسية

التي يشكّلها تقرير الأمين العام عن الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛ (ب) نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى توافق على إطار جديد لتمويل التنمية؛ (ج) الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ الاتفاقات العالمية الجديدة التي جرى التوصل إليها في عام ٢٠١٥، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتوافق أديس أبابا على إطار تمويل التنمية، والنتائج المتوقعة للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ (د) خطة إصلاح الأمم المتحدة وقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم، بما في ذلك تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) الالتزام الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة؛ (و) الحوار المتعلق بالتمويل المنظم (جرى التطرق إليه في الجزء الثاني من هذا الجزء)؛ (ز) دور البرنامج الإنمائي في حالات النزاع والأزمات والكوارث، لا سيما في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان ودومينيكا والعراق وكولومبيا وليبيا وميانمار ونيبال وهاتي واليمن، فضلا عن البلدان المتضررة من الفيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا.

٦ - وفي إطار مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيستخدم البرنامج الإنمائي مقارنة التعميم والتسريع ودعم السياسات MAPS - التي يمكنه من خلالها: (أ) مساعدة الحكومات على إدراج الخطة الجديدة في خطط التنمية الوطنية؛ (ب) دعم البلدان في تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) جعل الخبرة السياساتية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة والحوكمة متاحة للحكومات طوال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الإنمائي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع توجيهات للتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، خضعت الدفعة الجديدة من البرامج القطرية الجاري تقديمها إلى المجلس للموافقة، لتقييم دقيق وكانت أول من أقام صلة وصل بين الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - وفي ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة غداة توافق أديس أبابا، سلطت مديرة البرنامج الإنمائي في معرض إشارتها إلى الأهمية غير المنقوصة التي تتسم بها المساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات الوطنية على تعبئة الموارد، الضوء على الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، للاستفادة من طائفة متنوعة من فرص التمويل. واضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بدور نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ المزمع عقده

في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من خلال تبادل المعارف والخبرات مع المفاوضين التابعين لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء قدراتهم، واستضافة الحوارات الإقليمية بشأن الاشتراكات المحددة وطنياً المزمع تقديمها، ووضع أطر سياسية وتنظيمية مؤاتية تشجع استثمار القطاع الخاص في الطاقة المتجددة، وتدابير التخفيف من الآثار، وتقديم الدعم في إعداد المشاريع للصندوق الأخضر للمناخ، الذي كان البرنامج الإنمائي واحداً من منظماته المعتمدة الـ ٢٠.

٨ - واسترعت مديرة البرنامج الإنمائي الانتباه إلى الآثار المترتبة على مجمل قرارات التمويل التي تتخذها الدول الأعضاء بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي وقدرته على تحقيق الأهداف المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع تأكيدها أن المنظمة تبذل كل جهد ممكن، بما في ذلك تنظيمها الداخلي في الآونة الأخيرة، وإطلاق "حملة الـ ١٠٠ شريك"، من أجل تكييف نموذج تسيير أعمالها مع الطابع المتغير للتمويل، ناشدت أعضاء المجلس زيادة اشتراكهم في الموارد العادية (الأساسية)، التي تشكل الضمانة الوحيدة لوجود برنامج إنمائي على مستوى استراتيجي عالٍ وأداء رفيع. وعلاوة على ذلك، كان البرنامج الإنمائي يعمل على مضاهاة أو تخطي معايير المرجعية لأفضل الممارسات في مجال الشفافية والمساءلة، ولا سيما من خلال برنامجه للشفافية - open.undp.org - وإنشاء عملية أكثر استقلالية للدعوة إلى الكشف عن المعلومات العامة.

٩ - وفي ما يتعلق بقضايا الاتساق، برهن البرنامج الإنمائي عن مهارات قيادية قوية من خلال العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وإنشاء مرفق الابتكار التابع لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وفي إنشاء برنامج شبكي للأفرقة القطرية يعمل على تجميع القدرات والأدوات والتوجيهات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائي من أجل العمل على تحقيق كل من أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل نظام إدارة المعلومات العالمية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية؛ وفي دعم العمل الجاري على تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لدعم العدد المتزايد من البلدان المشمولة بمبادرة توحيد الأداء. وواصل البرنامج الإنمائي المشاركة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، وكان في صدد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - وشدد أعضاء المجلس، في إطار تمشين روح التعاون وتعددية الأطراف التي بثتها الدول الأعضاء لدى تصميم واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الدور الحيوي

الذي تؤدبه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي في تنفيذ الخطة. وحثوا الأمم المتحدة على أن تظل قادرة على الوفاء بالغرض من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحدي. وطلبوا من البرنامج الإنمائي، على وجه الخصوص، دعم الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النتائج التي يطلبها مواطنوها، مع مواصلة عمله البالغ الأهمية بناء القدرة على التكيف، والحكم الديمقراطي والانتعاش، بما ينسجم مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع. بيد أنه نظراً للتحدي الذي تطرحه خطة عام ٢٠٣٠، رأوا أن من الضروري مواصلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تظل قادرة على الوفاء بالغرض، على نحو ما ذكر في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وأشارت مع الأسف مجموعة من الوفود - في معرض توجيه الانتباه إلى ولاية البرنامج الإنمائي في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧) - إلى أنه لم يتم الوفاء بجوانب عدة من تلك الولاية، لا سيما في ما يتعلق بمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية واحتلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. ورغم تنويه الوفود بحملة الـ ١٠٠ شريك للبرنامج الإنمائي، فقد حذرت من أن وجود قاعدة ضيقة من الموارد الأساسية، التي انخفضت بمستوى لم يسبق له مثيل بلغ نسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٤، يعرّض للخطر مبدأ عالمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن قدرة البرنامج الإنمائي على تطبيق خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والوفاء بولايته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ودعت إلى تحسين كمية الموارد الأساسية ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها في ما يتعلق بجميع البلدان المستفيدة من البرامج. وينبغي للموارد غير الأساسية، من جانبها، أن تكون مرنة ومتسقة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والأولويات الوطنية، على أساس إعداد برامج قائمة على الطلب تمسك الجهات الوطنية بزمامها. وأعربت المجموعة عن القلق من إمكان حصول زيادة في تمثيل البلدان المانحة، وحثت على زيادة الأخذ بالديمقراطية إزاء البلدان النامية في المجلس التنفيذي وعلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل في الهيكليات الإدارية للبرنامج ونظام المنسق المقيم.

١٢ - وفي معرض تشديد مجموعة البلدان نفسها على أنه يتعين أن يكون القضاء على الفقر في جميع أشكاله المتعددة الأبعاد الهدف الشامل للبرنامج الإنمائي، على النحو المنصوص عليه في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي أهداف التنمية المستدامة، طلبت المجموعة من البرنامج الإنمائي أن يواصل تقديم التقارير عن برامجه الهادفة إلى القضاء على الفقر، من

خلال اعتماد مقاييس شفافة للتقدم تتخطى نصيب الفرد من الدخل، لا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكررت أيضاً تأكيد الهواجس الإضافية التي كانت أعربت عنها خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٥، ومنها: (أ) إزالة المؤشرات الثلاثة المتصلة بالحكومة التي تضمنها مشروع الإطار المتكامل للتأثير والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولاحقاً، موافقة المجلس على الإطار المعدل في الدورة الحالية، مع إبداء احترام كامل للحيز المتاح لوضعي السياسات الوطنية؛ (ب) الاستقلالية التنفيذية لمكتب التقييم المستقل، بما في ذلك إشراف المجلس على عملية تعيين مديره، وهو أمر أساسي لمصداقيته. وفي هذا الصدد، دعت المجلس إلى التعجيل في إنجاز سياسة التقييم المنقحة في الدورة الحالية. وكررت المجموعة تأكيد موقفها بأنه ينبغي للدورات السنوية للمجلس أن تُعقد في نيويورك حصراً عوض اتباع الممارسة الحالية بالتناوب بين نيويورك وجنيف، من أجل توسيع مشاركة البلدان النامية.

١٣ - ودعت مجموعة أخرى من الوفود إلى وضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل من أجل بلورة مقارنة متكاملة وشاملة للقضاء على الفقر تلي احتياجاتها المحددة. وشددت، في معرض تسليطها الضوء على أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، على أن الاتجاه نحو تقليص التمويل والأنشطة البرنامجية في البلدان المتوسطة الدخل قد يؤدي إلى عكس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق النفس. وأكدت مجموعة أخرى من الوفود، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم أيضاً عدداً كبيراً من البلدان المتوسطة الدخل، أوجه الضعف الخاصة بها من حيث تأثرها بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وهي تتطلع إلى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات ودعم التنمية، بما ينسجم مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام ٢٠١٥، ومسار ساموا (إجراءات العمل المعجل) للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤. وشددت هذه البلدان أيضاً على الأهمية التي توليها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تعزيزهما من خلال زيادة الموارد المالية والبشرية ومن خلال تدعيم الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٤ - ورأى عدد من أعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي ما زال يضطلع بدور رئيسي في تعزيز الصلة القائمة بين العمل الإنمائي والإنساني، من جهة، والتمويل، من جهة أخرى، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وأبرزوا دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن أعمال البشر والتزاعات، وفي إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى. وشجعوا البرنامج على أن يواصل العمل عن كثب مع

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لضمان أن يضع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ برنامجاً طموحاً حيويًا لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي في ردها، على الأهمية المحورية للقضاء على الفقر باعتباره الهدف الشامل للخطة الاستراتيجية التي وضعها البرنامج الإنمائي وللحملة التي ينظمها ليصبح قادراً على الوفاء بالغرض لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلطت الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في الانتعاش المبكر، وفي الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ والمشاركة فيه، والذي أعربت فيه عن أملها بأن يحرز الشركاء تقدماً جوهرياً على صعيد التمويل، ولا سيما في ضوء ارتفاع حجم التمويل الإنساني ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي والضغط التي فرضتها على التمويل الجماعي المتاح. ووجهت الانتباه إلى الضعف الخاص الذي تعاني منه الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بالتمويل، أكدت، في معرض حديثها عن الشواغل التي أثرت في المجلس، على مدى أهمية الموارد الأساسية في ضمان تمكن البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايتيه المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبدوره القيادي الخاص لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالشواغل التي أثرت بشأن مؤشرات الحوكمة في إطار البرنامج الإنمائي المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أشارت إلى أن هذه المؤشرات لن تطبّق إلا على المستوى القطري وفي ظل تقييد صارم برغبات الدول الأعضاء وبمبدأ إمساك الجهات الوطنية بزمام الأمور.

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم؛ الشؤون المالية والميزانية والإدارية؛ والالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦ - قدمت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي، هذا البند، بما في ذلك الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26)، ومعلومات تفصيلية ذات صلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناده وبرنامج المرتبطة به لعام ٢٠١٥ وما بعده (DP/2015/27). وقد تلت ذلك ثلاثة عروض قدمها كل من مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في البرنامج الإنمائي عن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم؛ ومدير مكتب دعم البرامج والسياسات في البرنامج الإنمائي عن نوافذ التمويل المواضيعية؛ ونائب المدير وكبير الموظفين الماليين بمكتب الإدارة في البرنامج الإنمائي عن الحالة المالية في عام ٢٠١٤ والتوقعات لعام ٢٠١٥ وما بعده. وفي المقابل، عرض كل من الممثل الدائم لبنين ونائب

الممثل الدائم لشيلى ونائب الممثل الدائم للنرويج وجهات نظرهم بشأن الطابع المتغير لتعاونهم مع البرنامج الإنمائي، في ضوء المتغيرات الحاصلة في المشهد المالي.

١٧ - وأعرب أعضاء المجلس، في معرض إشارتهم إلى التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٥ بشأن كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار أديس أبابا لتمويل التنمية، عن أملهم بأن تتوصل الوفود على غرار ذلك إلى اتفاق بشأن مستقبل تمويل البرنامج الإنمائي. وأكدوا، أثناء إبداء استعدادهم للاستمرار في المشاركة في مناقشات صريحة وعملية في إطار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، أنه يتعين على البرنامج الإنمائي ألا يدخر جهداً لتأمين قاعدة صلبة ومستقرة وموثوق بها للموارد الأساسية، يعتبرونها عاملاً رئيسياً لنجاح المنظمة في توجيهها لتصبح قادرة على الوفاء بالعرض وتقديم دعمها للبلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع تلبية احتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. ويتسم التخطيط المالي السليم والشفافية المالية بأهمية بالغة، لا سيما وأن مصادر التمويل ستبقى دون شك متنوعة من حيث عددها وطابعها، بينما ينبغي لأعضاء المجلس وللبرنامج الإنمائي أن يعملوا معاً لمواجهة التحزؤ. وفي هذا الصدد، رأوا أن من المشجع أن البرنامج الإنمائي تمكّن في عام ٢٠١٤ من أن يحافظ على وضع إيجابي لصافي الأصول المدرجة في بيان ميزانيته ومن أنه حقق سيولة في الموارد الأساسية في نهاية السنة تفوق الحد الأدنى الذي يطلبه المجلس.

١٨ - وفي معرض توجيه أعضاء المجلس الانتباه إلى الاحتلال القائم بين الموارد الأساسية وموارد أخرى (غير الأساسية) وإلى الانخفاض المستمر في حجم الموارد الأساسية المنخفض بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٤، التي اعتبروها بمثابة انعكاس لكل من الوقائع المالية العالمية والمشهد الجديد للتمويل الإنمائي اللذين يستكشف من خلالهما المانحون التقليديون والجدد سبلاً مبتكرة للاستفادة من النتائج، أملوا بأن يشير الحوار المنظم إلى سبيل يؤدي إلى الخروج من مأزق الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وكان هناك قلق عام من أن يهدد الانخفاض المستمر في قاعدة الموارد الأساسية في نهاية المطاف قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق المكاسب ومن أن يعكس هذا الانخفاض اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق النفس. ومع الإشارة إلى أنه بينما ساهمت ١٢٠ من الدول الأعضاء في ثلاث منظمات إنمائية أخرى تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ ولم يساهم سوى ٥٦ دولة في البرنامج الإنمائي، أكدت مجموعة من البلدان أن توفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به للبرنامج الإنمائي لن يكون ممكناً إذا قدمت ١٠ جهات مانحة نسبة تقارب ٨٤ في المائة من قاعدة الموارد الأساسية، على غرار ما حدث في عام ٢٠١٤. لذلك، حثت المجموعة على الحصول على

مساهمات من الجهات المانحة الناشئة والبلدان النامية الأخرى، بالإضافة إلى تعبئة القطاع الخاص، مع تقييم الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل توسيع قاعدة جهاته المانحة من خلال حملته التي تضم ١٠٠ شريك.

١٩ - وفي معرض التأكيد على ضرورة اتباع نهج جديدة لتحسين نوعية التمويل المواضيعي من الموارد غير الأساسية، رحبت الوفود باقتراح البرنامج الإنمائي الذي يدعو إلى إصلاح وتوحيد أدواته التمويلية لزيادة المرونة وتقديم حوافز أكثر إغراءً من غيرها، مثل فكرة النوافذ الأربع للتمويل المواضيعي الشامل التي سيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٦. وأكدت من جديد التزامها بشفافية التمويل وفعالته على الصعيد القطري وتحسين نوعية التمويل عموماً. وأشارت إلى أن نجاح نوافذ التمويل يتوقف على قدرة البرنامج الإنمائي على اجتذاب التمويل الجيد النوعية مع تجنب أي ابتعاد عن القاعدة الأساسية. وينبغي للبرنامج أن يربط أدوات التمويل تلك بمزاياه النسبية وأولويات الخطة الاستراتيجية، مع العمل من أجل تحقيق إدارة فعالة أصغر حجماً ووضع نماذج أنجح للإبلاغ. وإثماً على ثقة بأن المساهمين الجدد سيلحقون بالركب متى بدأ العمل بآليات التمويل الجديدة. ورحبت الوفود بإنشاء صندوق متعدد الوكالات للأهداف الإنمائية للألفية غرضه دعم المبادرة الاستراتيجية لتعميم وتسريع ودعم السياسات التي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع الجهود المبذولة باتباع نهج شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة وتبادل الخبرات وتقاسم الأعباء، بما في ذلك من خلال عمليات الشراء المشتركة. وفي معرض إبراز التزامها بفعالية المعونة، رحبت الوفود برأي المنظمة غير المشفوع بتحفظات عن مراجعة حسابات المنظمة للسنة العاشرة على التوالي وباستمرار التزامها بخفض تكلفة المعاملات. وتتطلع الوفود إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولا سيما في سياق الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - ورداً على ذلك، أكدت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي أهمية جميع الطرائق المتبعة لتمويل البرنامج، ولا سيما المساهمات المتعددة السنوات الطويلة الأجل في الموارد الأساسية التي تكفل قدرة المنظمة على تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ودورها التنسيقي في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت أهمية نوافذ التمويل المواضيعي لضمان تحسين نوعية البرمجة والحاجة إلى توفير تمويل احتياطي للأزمات غير المتوقعة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٦/٢٠١٥ بشأن مسائل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامساً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٢ - قدمت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي هذا البند ولحمة عامة عن البرامج القطرية والتمديدات. وعرض الممثل الدائم لكولومبيا وثيقة البرنامج القطري لكولومبيا بالتفصيل. وعرض المديرون الإقليميون لكل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرامج القطرية لكل من إندونيسيا وأوزبكستان وأوغندا وبنما وبيلاروس وتركيا والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا وزامبيا وزمبابوي والسلفادور وسوازيلند وصربيا (كما في ذلك نتائج وموارد إطار كوسوفو* في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)) والصين وطاجيكستان وغينيا - بيساو وكازاخستان وكمبوديا وكولومبيا وماليزيا وملديف، وسوازيلند، وطاجيكستان، فضلا عن التمديد الأول سنة واحدة للبرامج القطرية لبوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والتمديد الاستثنائي سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار والتمديد الثاني سنة واحدة لكل من البرنامج القطري للبنان وليبيا.

٢٣ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرره ٧/٢٠١٤، وثائق البرنامج القطري لكل من الجزائر (DP/DCP/DZA/3)؛ وبيلاروس (DP/DCP/BLR/3)؛ وكمبوديا (DP/DCP/KHM/3)؛ والصين (DP/DCP/CHN/3)؛ وكولومبيا (DP/DCP/COL/2)؛ والسلفادور (DP/DCP/SLV/3)؛ وجورجيا (DP/DCP/GEO/3)؛ وغينيا - بيساو (DP/DCP/GNB/2)؛ وإندونيسيا (DP/DCP/IDN/3)؛ وكازاخستان (DP/DCP/KAZ/3)؛ وماليزيا (DP/DCP/MYS/3)؛ وملديف (DP/DCP/MDV/3)؛ وبنما (DP/DCP/PAN/3)؛ وصربيا (DP/DCP/SRB/2)، كما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو* في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (DP/DCP/SRB/2/Add.1)؛ وسوازيلند (DP/DCP/SWZ/3)؛ وطاجيكستان (DP/DCP/TAJ/2)؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (DP/DCP/MKD/3)؛ وتركيا (DP/DCP/TUR/3)؛ وأوغندا (DP/DCP/UGA/4)؛ وأوزبكستان (DP/DCP/UZB/3)؛ وزامبيا (DP/DCP/ZMB/3)؛ وزمبابوي (DP/DCP/ZWE/3).

٢٤ - وسحب المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/3) و (Corr.1).

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو وتشاد والصومال (DP/2015/28).

* تفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذا التقرير بأنها ترد في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٢٦ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الاستثنائي سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار وعلى التمديد الثانيين سنة واحدة للبرنامجين القطريين للبنان وليبيا (DP/2015/28).

سادساً - التقييم

٢٧ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (DP/2015/29). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي، رد الإدارة على التقييم (DP/2015/30).

٢٨ - وفي معرض الإشارة إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما عاملان رئيسيان لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، رحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم وتوصياته بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ورأوا أن رد الإدارة إيجابي، ولا سيما جدولها الزمني للتنفيذ. وأثنوا على مكتب التقييم المستقل لما يبذل به من عمل ممتاز بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووجهت الوفود الانتباه بوجه خاص إلى التوصية التي تدعو إلى أن تركز جميع برامج وسياسات البرنامج الإنمائي على اعتبار المرأة عنصراً مساعداً ومواطنة فاعلة، والتي تعتبر أن إسهام البرنامج الإنمائي في التغيير التحويلي يتطلب بذل جهود حثيثة في جميع مجالات التركيز تستهدف جذور أوجه التفاوت، وهيكل السلطة غير المتساوية، والمشاركة والعلاقات، بما في ذلك المعايير غير المتساوية، والقيم والسياسات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أيضاً أن يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في صفوف قوة العمل الخاصة به.

٢٩ - وأكدت الوفود من جديد، في معرض إقرارها بإسهام البرنامج الإنمائي المتواصل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل العمل بوصفه كيانا قيادياً في هذا المجال في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص من خلال إقامة شراكة وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وإن ما تقيمه الأمم المتحدة من شراكات وتقوم به من تنسيق يتسمان بأهمية بالغة في البلدان الخارجة من الأزمات وتلك المتأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهما ساعدتا في تجنب الازدواجية وتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة. وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل تعزيز ميزاته النسبية وتعميمها، وذلك مثلاً في مجال تغير المناخ، وأن يخصص، تمثيلاً مع هدف الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ما لا يقل عن ١٥ في المائة من موارده للأنشطة التي تركز في المقام الأول على المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٧، وذلك باستخدام مؤشر المساواة بين الجنسين بوصفه

أداة التتبع الرئيسية. وعموما، رأت الوفود أن مؤشر المساواة بين الجنسين هو بمثابة أداة فعالة وموثوق بها للتتبع والإبلاغ والتخطيط، بما في ذلك بشأن النفقات والمخصصات المالية. وبالمثل، ووفقاً لما أقر به التقييم، فإن ختم المساواة بين الجنسين يعد أداة مفيدة؛ وأعربت الوفود عن تقديرها للخطة الرامية إلى تقييم ختم المساواة بين الجنسين وشجعت البرنامج الإنمائي على تحفيز اعتماده في أكبر عدد ممكن من المكاتب القطرية.

٣٠ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى الاستناد إلى التقييم في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك اقتراح إدماج استراتيجية البرنامج الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية. وأبدت الوفود أيضاً حرصها الشديد على اتباع توصية التقييم المتعلقة بتعزيز رصد وتقييم الإسهامات المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين، التي أشارت الوفود إلى أن من شأنها أن تساعد البرنامج الإنمائي في استخلاص الدروس المستفادة من شتى السياقات وفي تحسين صياغة دوره المتخصص والقيادي.

٣١ - وردا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي على الطابع المعقد الكامن في صلب تقييم موضوع لا سيطرة للبرنامج الإنمائي على العديد من عناصره، ولفت الانتباه إلى التعاون الممتاز بين جميع الأطراف المعنية. وأشار إلى أن تقييمات نتائج التنمية تكشف عن عمل ملموس ومؤكد على الصعيد القطري، وهو ما يبرز على الخصوص في تلك التقييمات المواضيعية. وأقر بما اتسم به رد الإدارة من مستوى عال من التفصيل وأعرب عن رضاه عما أحرزه التقييم من تقدم وحققه من نتائج.

٣٢ - وأشار مدير مكتب سياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي إلى أن البرنامج الإنمائي سيستخدم التقييم بالفعل من أجل مواصلة تعزيز تنفيذه لاستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وسيستفيد بالكامل من نظام التتبع الخاص بمكتب التقييم المستقل في قياس التقدم المحرز مقارنة بأهداف البرنامج الإنمائي الطموحة بشكل واضح. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى الخطى الثابتة التي يعمل بها البرنامج الإنمائي على تحقيق أهدافه، وذلك بوسائل تشمل ما يلي: (أ) تخصيص حد أدنى من الموارد لا يقل عن ١٥ في المائة للأنشطة المتصلة تحديداً بتحقيق المساواة بين الجنسين (شدد على أن البرنامج الإنمائي يرمي إلى قياس مدى نجاحه وفقاً لأشد المبادئ صرامة)، وهو ما وفرت له أهداف التنمية المستدامة، المراعية بطبيعتها للمنظور الجنساني، معياراً قوياً؛ (ب) عمل الأمم المتحدة المشترك من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ (ج) اعتماد البرنامج المؤسسي ونظام ضمان جودة المشاريع، اللذين يُعتبر بموجبهما التحليل

الجنساني والنتائج الجنسانية متطلبات إلزامية للتقييم الناجح؛ (د) إدراج فصل قوي للحجة وشامل للعديد من القطاعات بشأن النتائج الجنسانية في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، استناداً إلى النتائج والدروس المستفادة على الصعيد القطري.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٧/٢٠١٥ بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة عليه.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - بيان المدير التنفيذي والحوار المتعلق بالتمويل المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

ثامناً - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعاً - الشؤون المالية والميزانية والإدارية

بيان المدير التنفيذي

٣٤ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) في ملاحظاته الافتتاحية، توافق الآراء التاريخي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المزمع اعتمادها قريباً، مشدداً على أن دور الأمم المتحدة هو ترجمة الاتفاق إلى إجراءات جريئة تغير حياة الناس ومسار الأمم. وأشار إلى أن تركيز أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا على حقوق الإنسان يأتي كانعكاس لاستنتاجات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وبرنامج عمله: ضرورة التركيز على أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب، واستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان.

٣٥ - وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة أعادت تأكيد الأهمية البالغة لولاية الصندوق، وبالأخص عمله الحالي الرامي إلى مساعدة البلدان على الاستفادة من إمكانات الانفجار السكاني لشبابها، المعروف باسم "العائد الديمغرافي"، وهو ما يتصدى له الصندوق من خلال بناء القدرات والشراكات وعن طريق الاستثمارات والإجراءات المحددة الأهداف. وأضاف أن هذه الاستثمارات في الشباب تركز أيضاً على تمكين المراهقات والنساء من خلال، مثلاً، مبادرة العمل من أجل المراهقات والبرنامج العالمي لإنهاء زواج الأطفال، اللذين اكتسبا أهمية خاصة لبناء القدرة على الصمود في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. وذكر أن

الشباب، الذين كثيرا ما يُصوِّرون بأنهم عرضة للوقوع بسهولة في أسر التطرف، هم في الواقع المساهمون الرئيسيون في بناء السلام والقدرة على الصمود - وأن الصندوق يعمل على الاستفادة من إمكاناتهم. ومن شبكة مبادرة الشباب الإفريقي، التي رُشحت لجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، إلى مبادرة "HackForYouth"، يقوم الشباب بتصميم حلول مبتكرة لطائفة من التحديات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وفي ظل وجود قرابة ٦٠ مليون شخص مشرد قسراً ووقوع نحو ٤٠٠ كارثة طبيعية في عام ٢٠١٤، قام الصندوق بزيادة استثماراته في السياقات الإنسانية من خلال التركيز على الحماية من العنف الجنساني والجنسي، وتقديم الخدمات الصحية المنقذة للحياة وخدمات التوليد، وكفالة تمتع الجميع بالصحة الجنسية والإنجابية وبال حقوق الإنجابية. وينخرط الصندوق بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، وهو حريص على مواصلة خططه الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى إدراج استراتيجية إنسانية أوسع نطاقا تتضمن إطارا أكثر صلابة كجزء من استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦. وأضاف أن جزءا من هذه الاستثمارات يشمل الجهود الناجحة التي بذلها الصندوق على مدى السنوات الخمس السابقة من أجل تعزيز سلامة الموظفين وأمنهم، خصوصا فيما يتصل بالموظفين الاحتياطيين في مراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة، وتقوية استعداداته لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

٣٧ - وعلى المستوى المؤسسي، أبلغ المدير التنفيذي المجلس بأن الصندوق أطلق استراتيجية جديدة لإدارة موارد المؤسسة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وحدد إلى جانب المعنيين بالمخاطر، ١٢ مجالا من مجالات المخاطر الرئيسية في المؤسسة. وتقوم جميع وحدات الأعمال في الصندوق بإجراء تقييمات المخاطر إلكترونيا وتصميم استراتيجيات تخفيف المخاطر. وأعرب أيضا عن سروره بأن يفيد أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة منح الصندوق تقريرا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات في عام ٢٠١٤، مع إحراز تقدم مرضٍ في تنفيذ التوصيات. وإضافة إلى ذلك، أبرز الأصدقاء الإيجابية الأولية الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن عمل الصندوق على معالجة المسائل مع البرنامج العالمي والإقليمي. وإذ أشار إلى التقدم المطرد على جبهة التقييم، ذكر أن الصندوق سيقدّم خطته للتقييم المدرجة في ميزانية فترة السنوات الأربع ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى المجلس خلال الدورة الحالية.

٣٨ - ومن الناحية المالية، واجه الصندوق في عام ٢٠١٥ انخفاضا حادا في الموارد زادته تفاقما أسعار الصرف غير المؤتية. وطرح الصندوق، في خطته المتكاملة المحدثة للموارد للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧، المقدمة إلى المجلس لينظر فيها، سلسلة من تدابير التقشف شملت جميع مكونات الميزانية المتكاملة من أجل موازنة الإنفاق والحفاظ على الاستدامة المالية، بما في ذلك خطط تخفيض الإنفاق. وشدد المدير التنفيذي على أن هذه الخطوة قد تؤثر سلباً في قدرة الصندوق على تنفيذ ولايته. وأكد بشكل خاص أن الفجوة المالية تؤثر سلباً في قدرة الصندوق على توفير خدمات أمن سلع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية التي تشتد الحاجة إليها. ويعمل الصندوق مع الشركاء للتغلب على هذا التحدي، بما في ذلك تصميم استراتيجيته المتكاملة لتعبئة الموارد المعروضة على المجلس خلال الدورة، استناداً إلى قاعدته القوية من الجهات المانحة. وناشد أعضاء المجلس تقديم الدعم للبرنامج العالمي، ومن خلاله، إلى دعم ملايين النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس، في تعليقاتهم، على المدير التنفيذي لقيادته القوية وعلى موظفي الصندوق المتفانين لالتزامهم في جميع أنحاء العالم بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وهو العمود الفقري لولاية الصندوق. وأشاروا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستند إلى الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، من أجل مجابهة التحدي. وأكدوا أن الولاية المحددة للصندوق، المتمثلة في كفالة التمتع بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية، تتسم بأهمية بالغة لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولهدفها الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر والوعود بعدم إغفال أحد. ويصح ذلك بوجه خاص في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددوا ضمن هذا السياق على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى ضرورة الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وفتوا الانتباه أيضاً إلى الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - الحد من وفيات الأمهات وتوفير الحصول العام على الصحة الإنجابية - الذي لم يتحقق بعد وحثوا الصندوق على مواصلة المبادرة إلى التصدي للعمل غير المكتمل المتصل بالهدف ٥، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في سياقات الأزمات التي تختل فيها الخدمات الصحية.

٤٠ - وأبرز أعضاء المجلس المجالات التي يرون أن الصندوق يتمتع فيها بمزايا نسبية في مواجهة التحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمتمثلة فيما يلي: تنظيم الأسرة، والإجهاض غير المأمون، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنساني في السياقات الإنسانية. وشجعوا الصندوق على بذل كل جهد ممكن على المستوى القطري من أجل تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠، مشيرين إلى التأخر في إحراز التقدم حتى الآن. ويتطلب ذلك قيادة وإرشاداً أقوى في المكاتب القطرية، وبناء قدرة الموظفين على

تسريع وتقوية حركة تنظيم الأسرة. وأعربوا عن تأييدهم القوي للبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية وحثوا الدول الأعضاء على المساعدة في إغلاق فجوة التمويل البالغة بليون دولار. وبشأن الإجهاض، أعربت الوفود، مشددة على ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن تطلعها للصندوق من أجل كفالة أن يكون الإجهاض مأمونا حيثما هو قانوني، وأن تحصل النساء على رعاية ما بعد الإجهاض لدى حصول إجهاض غير مأمون. وأثنوا على الصندوق للجهود التي بذلها من أجل مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واستخلاص الدروس من البرنامج المشترك، وشجعوه في الوقت نفسه على بناء قدرات ونظم المكاتب القطرية والشركاء.

٤١ - وعلى جبهة العمل الإنساني، شددت الوفود على أعمال الصندوق وشراكاته البالغة الأهمية في عدد قياسي من الأزمات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الأزمات الخمس من المستوى الثالث التي وقعت في عام ٢٠١٥. وإذ أشارت الوفود إلى أن تمويل الصندوق للعمل الإنساني يتزايد بسرعة في استجابة للأزمات، شددت على أهمية العمل مع الصندوق على كفالة استمراره في التمتع بالقدرة على كفالة الإمداد السريع والموثوق به. بمسئوليات الولادة المأمونة والصحة الإنجابية، و سلع تنظيم الأسرة، والبرامج الرامية إلى منع العنف الجنساني ومواجهته. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق الراسخ بدوره كمنسق للمسؤوليات في مجال العنف الجنساني ضمن هيكلية الاستجابة الإنسانية على المستوى الميداني. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن سرورها باتخاذ الصندوق خطوات ملموسة لتعزيز قائمته من الخبراء المؤهلين للاستجابة ولتقديم تلك الخدمات الهامة. وأكدت الوفود حرصها على معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل إعطاء الأولوية للعنف الجنساني والتصدي له في حالات الطوارئ وحماية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

٤٢ - وأكد أعضاء المجلس مجددا على أهمية قيام الصندوق بتطبيق الخطة الديمغرافية من خلال برامج مكثفة تستهدف الشباب، وتبني مهاراتهم وإمكاناتهم من خلال التدريب والتعليم. وشجعوا الصندوق على تقوية قدراته في مجال جمع وتحليل البيانات الديمغرافية البالغة الأهمية لتنفيذ ورصد التقدم المحرز في تلك المجالات.

٤٣ - وشدد عدد من الوفود على أهمية الإبقاء على الدعم الكامل والتمويل للبلدان المتوسطة الدخل، التي قد يخفي الصعود في مكانتها الاقتصادية ما تعانيه من مستويات فقر راسخة والتي تحتاج خدمات الصحة العامة فيها إلى استمرار الوجود والدعم القويين من قبل الصندوق، مع احترام مبدأ إمساك الجهات الوطنية بزمام هذه العملية. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود عن القلق من أن الممارسة المتمثلة في تخصيص الموارد المالية تنطوي على

خطر إبعاد التمويل الذي تشتد الحاجة إليه عن البلدان المتوسطة الدخل التي تضم قرابة ٧٠ في المائة من فقراء العالم، وبالتالي الاقترع من أنشطة البرامج وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة، وذلك على النحو الذي أشير إليه في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وحثت هذه الوفود الصندوق على اتخاذ خطوات لكفالة ألا تؤدي استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد إلى توسيع الفجوة بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية المخصصة. وأكدت هذه الوفود مجددا عزمها على تشجيع وضع خطة عمل شاملة للتعاون لصالح البلدان المتوسطة الدخل، في شراكة مع الأمم المتحدة والصندوق ووفقا لخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وذلك في جهد يرمي إلى تصميم قياسات شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، في اعتراف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر.

٤٤ - وردا على ذلك، أشار المدير التنفيذي للصندوق إلى أنه رغم التركيز المنصب الآن على أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك أعمال غير منجزة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ولا يزال المجتمع الدولي مسؤولا عنها. وبالنسبة للصندوق، تحدث بصورة خاصة عن وفيات الأمومة، التي أكد أنها مسألة معقدة وشاملة لعدة قطاعات ولا يمكن للأهداف الإنمائية للألفية، بالنظر إلى عدم اكتمال النهج المتبع في تحقيقها، أن تتناولها إلا جزئيا. وأهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولاً معدة بشكل أفضل لمواجهة تحدي وفيات الأمومة، ويتعين على الصندوق، من أجل تحقيق هذا الهدف، أن يعمل مع جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالنسبة لتنظيم الأسرة، شدد على مسألة إمكانية الوصول للنساء والفتيات على الأرض الواقع، الأمر الذي يتطلب قيادة وطنية والتزاما وموارد طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها. وناشد مرة أخرى الجهات المانحة أن تزيد مساهماتها، والجهات المانحة الناشئة أن تنظر في تقديم تبرعات جديدة. كما شدد على الحاجة إلى زيادة الموارد المحلية، بقيادة الحكومات الوطنية، التي من دونها لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ساعدت مساهمات القطاع الخاص في خفض تكاليف السلع الأساسية، بينما واصلت الشراكات الثنائية بين الجهات المانحة والحكومات التخفيف من عبء التكلفة. وأكد للبلدان المتوسطة الدخل أن الصندوق سوف يظل موجودا ونشطا فيها، ويوجه أنشطته إلى حيث تكون الحاجة إليها على أشد ما يكون، على النحو المحدد في الأولويات الوطنية. وفيما يتعلق بالمناقشة بشأن الموارد الأساسية/غير الأساسية، يعمل الصندوق بنشاط مع جميع الشركاء لتحسين تدفقات الموارد. وشدد على أن الصندوق ملتزم التزاماً قوياً بمهمة التقييم، وأكد للمجلس أنه لم تعد ثمة وظائف شاغرة ينبغي ملؤها في مكتب التقييم المستقل. ولا تتعلق المسألة بملاك الموظفين بل بتوفير الموارد اللازمة لتقييمات النوعية. ويقف الصندوق

أيضا في طلبعة جهود الأمم المتحدة للإصلاح وتحقيق الاتساق، وهو يبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماته.

الحوار المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛ والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والشؤون المالية والميزانية والإدارية

٤٥ - عرض مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية بصندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد (DP/FPA/2015/11) والتقارير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2015/10). وعرض مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان خطة الموارد المتكاملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/CRP.4).

٤٦ - وسلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية القدرة على الوفاء بالعرض وأشاروا إلى أن نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية للصندوق متوازنة، فرحبوا بالحوار المتعلق بتمويل الصندوق وبالاتراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد، وأعربوا عن تقديرهم للمشاورات المنتظمة أثناء وضعها. وهم يعلقون أهمية كبيرة على وجود استراتيجية قوية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما أنهم على ثقة من أن النهج المقترحة من شأنها أن تعزز قدرة الصندوق على التصدي لتحديات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربوا عن تقديرهم لنهج 'المنظمة ككل' المتبع في تعبئة الموارد، وعن تطلعهم إلى خطة العمل التفصيلية بشأن النهج الأربعة لمصدر التمويل. وبالنظر إلى العوامل السلبية التي تؤثر على التمويل، شجعوا الصندوق بقوة على التركيز على 'العناصر التمكينية': ربط الموارد بالنتائج؛ ووضع أهداف واضحة لتعبئة الموارد؛ والسعي إلى الابتكار والتفوق في إدارة الأموال. ورحبوا أيضا بالمبادئ الستة والصلات التي تربط بين الأداء المؤسسي ونتائج التنمية. ورغم ارتياحهم لنجاح جهود الصندوق الرامية إلى إحداث خفض في الإنفاق، حذر البعض من خطر الاستمرار في التقشف على تنفيذ البرامج. وشجعت الوفود الصندوق على الحفاظ على مستوى حاسم من الموارد الأساسية المرنة التي يمكن التنبؤ بها، وأكدوا أنه ينبغي لاستراتيجية الصندوق أن تكون قائمة على النتائج وعلى الأدلة وتركز على المزايا النسبية للصندوق.

٤٧ - وإذ تلاحظ الوفود ما يُقترح من اعتماد نوافذ مواضيعية جديدة بغية اجتذاب التمويل، طلبت معلومات عن مواضيع ونتائج الخطة الاستراتيجية التي يجري النظر في اعتماد هذه النوافذ من أجلها. وطلبت أيضا معلومات أكثر تفصيلا عن الثغرات في التمويل لكل

من النتائج والأهداف المتوقعة على أساس سنوي من أجل إثراء الحوار المنظم الجاري، ووفقا للقرار ٢٤/٢٠١٤، تشمل ما يلي: لمحة عامة عن الموارد؛ ومعلومات محدثة عن الجهود الرامية إلى التحول إلى الموارد العادية والمخصصة تخصيصا مرنا؛ وآخر المعلومات عن التعاون مع القطاع الخاص. وطُلب إجراء تحليل لمخاطر العواقب المحتملة لعدم تلبية الاحتياجات المالية. وشجعت الصندوق على مواصلة بناء قدرات الموظفين على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل تعبئة الموارد، التي وُجّهت دعوة إلى إجراء تحليل للتكاليف والفوائد بشأنها، ورحبت بإنشاء وحدة لإدارة الموارد غير الأساسية داخل الصندوق.

٤٨ - وأعربت عن سرورها لتركيز الاستراتيجية على التنوع واجتذاب الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب؛ والاستفادة من التمويل المحلي من خلال البرامج القطرية بالاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية؛ ووضع نظام إلكتروني جديد تعرض فيه بيانات آنية مرئية بشأن النفقات ومساهمات الجهات المانحة من أجل تحسين الشفافية واستهداف المجالات التي تعاني من نقص التمويل. ولوحظ، في هذا الصدد، أنه في عام ٢٠١٥ لا تزال الجهات المانحة التقليدية تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من الموارد الأساسية للصندوق. وشجعت الصندوق على الاستمرار في توسيع شراكاته مع القطاع الخاص وتعزيزها. وشددت على أن الحوار المنظم ينبغي أن ينظر إليه في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إدارة منظومة الأمم المتحدة، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وشجعت الصندوق، في هذا الصدد، على العمل بشكل وثيق مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة على تعزيز أوجه التآزر والدروس المستفادة والاتساق. وأعربت عن تطلعها إلى الحوار المنظم غير الرسمي مع الإدارة بشأن الثغرات في التمويل والفرص في مرحلة ما قبل استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦ للخطة الاستراتيجية.

٤٩ - وردا على ذلك، أكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية بالصندوق للمجلس استمرار التزام الصندوق بالعمل في البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع سياسته المتعلقة بتواجهه على الصعيد العالمي. ولفت الانتباه مرة أخرى إلى بوابة الشفافية الإلكترونية التابعة للصندوق والتي تقدم بيانات آنية بشأن النفقات ومساهمات الجهات المانحة في كل بلد، والتي تعمل أيضا على تقوية ثقة الجهات المانحة في الطريقة التي يتبعها الصندوق في إدارة الأموال الملتزم بتقديمها إليه. كما سلط الضوء على الأدوات المماثلة المستخدمة بالفعل، مثل نظام المعلومات الاستراتيجية ونظام البرمجة العالمي. وبالنسبة للمقترح المتعلق بتحليل التكاليف والفوائد والاستثمار في القدرات، أكد للوفود أن الصندوق حريص على معالجة هذه المسائل

بشكل مشترك من خلال مواصلة الحوار المنظم. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن الخبراء الاستشاريين في مجال الموارد الإقليمية ساعدوا بشكل كبير على جمع أموال إضافية للصندوق على الصعيدين القطري والإقليمي. ورحب الصندوق ترحيبا كبيرا بالحوار والتمس الدروس وأفضل الممارسات من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وما زالت الثغرات في التمويل، بشأن النتيجتين الثانية والرابعة على وجه الخصوص، تخلق مشكلة، والصندوق حريص على إيجاد حل بطرق منها على سبيل المثال الصناديق المواضيعية. وأكد أن زيادة مشاركة الصندوق في الأزمات الإنسانية فرضت عمليا تفاوتاً أكبر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بتخصيص نسبة أكبر للموارد غير الأساسية. وأكد للمجلس أن الصندوق ينظر في مسألة كيفية مواجهة التحدي الذي تطرحه وفيات الأمومة وغير ذلك من الأعمال غير المنجزة ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وشدد مدير شعبة الخدمات الإدارية بالصندوق على أن الصندوق يحقق التزاماته بالمساءلة والشفافية فيما يتعلق بالأموال التي عهد بها إليه. وعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، أشار إلى أن الصندوق ممثل امتثالا تاما لمبادئ المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، ونظامه لتخطيط الموارد المؤسسية يسير في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تعزيز نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه الصندوق. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى حصول الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤، وكذلك إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة للمساءلة الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يمضي الصندوق أيضا على المسار الصحيح بشأنه. وشدد على أن الفجوة الكبيرة القائمة حاليا في التمويل، استنادا إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لا بد من أن يكون لها أثر سلبي على إطار النتائج المتكامل، وهي تشكل مصدر قلق كبير. وحث على بذل جميع الجهود لتقليص فجوة التمويل الحالية لعام ٢٠١٥ إلى الحد الأدنى، حتى في هذه المرحلة المتأخرة.

٥١ - وفي الختام، تناول المدير التنفيذي للصندوق ثلاث قضايا. الأولى، بشأن تحليل التكاليف والفوائد، وأشار إلى أن نموذج أعمال الصندوق سيتغير بمجرد بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودخول خطة عمل أديس أبابا حيز النفاذ. وسيلزم إجراء تحليل لتدفق الموارد على الصعيد القطري من أجل تحسين إدارة تدفقات تلك الموارد، سواء من خلال القطاع الخاص أو المجتمع المدني. ومن شأن الشراكات الإقليمية أن تساعد في تنظيم هذا التحليل بحسب كل من البلدان. والصندوق على استعداد لبناء قدرة الحكومات على تحقيق هذا الهدف. والقضية الثانية تتعلق بالمساعدة الإنسانية، ففي حين وافق على أن الأزمات

تجذب الموارد غير الأساسية، أشار إلى أن الصندوق، من خلال آلية أكثر مرونة لمواجهة الأزمات بمزيد من القدرات، من شأنه أن يساعد على التخفيف من انعدام التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. والقضية الثالثة تتعلق بالمساحة المخصصة للصندوق حول أهداف التنمية المستدامة، فهذه الأهداف شاملة لعدة قطاعات بشكل متعمد وتحتاج إلى تعاون جميع مؤسسات الأمم المتحدة، مما يتطلب نهجا متعدد التخصصات لإيجاد حل، الأمر الذي كان في صلب تصميم أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٨/٢٠١٥ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

عاشرا - التقييم

٥٣ - عرض مدير مكتب التقييم بالصندوق خطة التقييم الذي يجري كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ (DP/FPA/2015/12).

٥٤ - وأشاد أعضاء المجلس بالصندوق بالإعداد الجيد لخطة التقييم الذي يجري كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وعلى تنظيم المشاورات المنتظمة مع الدول الأعضاء. وأعربوا عن سرورهم بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز مكتب التقييم والتزامه بتقوية مهمة التقييم. ورحبوا بتحليل الاحتياجات المتغيرة والمقترحات المتعلقة باتباع نهج جديدة، بما فيها، على سبيل المثال، أن يزيد المكتب مشاركته في التقييمات على نطاق المجموعات وعلى نطاق المنظومة، وهي خطوة من شأنها أن تساعد في تجميع الموارد وتوسيع نطاق ما تحققه من أثر. وأعربوا عن تقديرهم لقرار إرساء الخطة على مبادئ أساسية، بما في ذلك اتباع نهج متوازن في المساءلة والتعلم. كما أيدوا التوجيه الصادر عن المكتب للصندوق بشأن التخطيط والإدارة وتوفير الموارد واستخدام التقييمات على مستوى البرامج. ورحبوا بالخطة الرامية إلى إجراء تقييم للتقييمات وتقييمات توليفية للإفادة منها في تعلم الدروس الاستراتيجية. ولاحظوا، فيما يتعلق بتقييمات الأثر، أن الصندوق سعى إلى التركيز على إجراءات التدخل فيما يتعلق بالمراهقين والشباب في إطار النتيجة ٢ من الخطة الاستراتيجية، وشجعوا الصندوق على تناول المسألة من منظور الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب والمساواة بين الجنسين. وأعربوا كذلك عن تقديرهم للتوضيح الذي قدمه الصندوق للمرحلة التي بلغت التقييمات اللامركزية ولتسليطه الضوء على التحدي المتمثل في تقييم التمويل المخصص.

٥٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها للجهود التي يبذلها مكتب التقييم لتجميع تقييمات المكاتب القطرية، بدءاً من اقتراح تجريب القيام بخمسة تقييمات متزامنة للمكاتب القطرية. ورحبت أيضاً بالعمل الذي يقوم به المكتب لوضع معايير واضحة لاختيار الأولويات وتحديدها فيما يتعلق بالتقييمات المؤسسية، إضافة إلى العملية التشاورية التي يتبعها الموظفون على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر بشأن تحديد أولويات المنظمة خلال الخمس سنوات التالية، تبعاً لأهميتها وفائدتها والنطاق الذي تغطيه. وشجعوا الصندوق على العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تصميم نهج مشترك لبناء قدرات التقييم الوطنية.

٥٦ - وبخصوص تمويل التقييم، فرغم إدراك أعضاء المجلس أن لدى الصندوق خططاً لتمويل وظيفة التقييم التي يقوم بها وترحيبهم بأن الصندوق حدد استثمار نسبة ٣ في المائة من الموارد المخصصة للبرنامج في مجال التقييم، أعربوا عن قلقهم لأن الصندوق لم ينفق على التقييم في عام ٢٠١٤ سوى ٠,٣٧ في المائة من نفقات البرنامج. وأعربت الوفود كذلك عن قلقها بشأن مدى تناسب قدرة المكتب مع وظيفته ودوره.

٥٧ - ورداً على ذلك، أكدت مديرة مكتب التقييم التابع للصندوق أن الصندوق يضطلع بدور نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في مجال بناء القدرات الوطنية على التقييم، بما في ذلك ضمن عدد من الأفرقة العاملة. ولفتت الانتباه إلى أنها ترأس اثنين من هذه الأفرقة، أحدهما معني بإضفاء الطابع الاحترافي على مهام التقييم والآخر معني بالتقييمات اللامركزية. وبخصوص التمويل، سلطت الضوء على الزيادة الكبيرة في الموارد التي فاقت ٤ ملايين دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي رغم تحقيقها تقدماً ملحوظاً لم تستوف بعد المعيار المحدد وهو ٣ في المائة من الميزانية. ومع ذلك، أكدت أن التوقعات تشير إلى زيادة في الاستثمارات التي توظفها المكاتب الإقليمية والقطرية في عمليات التقييم المواضيعي والبرنامجي، وأن هذه التكاليف لم تُدرج بعد في الميزانية. وشددت على أن مكتب التقييم وشعبة البرامج يعملان بجمّة لضمان تسجيل نفقات التقييم اللامركزي في نظام البرمجة العالمي لعام ٢٠١٥، من أجل تحسين الإبلاغ عن النفقات على المستوى اللامركزي. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، لاحظت أوجه القلق التي عبّر عنها المجلس وذكرت أن خطة التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية تضمنت موارد لزيادة موظفي الرتب المتوسطة في مكتب التقييم وأن استراتيجية تنمية القدرات المقرر تنفيذها سوف تتيح الفرصة لاستعراض ملاك الموظفين من جميع الرتب. ولاحظت أيضاً أن المكاتب القطرية شهدت زيادة في عدد موظفي الرصد والتقييم في عام ٢٠١٥، وأن عضوين في المجلس زودا المكاتب الإقليمية

موظفين فنيين مبتدئين. وأوضحت أن الصندوق يسعى إلى توظيف المزيد من الموظفين الفنيين المبتدئين على المستويين المركزي والإقليمي.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٩/٢٠١٥ بشأن خطة عمل التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات وميزانيته.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٥٩ - عرض نائب المدير التنفيذي للصندوق (لشؤون البرامج) ذلك البند.

٦٠ - وتولى المديرون الإقليميون للصندوق عن مناطق أوروبا وآسيا الوسطى، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرض وتوضيح البرامج القطرية لكل من أذربيجان، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وبنما، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسوازيلند، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وملديف، إلى جانب التمديد ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا، والتمديد الأول سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من أوكرانيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وقيرغيزستان، وموزامبيق، والتمديد الثاني سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار.

٦١ - واستعرض المجلس التنفيذي واعتمد، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرنامج القطري لكل من أذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/4)، وإندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/9)، وأوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/4)، وبنما (DP/FPA/CPD/PAN/3)، وبيلاروس (DP/FPA/CPD/BLR/2)، وتركيا (DP/FPA/CPD/TUR/6)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (DP/FPA/CPD/MKD/1)، وجورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/3)، وزامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/8)، وزمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/7)، والسلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/8)، وسوازيلند (DP/FPA/CPD/SWZ/6)، وصربيا (DP/FPA/CPD/SRB/1). كما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو (DP/FPA/CPD/SRB/1/Add.1)، والصين (DP/FPA/CPD/CHN/8)، وطاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/4)، وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/6)، وكازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/4)، وكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/5) وكولومبيا (DP/FPA/CPD/MDV/6)، وملديف (DP/FPA/COL/6).

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي التمديد الثاني سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار، وأحاط علما بالتمديد ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا والتمديد الأول سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من أوكرانيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وقيرغيزستان، وموزامبيق (DP/FPA/2015/14).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية وتقديرات الميزانية لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧

٦٣ - أبلغت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ملاحظاتها الافتتاحية أعضاء المجلس بأن المكتب ما زال يركز على أساس مالي متين ويشهد زيادة مستمرة في الطلب على خدماته. وعرضت تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/5)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/7) والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/6).

٦٤ - وقالت إنه باعتبار أن المكتب منظمة ذاتية التمويل تسعى لتحقيق الأهداف المتوخاة من خططها الاستراتيجية، فهو يحتاج إلى استثمارات مستمرة لضمان استقراره المالي ككيان غير ربحي. وأبرزت أن المكتب يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية بفضل معدلات التنفيذ العالية، وارتفاع مستوى استرداد التكاليف، وزيادة المكاسب في الكفاءة نتيجة لإنشاء مركزين للخدمات المشتركة في بانكوك وكوبنهاغن، وانخفاض التكاليف الكلية للإدارة. وتوقعت أن يحقق المكتب الإيرادات الصافية المستهدفة لفترة السنتين، وأن يحتفظ باحتياطي تشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب. وقالت إن المكتب، المستعد لتلبية الطلب المتزايد على الهياكل الأساسية المناسبة، يشعر بالتفاؤل أيضا بسبب تزايد الطلب على خدماته من الأمانة العامة للأمم المتحدة وبسبب التوصية الإيجابية التي تلقاها من الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

٦٥ - ولاحظت أن المكتب، الذي يحرص على التكيف مع التغيرات وعلى تطوير أدائه في التنفيذ، بسّط هيكلته من خلال تطبيق اللامركزية لكي يمنح صلاحيات لمنفذيه العالمية. وأردفت قائلة إن تلك الخطوة تعتبر مكونا جوهريا من مكونات نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه المكتب، والذي يركز على إرساء الأسس اللازمة للقيام بمهمة مكرسة لضمان

الجودة. وأشارت إلى أن المكتب يمارس أيضا دورا قياديا فيما يتعلق بالاستدامة؛ وأوضحت أن المكتب سينشر في عام ٢٠١٦ تقريره الأول عن الاستدامة، الذي يعتمد فيه أفضل الممارسات المتبعة الخارجية من خلال الموازنة مع المبادرة العالمية لتقارير الأداء، التي تعد معيارا عالميا. وأشارت كذلك إلى أن المكتب، استجابةً لتوصيات مراجعي الحسابات، يجري استعراضا للمجالات الرئيسية في سياسات وممارسات الموارد البشرية المطبقة لديه، للتأكد من أنه يقدم إلى شركائه دعما مستوفيا لأرقى المعايير، وهو أمر يتصدر أولويات المكتب. وفي هذا الصدد، لفتت الانتباه إلى أن عدد النساء في الفريق الإداري العالمي الخاص بالمكتب ارتفع بدرجة غير مسبوقة.

٦٦ - وسلطت الضوء على أن المكتب يضطلع بدور محوري في ضمان أن المساعدة الإنمائية والتمويل الخاص والمحلي يكمل كل منهما الآخر، بما يكفل حسن استثمار رأس المال في البلدان النامية. واستطردت بقولها إن المكتب يعمل مع طائفة واسعة من الشركاء لتشجيع الاستثمار في المشاريع الإنمائية، وإن نموذج أعمال المكتب يؤهله للاضطلاع بهذا الدور. وأوضحت أن هذا النموذج ينطوي على نهج لاسترداد التكاليف قادر على توزيع التكاليف على المشاريع بدقة أكبر وبتيح استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن المكتب يعكف أيضا على تقييم فرص الاستثمار الرامسي إلى تحقيق آثار اجتماعية، وهي تحظى بأهمية خاصة في ضوء تناقص المساعدة الإنمائية.

٦٧ - وأشاد أعضاء المجلس بالدور القيادي القوي الذي تمارسه المديرية التنفيذية لكي تكفل استمرارية نموذج أعمال المكتب، الذين يقدرّون قيمته الكبيرة، ولا سيما في سياق التنمية الخطة المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربوا عن رضاهم عما يبذله المكتب من جهود مستمرة للحفاظ على توازن ميزانيته، وشجعوه على مواصلة الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب. ورحبوا بسياسة التسعير المنقحة التي يطبقها المكتب في تعامله مع عملائه، والتي أدت إلى زيادة الشفافية وتخفيض تكاليف الإدارة، وشجعوا المكتب على أن يواظب على التنقيح الدوري لسياسته المنظمة لاسترداد التكاليف من أجل مواصلة تحسين الكفاءة والفعالية. وأثنوا على عرض ميزانية المكتب بطريقة متسقة مع ميزانيات باقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالنسبة لتصنيف التكاليف والإبلاغ على أساس النتائج، وأعربوا عن اتفاقهم مع اللجنة الاستشارية في أن دورة التخطيط الخاصة بنموذج التمويل الذاتي للمكتب لا بد أن تكون مدتها سنتين نظرا لصعوبات التنبؤ.

٦٨ - واعترفت الوفود بالخطوات التي اتخذها المكتب في اتجاه توثيق التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها لعلاقات العمل الوثيقة التي تربط المكتب

بالدول الأعضاء وللمفاوضات الجارية التي نظمها بالنيابة عنها. وبعد أن شددت الوفود على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أيدت بقوة عمل المكتب مع القطاع الخاص وشجعت، في هذا الصدد، على زيادة الاستثمارات في البلدان المتوسطة الدخل. كما أيدت الوفود قرار المكتب الإبقاء على المستويات الحالية لقدراته لمعالجة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بدعم من القطاع الخاص، وشجعت المكتب بقوة على مواصلة تقديم المساعدة في بناء السلام في البلدان التي تمر بأزمات.

٦٩ - ورحبت الوفود تحديداً بتقرير المكتب عن أنشطة الشراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأثنت على ما تضمنه من بيانات وتحليلات إحصائية متينة تُظهر مراحل تطور أنشطة الشراء في الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي. وشجعت الوفود على إدخال المزيد من التحسينات على التقرير، مثل توحيد طريقة عرض بيانات الشراء الخاصة بجميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وأكدت الوفود أهمية التحلي بالكفاءة في الشراء من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وغاياتها، وأثنت على الإصلاحات التي تدخلها الأمم المتحدة، بقيادة المكتب، على نظام الشراء منذ عام ٢٠٠٦. وأعربت الوفود كذلك عن تقديرها للجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٧، الذي يشجعها على زيادة الفرص المتاحة أمام الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أنها أكدت أن توسيع قاعدة الشراء يتعين أن تصحبه خطوات لضمان الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر. ودعت الوفود أيضاً إلى رفع مستوى تفويض السلطة والحد من التأخير في تسليم السلع والخدمات، وطلبت أن يدرج المكتب بيانات بشأن هذه المسألة في التقارير المقبلة.

٧٠ - وردا على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية للمكتب من جديد أن المكتب ملتزم بالعمل مع شركائه على مواجهة التحديات التي تعترض تنفيذ البرامج في مختلف أنحاء العالم. وأكدت أن المكتب نجح في نموذج تحسين تقدير التكاليف والتسعير الخاص به وفي تقليص مصروفات الإدارة. ولاحظت أن نموذج أعمال المكتب يلي طلبات القطاع الخاص واحتياجاته ويشجع على توجيه التمويل الخاص إلى التعاون الإنمائي، ولا سيما فيما يتصل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالشراء، قالت إن المكتب حرص على توسيع نطاق شراكاته وعمل بمهمة على تشجيع الشركات الخاصة على تسجيل نفسها في الموقع الإلكتروني للسوق العالمية للموردين المتعاملين مع المكتب، لكي يتسنى لها الاستفادة من العطاءات والمشاركة في المنافسات التي تفيده المشاريع التي تخدم المحتاجين. وأشارت إلى أن المكتب واطب على

استكشاف سبل جديدة للعمل مع الدول الأعضاء وسعى إلى توسيع نطاق وجوده في كثير من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠/٢٠١٥ عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢١/٢٠١٥ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

الجزء المشترك

ثالث عشر - الشؤون المالية والميزانية والإدارية

٧٣ - قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2015/1). وقام كل من مدير مكتب دعم المشتريات بالبرنامج الإنمائي، والمستشار العام للفريق القانوني ومديره بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورئيس شعبة خدمات المشتريات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعرض المحالات التي ركز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية الواردة فيه، من منظور المنظمة التي ينتمي إليها كل منهم.

٧٤ - ورحبت الوفود بالتقرير عن أنشطة الشراء المشتركة وبالتقدم الذي أحرزه كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بتقليص تكاليف الشراء وتفاذي الازدواجية. فمنذ عام ٢٠١١، تسهم تلك الجهود في إدخال تحسينات وتحقيق وفورات مهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بفضل اعتماد عمليات أكثر كفاءة وتخفيض التكاليف وتعزيز عمليات الشراء في المكاتب القطرية. وشجعت الوفود جميع مؤسسات الأمم المتحدة على أن تحذو حذو هذا الانضباط المالي. وأثنوا على هذه المؤسسات لما أدخلت من أساليب مبتكرة على عمليات الشراء المشتركة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق وفورات في التكاليف واعتماد عمليات شراء أكثر كفاءة والتزود بسلع وخدمات أعلى جودة. وطلبت تفاصيل عن الكيفية التي ستوسع المؤسسات من خلالها عمليات الشراء المشتركة خارج نطاق الاحتياجات المؤسسية لتشمل السلع الأساسية على المستويين المركزي والقطري. وأشارت الوفود إلى أنها ترى أن هناك مجالاً لتحقيق نفس النجاح الذي أحرز في عمليات الشراء المشتركة في برنامج المشتريات ككل، بأسلوب أكثر منهجية، سعياً إلى

تحقيق مزيد من الوفورات والاستثمارات المحددة الأهداف. وقالوا إنهم يتطلعون إلى معلومات مستكملة عن إدراج هذه الممارسات في التقرير المقبل.

٧٥ - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب خدمات المشاريع لحصوله على الشهادة الذهبية لممارسات التنمية المستدامة التي يمنحها المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وإذ سلموا بالتزام المنظمة باحتلال الصدارة في اعتماد الممارسات المستدامة والفعالة والمبتكرة، فإنهم شجعوا مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على أن تحذو حذوها. ورحبوا بالنهج المبتكر الذي اعتمده مؤسسات الأمم المتحدة في تحديد شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة عندما يتعذر تحقيق التعاون داخل المنظومة. وحثوا أيضاً البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على إنشاء مهام ومراكز للخدمات المشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج، على النحو الوارد في الاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات.

٧٦ - وفي حين سلمت الوفود بأن التقرير عن أنشطة الشراء المشتركة قدم معلومات مستفيضة، اقترحت أن تكون التقارير المقبلة أكثر تحليلاً في مضمونها وأن تحدد مدى استفادة كل مؤسسة من أنشطة الشراء المشتركة. وفي هذا الصدد، طلبوا توضيحات بشأن النسبة المتوية للاستخدام الفعلي من أنشطة الشراء المشتركة لكل مؤسسة. وطلبوا أيضاً معلومات مستكملة عن الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إبرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن شراء المركبات. وطلبوا أيضاً معلومات بشأن التقدم المحرز في تحسين أدوات التخطيط المركزي للموارد من أجل كفالة التدفق الفعال للمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن أملهم في معرفة ما إذا كانت المبادرات المشتركة قد اجتذبت المزيد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٧٧ - ورداً على ذلك، رحّب مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوصيات أعضاء المجلس وبطلبهم توفير مزيد من التحليل في التقارير المتعلقة بأنشطة الشراء المشتركة، وأكد لهم أن المؤسسات الثلاث سوف تتبع نفس النهج، بما في ذلك تقديم تفاصيل عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإذ أشار إلى أن نطاق التقرير كان أوسع بكثير مما كان عليه في السنة الماضية، أكد للمجلس أن المؤسسات حريصة على فعل المزيد فيما يتعلق بأنشطة الشراء المشتركة، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً ومن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (الوثيقة DP-FPA-OPS/2015/1).

رابع عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٩ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2015/31 و DP/FPA/2015/13). وقدم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج بالبرنامج الإنمائي عرضاً بشأن التقرير.

٨٠ - ورحّب أعضاء المجلس بالتقرير، وشددوا على أهمية تحقيق هدف استئصال الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، مؤكدين على ضرورة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقالوا إنهم يرون أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يضطلعان بدور محوري في هذا الجهد، ولا سيما من خلال الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. ورحّبوا بتعزيز الشراكة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والمؤسسات الأخرى العاملة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وأعربوا عن سرورهم للجهود التي تبذلها المؤسسات لإيجاد نهج مشترك يركز على إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات الصحية الوطنية والبرامج الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وحثوا المؤسسات على تركيز جهودها في البلدان الشريكة، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم نظم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة. وأبرزوا أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزء لا يتجزأ من القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأثنوا في هذا الصدد على الجهود المركزة على الفتيات الصغيرات اللواتي يكن في كثير من الأحيان أول ضحاياه. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والسكان الرحل، وتمكينهم من الحصول على خدمات الرعاية، أمراً بالغ الأهمية في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية وتكاليف العلاج، شجّعوا المؤسسات الشريكة على التعاون مع المرفق الدولي لشراء الأدوية، وهو مبادرة صحية عالمية تسعى إلى تحديد وتعزيز الوصول إلى

حلول مبتكرة وميسورة التكلفة لتحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وتشخيصه. وفي هذا السياق، رحّبوا بجهود أنشطة الشراء المشتركة التي بذلتها مؤسسات الأمم المتحدة وشركاؤها، والتي أسهمت في تقليص تكاليف الأدوية. وأبرزوا كذلك الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية لإدارة المشتريات والمخزونات، التي تُعتبر أساس النجاح على الأجل الطويل.

٨١ - ورداً على ذلك، شكرت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) في صندوق السكان الوفود على دعمها القوي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى التقدم الكبير الذي أحرز من خلال شراكات مبتكرة. ووجهت الانتباه إلى المؤتمر الدولي العشرين المعني بالإيدز الذي عُقد في ملبورن عام ٢٠١٤، وسلطت الضوء على أربعة مجالات لإجراءات التدخل جرى تحديدها في عرض قدمته مجموعة من الشباب دعوا فيه إلى ما يلي: (أ) إنشاء بيئة تمكينية أفضل؛ (ب) ومواصلة الاستثمار في العلاج والعلوم سعياً إلى تخفيض التكاليف وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات الرعاية؛ (ج) وتحسين التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكفالة اتخاذ الناس خيارات أفضل قائمة على المعرفة؛ (د) والحاجة إلى وضع النقاش بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار المحبة والتوجيه والتقدير. وشددت على أن هذا النداء الموجه إلى البشرية عموماً هو نتاج للجهود الرائعة التي بُذلت في سبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2015/31 و DP/FPA/2015/13).

خامس عشر - الزيارات الميدانية

٨٣ - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى الأردن التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2015/CRP.1).

٨٤ - وشدد أعضاء المجلس في تعليقاتهم العامة على جدوى الزيارات الميدانية التي تعطيهم خبرة مباشرة عن الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، وتساعدهم على فهم أهمية دورها على الصعيد القطري بالتعاون مع الحكومة والشركاء.

وأعربوا على وجه الخصوص عن سرورهم لزيارة بلد مثل الأردن الذي يتعامل مع تدفق هائل للاجئين، وهي الزيارة التي منحت أعضاء المجلس رؤية واضحة عن الأزمة الإقليمية وآثارها على البلدان في المنطقة. وقالوا إنهم يرون في الزيارات الميدانية طريقة ممتازة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وسلطوا الضوء أيضاً على أهمية ترابط منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، والاستفادة من مزاياها النسبية المختلفة.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى الأردن للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (-DP/FPA/OPS-ICEF) (UNWFP/2015/CRP.1).

المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية

٨٦ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3).

٨٧ - ورحب أعضاء المجلس بالتنقيحات المقترحة إدخالها على المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية، وأوصوا بإجراء التغييرات التالية: (أ) في الفقرة ٤ (أ)، المعايير العامة التي يتعين النظر فيها، النقطة ٣، عوضاً عن: "بلد لم تجر زيارته بعد"، يُقترح: "بلد لم تجر زيارته بعد أو حرت زيارته أقل عدد من المرات"؛ (ب) وفي الفقرة ٤ (ج) المعايير المتعلقة بالبلد، النقطة ٤، عوضاً عن: "من قبيل حقوق الإنسان أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية أو أطر أخرى"، يُقترح: "التممية والجوانب الإنسانية أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥"، وأطر أخرى؛ (ج) وفي الفقرة ١٤، عوضاً عن: "ينصح أن يكون عضو واحد على الأقل من أعضاء البعثة له مركز سفير"، يُقترح: "ينصح أن يكون ٢٥ في المائة على الأقل من أعضاء البعثة لهم مركز سفير".

٨٨ - ورداً على ذلك، أبرزت أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع أن المجلس التنفيذي قد زار في الماضي، في إطار زيارته الميدانية، أحد البلدان بسبب السياق الإنمائي لهذا البلد على وجه التحديد.

وأشارت إلى أن المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية سوف تُنقح لكي تعكس ذلك النهج. ولاحظت أنه من أجل تجنب استباق اعتماد الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لم يرد ذكر هذه الخطة في المبادئ التوجيهية المنقحة؛ ولاحظت أيضاً أن الإشارة إلى الخطة سوف ترد في النص النهائي. وفيما يتعلق بمشاركة السفراء في الزيارات الميدانية، أبرزت أن المبادئ التوجيهية المقترحة نصت على "عضو واحد على الأقل" لأن بعض الزيارات الميدانية السابقة لم تضم أي سفير إطلاقاً. وسوف تراجع الأمانة هذا النص ليتضمن جملة "٢٥ في المائة على الأقل".

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3).

سادس عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٩٠ - ركز رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في البيان الذي أدلى به أمام المجلس على أربع قضايا شاملة هي: الأثر المترتب على عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية الأخيرة، والشفافية والمساءلة، وطرائق التعاقد، والتوازن والتنوع في الإدارة والموظفين. وقال إن مجلس الموظفين مستعد لمناقشة تلك القضايا والحلول الممكنة مع المؤسسات المعنية.

٩١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً ببيان رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

(من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك)

الرقم	الصفحة
١/٢٠١٥	١١١
٢/٢٠١٥	١١٢
٣/٢٠١٥	١١٣
٤/٢٠١٥	١١٤
٥/٢٠١٥	١١٥
٦/٢٠١٥	١١٧

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

(من ١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك)

٧/٢٠١٥	١٢١
٨/٢٠١٥	١٢٢
٩/٢٠١٥	١٢٥
١٠/٢٠١٥	١٢٦
١١/ ٢٠١٥	١٢٧
١٢/٢٠١٥	١٢٨
١٣/٢٠١٥	١٢٩

١٣١	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٤/٢٠١٥
١٣٢	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥	١٥/٢٠١٥
	الدورة الثانية العادية لعام ٢٠١٥ (من ٣١ أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك)	
١٣٧	المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي	١٦/٢٠١٥
١٤٠	تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة	١٧/٢٠١٥
١٤١	الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٨/٢٠١٥
١٤٣	خطة التقييم التي تجرى كل أربع سنوات وميزانيتها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)	١٩/٢٠١٥
١٤٤	تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠/٢٠١٥
١٤٤	التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤	٢١/٢٠١٥
١٤٤	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الثانية العادية لعام ٢٠١٥	٢٢/٢٠١٥

١/٢٠١٥

تقرير عن الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2015/3؛

٢ - يقر بأن المساهمة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن في دعم القدرات الوطنية وتقديم الدعم اللازم لإعداد السياسات؛

٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقييماً للأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار هذه السياسة، وأن يدرج في هذا التقييم معلومات مفصلة عن الخبرة المكتسبة خلال الفترة التجريبية لمشاركة البرنامج الإنمائي في دعم الميزانيات القطاعية وعن أثر هذه المشاركة، لا سيما أثرها في إسهام البرنامج الإنمائي في تنمية القدرات الوطنية وإعداد السياسات، على أن يقدم هذا التقييم قبل حلول دورة المجلس العادية الأولى لعام ٢٠١٧؛

٤ - يوافق على مواصلة البرنامج الإنمائي الفترة التجريبية من تنفيذ سياسة مشاركة البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانيات والأموال المجمعة، على المستوى القطاعي، مع مرونة في استخدام الطرائق الأربع المبينة في المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالموضوع، وذلك حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أن يكون مفهوماً أنه لا ينبغي الدخول في أي التزام جديد في هذا الصدد بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أن يُتخذ قرار بشأن مستقبل هذه السياسة؛

٥ - يقر بأن كافة الأنشطة التي سبق إقرارها في إطار هذه السياسة سيستمر تنفيذها حتى حلول المواعيد المقررة لانتهاء منها؛

٦ - يعتزم أن يقرر في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧، استناداً إلى نتائج التقييم ورد الإدارة، ما إذا كان يتعين الاستمرار في العمل بهذه السياسة؛

٧ - يطلب استعراض المبادئ التوجيهية والإجراءات المعدة للمكاتب القطرية ووحدات المقر بخصوص مشاركة البرنامج الإنمائي في ترتيبات دعم الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة، وذلك لضمان اتساقها مع الممارسة الدولية المعترف بها ومع نهج البرنامج الإنمائي في العمل بهذه الأساليب، وإطلاع المجلس التنفيذي على نتائج الاستعراض في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وينبغي أن يُرفق ذلك بمذكرة معلومات توجز خبرات البرنامج الإنمائي في استخدام هذا النوع من المساعدة، وتقديم الخطوط العريضة لنهج تنمية القدرات

الوطنية ووضع السياسات، وتوفير معلومات تفصيلية عن طبيعة المخاطر الفعلية التي يحددها التقييم؛

٨ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل على ضمان تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بأساليب العمل هذه، ووضع الضمانات المناسبة، وإنجاز عمليات المراقبة ومراجعة الحسابات في الوقت المناسب.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٢/٢٠١٥

سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المعد عن سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/1)، الذي يعكس التزام المؤسسة في مجال الرقابة بممارسة مناسبة خاضعة للمساءلة وتتسم بالجدية؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العملية التشارورية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للسكان في إعداد سياسة الرقابة المنقحة؛

٣ - يوافق على سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2015/1؛

٤ - يطلب إلى الصندوق أن يواصل رصده لتنفيذ السياسة، وأن يجري عمليات استعراض دورية لجدوى السياسة وفائدتها في صون وتعزيز مهام الرقابة الإدارية في الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق من ذلك بالبرامج، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٧ يُضمّن مقترحات لإدخال المزيد من التحسينات على السياسة، حسب الاقتضاء.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٣/٢٠١٥

زيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2015/2)؛
- ٢ - يُقر بتزايد الطلب على الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى زيادة الموارد لتوفير التمويل اللازم لحالات الطوارئ؛
- ٣ - يوافق على تخصيص مبلغ سنوي قدره ١٠ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ، أي بزيادة قدرها ٥ ملايين دولار على المستوى المعتمد سابقاً؛
- ٤ - يأذن للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة رصيد صندوق الطوارئ بمبلغ يصل إلى ٢ مليون دولار في السنة الواحدة، إذا كان عدد حالات الطوارئ ونطاقها يبرران ذلك؛
- ٥ - يوافق على تخصيص اعتماد لمرة واحدة قدره ١٠ ملايين دولار من الموارد العادية لإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية؛
- ٦ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يبلغ عن حالة الاحتياطي وعن حالة استخدام صندوق الطوارئ في سياق بياناته المالية السنوية؛
- ٧ - يطلب كذلك إلى الصندوق أن يقدم تقريراً في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ عن حالة تمويل استجابته الإنسانية، حتى يتسنى للمجلس التنفيذي أن يقوم باستعراض هذا الترتيب، بما في ذلك معايير صرف الموارد.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٤/٢٠١٥

تعزز اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بمبادرة المدير التنفيذي الرامية إلى زيادة موافمة ترتيبات الإدارة
والمساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع نظيراتها في الوكالات الشقيقة
الخاضعة لإشراف المجلس التنفيذي؛

٢ - يوافق على إنشاء لجنة استشارية لمراجعة الحسابات تضطلع بالأدوار والمهام
التي أسندتها إلى اللجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات بقراراته
٣٧/٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩ و ٥/٢٠١٢، بما في ذلك رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي؛

٣ - يحيط علماً بأهداف واختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويشير إلى أن الطابع الاستشاري للجنة
لا يتعارض مع مهام المجلس التنفيذي بصيغتها الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٢؛

٤ - يشدد على أن دور اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات هو أن تقدم إلى
الإدارة والمجلس آراء واستنتاجات مستقلة بشأن الضمانات المتعلقة بمهام مراجعة الحسابات
والرقابة في المنظمة؛

٥ - ينوه بالتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمواصلة التماس المشورة
الخارجية والمستقلة بشأن أفضل الممارسات في الشؤون الاستراتيجية وفي مجال تخصصه من
خلال إنشاء فريق استشاري استراتيجي من الخبراء؛

٦ - يقرر أن ينظر أعضاء المجلس التنفيذي في عملية اختيار اللجنة الاستشارية
لمراجعة الحسابات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥؛

٧ - يقرر كذلك أن يواصل مهامهم الأعضاء الحاليون في اللجنة الفرعية لمراجعة
الحسابات التابعة للجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات في مكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في انتظار النتيجة التي ستؤول إليها عملية الاختيار؛

٨ - يشجع على تحديد وتيرة اجتماعات اللجنة كلها ومدتها ومكان انعقادها في
ضوء حجم العمل، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٥/٢٠١٥

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات
عن عام ٢٠١٣

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم
المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات عن عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي
حسابات الأمم المتحدة عن عام ٢٠١٣ بالنسبة للمؤسسات الثلاث جميعها؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٢ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة
الأولويات التسع العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٣ - يدعم الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي في معالجة
الأولويات الإدارية الثماني العليا المنقحة المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-
٢٠١٥، وفي تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

٤ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعاود تقييم الأنشطة التي يقوم بها لإدارة
المخاطر ويعزز هذه الأنشطة، وأن يعطي الأولوية لتنفيذ الإطار المنقح للنهج المنسق
للتحويلات النقدية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التطبيق المناسب في المكاتب القطرية؛

٥ - يحث البرنامج الإنمائي على تعزيز إشرافه على الشركاء المنفذين وإدارته
لشؤونهم من حيث الرصد والإبلاغ والامتثال للضوابط وأنشطة الضمان، بما في ذلك معالجة
الحالات المتكررة لورود تقارير مشفوعة بتحفظات عن مراجعة حسابات الشركاء المنفذين،
وعلى متابعة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛

- ٦ - يشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى كشف ومنع ما قد يحدث في عمليات الشراء من مخالفات وممارسات احتيالية أخرى، وعلى تحسين إجراءات استرداد الأموال، ومعالجة مواطن الضعف في نظام أطلس التي يحددها مجلس مراجعي الحسابات؛
- ٧ - يحث البرنامج الإنمائي على التعجيل ببذل الجهود اللازمة للاستجابة للاستنتاجات النقدية المتعلقة بإدارة البرامج/المشاريع وضمان النوعية والتصميم والرصد والتقييم؛
- في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:
- ٨ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2015/3) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ٩ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في التعامل مع التوصيات المتعلقة بعمليات الشراء، ويحث على الاستمرار في مراقبة وتقييم الموردين فيما يتعلق بمدى الالتزام بالنوعية والمواعيد في تقديم السلع والخدمات؛
- ١٠ - يطلب إلى الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي بما لديه من خطط لتحسين النطاق الذي تغطيه المراجعات الداخلية للحسابات، كي يتسنى للمجلس البت في الآثار المالية المحتملة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦؛
- ١١ - يشجع الصندوق على مواصلة تعزيز قدرة مكاتبه على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين العمليات، والضوابط الداخلية، والرقابة، وإدارة المخاطر، وعلى إطلاع المجلس التنفيذي بمستجدات التقدم المحرز في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛
- في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:
- ١٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة ما أبرزه مجلس مراجعي الحسابات من أولويات تتعلق بمراجعة الحسابات؛
- ١٣ - يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة مكتب خدمات المشاريع لكفالة تنفيذ التوصيات المتبقية؛

١٤ - يسلم بأن المجلس يحتاج للعمل إلى ما بعد السنة المالية ٢٠١٤ لتنفيذ التوصيات بنجاح لأن هذه التوصيات أصدرها مكتب خدمات المشاريع في تموز/يوليه ٢٠١٤، والكثير منها يتطلب اهتماماً طويلاً للأجل؛

١٥ - يرحب بالتزام مكتب خدمات المشاريع بتعزيز بناء القدرات باستمرار على الصعيد المحلي؛

١٦ - يطلب إلى مكتب خدمات المشاريع أن يواصل تقييم سياساته في مجالي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن يعزز من تنفيذ هذه السياسات؛

١٧ - يشجع مكتب خدمات المشاريع على أن يرصد عن كثب أعمال الإشراف على أنشطة الشراء، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياط، وأن يبحث عن فرص التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحديد الباعين ممن يحظون بالثقة ويتحلون بالكفاءة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٦/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى أنه قام بما يلي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماءهم لعام ٢٠١٥:

الرئيس: سعادة السيد لويس فرناندو كاريرا كاسترو (غواتيمالا)

نائب الرئيس: السيد ساهاك سارغسيان (أرمينيا)

نائب الرئيس: سعادة السيد هيروشي مينامي (اليابان)

نائب الرئيس: سعادة السيد كيليون ماوي (ليسوتو)

نائب الرئيس: سعادة السيد دورغا براساد بهاتاراي (نيبال)

أقرّ جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥
(DP/2015/L.1).

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/1)؛

أقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥ (DP/2015/CRP.1).

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٤.

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في

عام ٢٠١٥:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥: من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ١/٢٠١٥ المتعلق بتقرير الدعم المباشر للميزانية في الفترة

٢٠٠٨-٢٠١٤.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

أفريقيا: مالي، مدغشقر؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شيلي، غواتيمالا

وافق على تمديد البرنامج القطري لكولومبيا بتسعة أشهر؛

وافق على التمديد بسنتين للبرنامجين القطريين لباوا غينيا الجديدة وميانمار.

البند ٤

التقييم

أحاط علماً باستعراض سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبردود الإدارة المصاحبة (DP/2015/5 و DP/2015/6 و DP/2015/7).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

الرقابة

اتخذ القرار ٢/٢٠١٥ المتعلق بسياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/1).

البند ٦

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٣/٢٠١٥ المتعلق بزيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/2).

البند ٧

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها في صندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على وثيقتي البرنامج القطريين لمدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/7) ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/7).

وافق على التمديد بسنتين للبرنامج القطري لميانمار وعلى التمديد بتسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/2015/4).

أحاط علماً بالتمديد الأول بسنة واحدة للبرنامج القطريين لكل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والعراق (DP/FPA/2015/4).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٨

تعزير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
اتخذ القرار ٤/٢٠١٥ المتعلق بتعزير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة
لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

البند ٩

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٥/٢٠١٥ المتعلق بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات
مجلس مراجعي الحسابات عن عام ٢٠١٣ (DP/2015/8)؛ وتقرير صندوق الأمم المتحدة
للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ
التوصيات (DP/FPA2015/3)؛ وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ
توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن عام ٢٠١٣ (DP/OPS/2015/1).

الاجتماع المشترك

عقد في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ اجتماعا مشتركا للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة
الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، تناولت الموضوعين التاليين: (أ) في شراكة مع
آخرين: الدروس المستفادة بشأن الارتقاء بالابتكار للوصول إلى المحتاجين؛ (ب) نهج مبتكرة
في تصميم البرامج وتنفيذها دعما لتفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مناسبة من تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعافي من جائحة إيولا؛
تقرير غير رسمي بشأن استراتيجية البرنامج الإنمائي لتعبئة الموارد والخطوات المقبلة في
إطار الحوار المنظم؛

مشاورات غير رسمية بشأن تبسيط الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (القرار ١١/٢٠١٤)؛
النتائج الأولية لعام ٢٠١٤ وآفاق المستقبل بالنسبة لموقع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في بيئة متغيرة لتمويل الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

نشاط توجيهي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفائدة الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نشاط توجيهي لمكتب خدمات المشاريع لفائدة الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٧/٢٠١٥

التقرير السنوي لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج عن السنة الأولى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة DP/2015/11)؛

٢ - يرحب بتحسين جودة التقرير السنوي لمديرة البرنامج والتقدم العام المحرز تجاه تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٤؛

٣ - يحيط علماً مع التقدير بعملية الإبلاغ المنهجية استناداً إلى إطار النتائج للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك النهج الجديد لربط النتائج بالموارد، وبدء العمل ببطاقة تقرير التنمية؛ ويشجع البرنامج في الوقت نفسه على إدخال مزيد من التنقيحات على منهجية الإطار المتكامل للنتائج والموارد وتحليل البيانات المقترح في الفقرة التالية؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يواصل في تقاريره المقدمة في المستقبل تقييم التقدم المحرز إزاء النتائج السبع، وكذلك التحديات والدروس المستفادة التي قد تؤثر على البرامج في المستقبل؛

٥ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام بمزيد من التحليل للبيانات التي تستند إليها النتائج باستخدام المعلومات التي توفرها الأدوات التحليلية ذات الصلة للمنظمة بما في ذلك من خلال، في جملة أمور، التقييمات والمراجعات، لفهم العوامل المحفزة للأداء والتقدم، أو المعوقة لهما، وتكييف البرامج وفقا لذلك؛

٦ - يقترح الأخذ أيضا بمداول بطاقة الإبلاغ للمستوى الثالث: الفعالية والكفاءة المؤسسية، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد على ضمان إحراز تقدم جيد إزاء مؤشرات الفعالية المؤسسية في عام ٢٠١٥؛

٧ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء استعراض لنظم الرصد والتجميع والإبلاغ المتعلقة بالإطار المتكامل للنتائج والموارد كجزء من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية حتى يتسنى زيادة مصداقيته وخضوعه للمساءلة؛

٨ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم التقارير بشكل أكثر منهجية عن آثار الإصلاح الهيكلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٩ - يلتزم بمواصلة استكشاف سبل تمويل تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٨/٢٠١٥

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/2015/16) وتعليقات

الإدارة عليه:

١ - يحيط علما بالتقرير السنوي عن التقييم ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يعالج في الوقت المناسب النتائج والتوصيات، بغية تحسين نتائج البرامج والآثار المترتبة عليها؛

٢ - يوافق على برنامج العمل المنقح لعام ٢٠١٥ الذي اقترحه مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقر بأنه قد تم إدخال تنقيحات على الخطة بسبب التغييرات في الميزانية؛

- ٣ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل تقديم إحاطة عن الدروس المستفادة بشأن التقييم، وكذلك عن برنامج العمل المحسوب التكاليف لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في اجتماع غير رسمي يعقد قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛
- ٤ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل وإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدموا إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ وثيقة بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالكيفية التي يعتزم بها المكتب تنقيح خططه وإجراءاته بغية تحسين نوعية التقييمات اللامركزية؛
- ٥ - يطلب أن يقوم مكتب التقييم المستقل في تقاريره المستقبلية بتقديم برنامج عمل محسوب التكاليف يتضمن معلومات أكثر شمولاً عن التقييمات المقررة والأنشطة الأخرى؛
- ٦ - يؤكد على أهمية التقييمات الشاملة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، ويطلب من مكتب التقييم المستقل وضع استراتيجية عملية لتحسين تغطية التقييم للبرامج القطرية عند إنجازها بغية الاسترشاد به في إعداد البرامج القطرية اللاحقة التي ستدرج في برنامج العمل السنوي المحسوب التكاليف لينظر فيه أعضاء المجلس التنفيذي؛
- ٧ - يحث مكتب التقييم المستقل على كفالة تضمين تقييماته توصيات عملية وفعالة من حيث التكلفة وتتوخى تحقيق نتائج ملموسة ليتسنى استخدامها في تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي؛
- ٨ - يسلم بالجهود المتواصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستجابة الإدارة للتقييمات، ويشجع البرنامج على إحراز تقدم قوي تجاه تنفيذ إجراءات المتابعة لردود الإدارة للتقييمات المواضيعية خلال عام ٢٠١٥، آخذاً في الاعتبار بصورة تامة توصيات مكتب التقييم المستقل؛
- ٩ - يؤكد على أهمية الحفاظ على مستوى كاف من التمويل لهذا المكتب كوسيلة لحماية فعاليته واستقلالته؛ ويتوقع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان توفير التمويل الكافي لمكتب التقييم المستقل كي ينجز المهام الموكلة إليه؛

فيما يتعلق بتقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة (DP/2015/17) ورد الإدارة عليها (DP/2015/18):

١٠ - يحيط علما بنتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ هذه التقارير في الاعتبار بشكل كامل في التقارير العالمية والإقليمية المستقبلية عن التنمية البشرية؛

١١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد من توصيات تقرير التقييم في إعداد تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته لعام ٢٠١٦ عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

١٢ - يقر بأن التقييم قد أكد أن تقارير التنمية البشرية العالمية قدمت مساهمات رئيسية، على امتداد ربع قرن، في المناقشة العالمية بشأن التنمية، وبخاصة مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية في تعميم استخدام مفهوم التنمية البشرية للمساهمة في صنع السياسات المتعلقة بالتنمية؛

١٣ - يشجّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام باستعراض شامل لدليل التنمية البشرية ليعكس التغييرات الطارئة في المشهد الإنمائي العالمي والتكامل المتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منهجيته وهيكله، مع مراعاة أهمية استخدام أحدث الإحصاءات الوطنية المتاحة، متى تسنى ذلك، في حساب الأدلة، وكذلك في مواءمتها مع أهداف وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

فيما يتعلق بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19) ورد الإدارة على تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/20):

١٤ - يحيط علما بنتائج واستنتاجات وتوصيات تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب إلى البرنامج أن يأخذها في الاعتبار بشكل كامل في عمله الحالي دعماً للبلدان في إنجازها للأهداف، وفي التحضير لدعم البلدان في الوقت الذي يتم فيه إرساء أهداف التنمية المستدامة وبذل الجهود لتحقيقها، ولاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٦؛

١٥ - يقر بأن التقييم يخلص إلى الاستنتاج بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضع مجموعة من الأدوات المختلفة والتكميلية، جيدة النوعية وحسنة التوقيت، دعماً لعمليات التخطيط والرصد والتنفيذ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - يقر بوجهات النظر المعبر عنها في التقييم بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع جيد لدخول مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف أيضاً بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجاري إعدادها هي أكثر شمولية وأكثر تعقيداً بشكل ملحوظ من الأهداف الإنمائية للألفية، وستتطلب إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة لمدى أطول، بما يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٩/٢٠١٥

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤
إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤ (DP/2015/21) وبالأداء القوي المتواصل للصندوق قياساً إلى الأهداف المرسومة؛

٢ - يقر بالوضعية الاستراتيجية لولاية الصندوق المرنة في مجال الاستثمار، التي تتيح إقامة شراكات مبتكرة مع شركاء التنمية من القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتصل بجشد الموارد المحلية، ويلاحظ أهمية خبرات الصندوق في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - يحيط علماً بالنمو المطرد المتواصل في موارد الصندوق غير الأساسية وفي الشراكات، الأمر الذي يساهم في تحقيق الصندوق للنتائج المتوخاة، وبصفة أساسية مع أقل البلدان نمواً؛

٤ - يعرب عن القلق من أن الموارد العادية، التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٤، لا تزال إلى حد كبير دون عتبة المبلغ الذي قيمته ٢٥ مليون دولار المطلوب لاستمرار برامج الصندوق في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً؛ ويلاحظ مع القلق أنه، نتيجة لذلك، انخفض عدد أقل البلدان نمواً التي يدعمها الصندوق من ٣٣ بلداً في عام ٢٠١٣ إلى ٣١ بلداً في عام ٢٠١٤؛

٥ - يسلم بأن من اللازم توفير حد أدنى من الموارد الأساسية، وفقا للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لضمان محافظة الصندوق على حيزه الابتكاري؛ ولكي يضمن وجود قاعدة تمويل صلبة ويمكن التنبؤ بها، يستطيع من خلالها حشد موارد إضافية، ومواصلة تحفيز الاستثمارات، بما في ذلك من خلال حشد الموارد الوطنية للتنمية المحلية، وإدراكا لأهمية ضمان حضور الصندوق فيما يبلغ ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا، وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وفي ضوء هذه الخلفية، يهيب بالدول الأعضاء القادرة أن تساهم في الموارد العادية للصندوق بما يكفل بلوغه الهدف المتوخى المتمثل في مبلغ ٢٥ مليون دولار سنويا من الموارد العادية السنوية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٠/٢٠١٥

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالوثائق التي تشكّل تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٥ وهي:

DP/FPA/2015/5 (Part I، و Part I/Add.1، و Part II)؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بعملية الإبلاغ المنهجية في ضوء إطار النتائج للخطة

الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وما تم إحرازه من تقدم؛

٣ - يقر ويرحب بالجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ

التوجيه الاستراتيجي المنقح، بما يشمل تعزيز المشاركة في معالجة الأوضاع الإنسانية، ونموذج الأعمال المتنوع الجديد؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي إدخال المزيد من التحسينات في التقرير السنوي

المقبل بالرجوع إلى وثيقة نظريات التغير المصاحبة للخطة الاستراتيجية، مع الاستفادة من نتائج التقييم وإدراج مزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والدروس المستفادة، والإجراءات المتخذة استجابة لذلك؛

٥ - يسلم بضرورة زيادة الدعم لجعل الصندوق في وضع فعال يمكنه من تكثيف

الجهود الرامية إلى تحقيق الغايتين ألف وباء من الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية،

وتسريع وتيرة الاستثمارات في الشباب، بمن فيهم المراهقون من الفتيات والفتيان، لتمكين البلدان من تحقيق العائد الديمغرافي، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم عرضاً عن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالعائد الديمغرافي، في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١١/٢٠١٥

التقرير السنوي عن التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب التقييم (DP/FPA/2015/6) وخطة عمل التقييم لعام ٢٠١٥، بما في ذلك التعديلات المدخلة على خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالإضافة إلى رد الإدارة عليها؛
- ٢ - يؤكد مجدداً الدور المركزي لوظيفة التقييم داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأهمية المبادئ المبينة في سياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2013/5)، وكذلك أهمية تنفيذها داخل المنظمة؛
- ٣ - يشجّع الصندوق على اتخاذ إجراءات من أجل زيادة تعزيز وظيفة التقييم داخل الصندوق، وذلك بتنفيذ التوصيات المبينة في الجدول ٣ من تقرير التقييم؛
- ٤ - يحيط علماً بالتحديات في مجال التقييمات اللامركزية، ويؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز القدرة على الرصد والتقييم اللامركزيين؛
- ٥ - يكرر تأكيد أهمية تخصيص الموارد الكافية، بما في ذلك من الموارد الأخرى للبرامج الممولة من الموارد غير الأساسية، لدعم القيام بوظيفة تقييم قوية ومستقلة، ويشجّع الصندوق على ضمان أن يكون مستوى الموارد البشرية والمالية متناسباً مع المستوى الملائم لتغطية التقييم، ومع الموازنة الضرورية للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ونموذج أعماله؛
- ٦ - يرحب بمبادرات مكتب التقييم لنشر نتائج التقييم من أجل التعزيز المؤسسي والبرامجي؛

٧ - يطلب من مدير مكتب التقييم أن يقدم تقريراً في عام ٢٠١٦ عن التقدم المحرز في معالجة المسائل والتحديات الأساسية في مجال التقييم في التقرير السنوي للمدير المقدم إلى المجلس التنفيذي.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٢/٢٠١٥

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالمساهمات المهمة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للنتائج التشغيلية للأمم المتحدة وشركائها في عام ٢٠١٤؛

٢ - يحيط علماً بالجهود المبذولة لتعزيز مساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحقيق نتائج مستدامة للشركاء، وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك اتباع أفضل الممارسات وتطبيق المعايير المعترف بها؛

٣ - يحيط علماً كذلك بالتقدم العام المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي وضعت أسساً قوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - يشجّع المدير التنفيذي على المضي قدماً في تشكيل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى القرارات السابقة للمجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة؛

٥ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٣٥/٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩، ويطلب إلى المدير التنفيذي، لكي يتسنى تحقيق درجة أكبر من الكفاءة في عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن يتشاور مع الأمين العام بشأن الدور المستقبلي للجنة الاستشارية للسياسات مقارنة بدور المجلس التنفيذي، فيما يخص الرقابة وتقديم التوجيه السياسي للمكتب، مع التسليم بما طرأ من تغيرات مهمة منذ عام ٢٠٠٩ في هيكل الحوكمة للمكتب، وتطور دوره وولاياته؛

٦ - يشجّع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على زيادة استكشاف إمكانية تسهيل إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة التي تشاطره نفس التوجه، بما في ذلك من القطاع الخاص، مع التأكيد بشدة على الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي في المجالات

المشمولة بولاية المكتب مثل تطوير الهياكل الأساسية وإدارة المشاريع، وفي ظل الاحترام الكامل للملكية الوطنية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٣/٢٠١٥

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بما أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تقدم في معالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤؛

٢ - يلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في التقارير الماضية والتي لم تنفذ بعد؛

٣ - يلاحظ مع القلق عدد التوصيات والطلبات المتكررة الموجهة إلى أمانات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتسريع وتيرة جهودها لكسب تنفيذها في حينه، وعلى أتم وأكمل وجه، وبصورة مطّردة، جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الجديدة والتي لم تنفذ بعد؛

٤ - يطلب إلى مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق للمنظمات الثلاث أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب إلى المجلس التنفيذي عندما تجابه تحديات في القيام بمسؤولياتها الرقابية أو إنجاز خطط عملها؛

٥ - يطلب كذلك إلى مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق أن تدرج في تقاريرها السنوية في المستقبل ما يلي:

(أ) رأياً، يستند إلى نطاق العمل الذي يتم القيام به، عن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الذي تعتمده المنظمات؛

(ب) موجزا مركزا للعمل والمعايير التي تدعم الرأي؛

(ج) بياناً بشأن امثال معايير المراجعة الداخلية للحسابات المتقيد بها؛

(د) رأياً بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة لوظيفة هذه المكاتب مناسبة

وكافية ويتم توفيرها بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛

٦ - يرحب بإدراج المعلومات المتعلقة بالخسائر المستردة إثر إجراء تحقيقات مدعومة بالأدلة، ويشجّع أمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على مواصلة تعزيز جهودهما لضمان أن تسترد المنظمتان أي مبالغ من هذا القبيل وأن تتم بشكل عاجل متابعة الحالات التي انتهى منها؛

٧ - يشجّع المنظمات على القيام بصورة مشتركة باستعراض إجراءات التوظيف للملء الوظائف في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، وأن تقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن التدابير المتخذة لخفض الشواغر طويلة الأمد؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٨ - يحيط علماً بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2015/22) ومرفقاته ورد الإدارة؛

٩ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٠ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم معلومات عن متابعة التحقيقات التي فُرج منها في تقارير السنوات السابقة، وكذلك عن الخسائر المستردة لتلك السنوات، وأن يواصل تقديم تفاصيل عن متابعة التحقيقات التي فُرج منها في سنة الإبلاغ المعينة التي يغطيها التقرير، والخسائر المستردة لتلك السنة؛

١١ - يطلب أيضاً إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن يقدم عرضاً شاملاً لتقييمه للمخاطر المؤسسية في التقارير السنوية التي ستقدم مستقبلاً إلى المجلس التنفيذي؛

١٢ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٣ - يحيط علماً بالتقرير الحالي (DP/FPA/2015/7)؛

١٤ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتوفير الموارد الكافية للوفاء بالولاية المتصلة بتلك المهام؛

١٥ - يقر بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة الرقابة المشتركة، ويؤيد تلك المشاركة؛

١٦ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٥، الذي طُلب فيه إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن يعلم المجلس التنفيذي عن خطط المنظمة لتحسين تغطية المراجعة الداخلية للحسابات، ويطلب إلى الصندوق أن ينظر في هذه الخطة، بما في ذلك فيما يخص تعزيز قدرة التحقيق، في الميزانية المنقحة المتكاملة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦؛

١٧ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2015/7/Add.1)، وبرد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير. فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٨ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3)، وبرد الإدارة؛

١٩ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما فيها التوصيات التي مر عليها أكثر من ١٨ شهراً؛

٢٠ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ (بما يتفق مع قرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٤/٢٠١٥

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2015/23، و DP/FPA/2015/8، و DP/OPS/2015/4)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير الدور الحيوي الذي تقوم به مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لترسيخ ثقافة تقوم على الأخلاقيات والتزاهة والمساءلة ضمن إطار منظماتها، ويحث المكاتب على مواصلة تعزيز تلك الثقافة؛

٣ - يثني على إدارات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على دورها القيادي ومواصلة دعمها لعمل مكاتب الأخلاقيات والتزامها به، ويحث الإدارة على مواصلة الجهود الرامية إلى تخصيص موارد كافية لوظيفة الأخلاقيات؛

٤ - يشير إلى القرار ٢٤/٢٠١١، ويثني على مكاتب الأخلاقيات للتوصيات التي رفعتها إلى إدارتها بهدف تعزيز ثقافة النزاهة داخل المنظمات؛ ويشجع هذه المكاتب على مواصلة تقديم المشورة والتوصيات للإدارة في هذا الصدد، والتي قد تتضمن توصيات بشأن تحسين الأطر الداخلية القانونية والمتعلقة بالمساءلة لمعالجة حالات إساءة السلوك وحماية المبلغين عن المخالفات؛ ويحث إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل مع مكاتب الأخلاقيات في هذا الصدد وتنفيذ توصيات المكاتب، حسب الاقتضاء.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٥/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى إنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٥ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.2)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/9)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛

وافق على الجدول الزمني التالي للفترة المتبقية من دورة المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

لم يتخذ قراراً بشأن مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي

اتخذ القرار ٧/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي والنتائج لعام

٢٠١٤ (DP/2015/11)؛

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش

المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1)؛

أحاط علما بالمرفق الإحصائي (DP/2015/11/Add.2).

البند ٣

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لم يتخذ قرارا بشأن التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2015/12).

البند ٤

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام

٢٠١٦، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

البند ٥

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

سحب وثيقة البرنامج القطري لأوغندا (DP/DCP/UGA/3).

أحاط علما بما يلي: التمديد الأول للبرنامج القطري لإثيوبيا لفترة ستة أشهر اعتبارا من

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ التمديد الأول لفترة سنة للبرنامج

القطري لجمهورية ترازيا المتحدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٦؛ التمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

وموزمبيق، واليمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

التمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لقرغيزستان ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (DP/2015/13).

استعرض، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا (DP/DCP/ARM/3) وتركمانستان (DP/DCP/TKM/2)، ووافق عليهما.

البند ٦

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

سحب مشروع القرار بشأن سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اعتمد القرار ٨/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/2015/16)، والتقرير بشأن تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة (DP/2015/17) ورد الإدارة (DP/2015/18)، والتقرير بشأن تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19)، ورد الإدارة (DP/2015/20).

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٩/٢٠١٥ بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

قرر اعتماد القرار بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي في دورة استثنائية، عقدت يوم الأربعاء ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، من الساعة ١٥:٠٠ حتى الساعة ١٥:٣٠.

اتخذ القرار ١٠/٢٠١٥ بشأن تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/5 (Part I)؛

أحاط علما بالاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٤

(DP/FPA/2015/5 Part (I/Add.1))؛

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/5 (Part II))؛

البند ٩

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ١١/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم (DP/FPA/2015/6).

البند ١٠

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتمديدات لفترة سنة للبرامج القطرية للصومال (٢٠١٦) وجمهورية تنزانيا المتحدة (١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦) واليمن (٢٠١٦) (DP/FPA/2015/9).

وافق على التمديد الثاني لفترة سنة للبرنامج القطري للبنان (٢٠١٦)، والتمديد الرابع لفترة سنة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (٢٠١٥)، والتمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لباوا غينيا الجديدة (٢٠١٦-٢٠١٧) (DP/FPA/2015/9)؛ استعرض، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لأرمينيا (DP/FPA/CPD/ARM/3)، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/4)، وأوغندا (DP/FPA/CPD/UGA/8)، ووافق عليها.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١١

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اتخذ القرار ١٢/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/OPS/2015/2).

الجزء المشترك

البند ١٢

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ القرار ١٣/٢٠١٥ بشأن التقارير التالية: (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2015/22)؛ (ب) تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة بشأن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7)؛ و (ج) تقرير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطته لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3).

البند ١٣

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٤/٢٠١٥ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/23)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/8)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2015/4).

البند ١٤

مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نشاط جانبي بعنوان ”إعادة الوضع إلى نصابه أو إصلاحه؟ الدعم الاستراتيجي للمهام الحكومية الأساسية في أعقاب الأزمات“

نشاط جانبي لمتطوعي الأمم المتحدة - تقرير عن حالة التطوع في العالم

نشاط جانبي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة فنلندا بعنوان ”الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوار وعمليات الوساطة الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“

نشاط جانبي عن ختم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورة غير رسمية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة عن العائد الديمغرافي

إحاطة عن استعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان واستجابته للحالات الإنسانية في

شمال شرق نيجيريا: تقديم الدعم للنساء والفتيات المحررات من قبضة حركة بوكو حرام.

مشاورة غير رسمية بشأن الاستراتيجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

لحشد الموارد.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٦/٢٠١٥

المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بما يلي:

(أ) الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26 و Add.1)

وبالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠١٥ وما بعده (DP/2015/27)؛

(ب) آليات التمويل والحوافز المقترحة لاجتذاب التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ

به، وتحقيق المستوى الأمثل؛

(ج) الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تنويع قاعدة التمويل،

وحشد موارد إضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة، بما في ذلك من حملة

”شركاء التنمية المائة“.

٢ - يشير إلى مقررات المجلس التنفيذي التي تبرز أهمية الموارد العادية - ٢٣/٩٨،

و ١/٩٩، و ٢٣/٩٩، و ٩/٢٠٠٢، و ١٨/٢٠٠٢، و ٢٤/٢٠٠٣، و ١٤/٢٠٠٤، و

٢٠/٢٠٠٥، و ٢٤/٢٠٠٦، و ١٧/٢٠٠٧، و ١٦/٢٠٠٨، و ١٠/٢٠٠٩، و

و ٢٠١٠/١٤، و ٢٠١١/١٥، و ٢٠١٢/١٠، و ٢٠١٣/١٣، و ٢٠١٤/٢٤ - ويشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٢٢٦/٦٧، وبخاصة القرار ٢٨٩/٦٤ المعنون "الاتساق على نطاق المنظومة"؛

٣ - يلاحظ بقلق بالغ تراجع المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٤ وتزايد الاختلال بين الموارد العادية وغيرها بنسبة تقارب ٥:١؛

٤ - يكرر تأكيد ضرورة تفادي استخدام الموارد العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى، ويؤكد مجدداً أن المبدأ التوجيهي الذي يحكم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية ينبغي أن يستند إلى قرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣؛

٥ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع البرنامج على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقراً وأضعفها؛

٦ - يؤكد ما للمساهمات المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها من أهمية للموارد العادية، ويلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٧ - يكرر الإعراب عن قلقه بشأن الطابع التقييدي للموارد المخصصة، والذي يمكن أن يحد من قدرة المنظمة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة الحوار المتعلق بالتمويل بهدف معالجة هذه المسألة؛

٨ - يلاحظ أن تقلبات العملات يمكن أن تؤثر على مستويات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج أن يواصل إبلاغ المجلس التنفيذي بما يقوم به من عمل لمعالجة الآثار الناجمة عن تقلبات العملات، وأن يواصل رصد عمل المنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد بما يضمن أن تظل إدارة العملات في البرنامج في مستوى أمثل؛

٩ - يحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك والتي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية، عن عام ٢٠١٥، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ ويشجع البلدان القادرة على تقديم تعهدات متعددة السنوات للسنوات المقبلة على النظر في تقديمها؛

١٠ - يرحب باستمرار الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية أو الموارد الأقل تقييداً/تخصيصاً، ويحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية للموارد العادية والموارد الأخرى التي تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها، والأقل تخصيصاً لأغراض معينها، ولنتائج الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، ما يلي:

(أ) أن يشارك في الحوارات غير الرسمية التي تجرى مع الدول الأعضاء على مدار السنة، بما في ذلك كفالة الترتيب لمناقشات تحاورية خاصة فيما بين الدول الأعضاء على هامش الدورة السنوية كل عام، وذلك لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل القضايا والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تحليل التمويل. ويشمل هذا الأمر استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة، وتشجيع الجهات المانحة على الزيادة من مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية، وكذلك على التحول إلى الموارد الأخرى الأقل تقييداً، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية؛

(ب) أن يقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن التمويل وحشد الموارد، تحليلاً لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد؛

(ج) أن يواصل الاستجابة لفرص التنمية السانحة من أجل توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، تمثيلاً مع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، وأيضاً مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعمامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي، على نحو شفاف ومنسق.

١٢ - يسلم بأن تقاسم الحكومات للتكاليف يشكل آلية تمويل مخصص الغرض تعزز الملكية الوطنية فضلا عن أنها تسهم في إنجاز البرامج القطرية، ويشدد في هذا الصدد، على الحاجة إلى أخذ السمات الخاصة بتقاسم الحكومات للتكاليف في الاعتبار عند النظر في اعتماد آليات لحفز التمويل الأقل تقييداً/تخصيصاً من الموارد الأخرى، مع الحرص على موازنة هذه الموارد مع الخطة الاستراتيجية.

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٧/٢٠١٥

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
ورد الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة (DP/2015/29) ورد الإدارة عليه (DP/2015/30):

١ - يسلم بأن التقييم قد أظهر تغيراً واسع النطاق وتحسناً ملحوظاً في نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء السياسات التي تعالج تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذها، منذ آخر تقييم مستقل أجري في عام ٢٠٠٦.

٢ - يلاحظ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم، ورد الإدارة.

٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبلغ عن التقدم المحرز فيما يخص الاستجابة لتوصيات التقييم على النحو الوارد في رد الإدارة في تقريرها السنوي عن النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤ - يلاحظ أن التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٤ (DP/2015/12) يؤكد بالوثائق أن البرنامج الإنمائي قد استجاب بالفعل للعديد من التحديات التي يعرف بها التقرير التقييمي، ويطلب إلى البرنامج أن يبين في تقريره عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين وأدائها ونتائجها إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٦، مجالات العمل التي تم تحديدها في التقييم باعتبارها مجالات تتطلب اهتماماً خاصاً ومتابعة.

٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٨/٢٠١٥

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2015/8) وبخطة الموارد المستكملة المحدثّة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/CRP.4)؛

٢ - يرحب باستراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأهدافها المبينة في الوثيقة DP/FPA/2015/11؛

٣ - يحيط علماً بآليات التمويل والحوافز المقترحة لاجتذاب التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وتحقيق المستوى الأمثل، وبالجهد التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة التمويل وتعبئة الموارد الإضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة؛

٤ - يؤكد ما للمساهمات المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها من أهمية للموارد العادية، ويلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٥ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٦ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتمويل صناديقه وبرامجه المواضيعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقراً وأضعفها؛

٧ - يُقرّ بضرورة مواصلة الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي إضافة إلى تمويل الموارد العادية على نحو يمكن التنبؤ به من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فضلاً عن دعم البلدان من خلال تنفيذ البرامج القطرية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بإطار العمل المتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بطرق منها تقديم مساهمات خلال الربع الأول من العام وإعلان تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفاءة فعالية البرمجة؛

٩ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، ما يلي:

(أ) أن تشارك في الحوارات غير الرسمية التي تجرى مع الدول الأعضاء على مدار السنة، بما في ذلك في المناقشات التحوارية التي يتم الترتيب لها خصيصاً قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي، وذلك لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل القضايا والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تحليل التمويل. ويشمل هذا الأمر استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل، إلى جانب تأثيرها، بهدف توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على الزيادة من مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية، وكذلك على الانتقال إلى الموارد الأخرى الأقل تقييداً، انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية؛

(ب) أن يقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن الالتزامات المتعلقة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليلاً لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد. وسيكون التقرير تويجا للحوارات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ٩ (أ)؛

١٠ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التكيف مع الفرص السانحة فيما يخص الشراكة من أجل التنمية، وذلك بهدف توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي على نحو شفاف ومنسق، تمسها مع معايير ومبادئ المشاركة المؤسسية.

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٩/٢٠١٥

خطة التقييم التي تجرى كل أربع سنوات وميزانيتها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بالاقتراح المتعلق بالانتقال من خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل سنتين إلى خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجرى كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩؛
- ٢ - ينوه بالعملية الشفافة والقائمة على المشاركة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ (DP/FPA/2015/12)؛
- ٣ - ينوه بالمبادئ الرئيسية التي استُرشد بها في وضع خطة التقييم، ولا سيما الاتساق مع الخطة الاستراتيجية ونموذج الأعمال؛
- ٤ - يشير إلى ضرورة تحقيق توازن بين المساءلة والتعلم، مع تركيز واضح على الجدوى؛
- ٥ - يرحب بتنوع مجموعة التقييمات، بما في ذلك تجربة التقييم التجميعي، والنهج إزاء تقييم الأثر فيما يتعلق بالمراهقين والشباب؛
- ٦ - يشجع مكتب التقييم على مواصلة المشاركة في مبادرات التقييم المشتركة أو التي تنفذ على نطاق المنظومة؛
- ٧ - يؤيد الجهود المبذولة لتنسيق التُّهَج الساعية إلى تنمية قدرات التقييم الوطنية من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛
- ٨ - يلاحظ زيادة تخصيص الموارد، على النحو المدرج في خطة التقييم التي تجرى كل أربع سنوات والمدرجة في الميزانية، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل صوب تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة ٣ في المائة من النفقات البرنامجية المحددة في خطة التقييم المنقحة (DP/FPA/2013/5)؛
- ٩ - يلاحظ مع الاهتمام المبادئ الرئيسية المشار إليها في الفقرة ٤٩ من خطة التقييم للاسترشاد بها في توفير الموارد لوظيفة التقييم؛
- ١٠ - يوافق على خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢٠/٢٠١٥

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي

١ - يوافق على الإيرادات الصافية المستهدفة؛

٢ - يقر تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتعلق بنتائجه الإدارية وتوجيه

الموارد سعياً وراء تحقيق الامتياز التشغيلي؛

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢١/٢٠١٥

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في

عام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها

منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/6)؛

٢ - يعرب عن تقديره للمساهمات التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة التي وفرت

المعلومات اللازمة لتجميع التقرير الإحصائي السنوي، ويشجع جميع الكيانات التابعة للأمم

المتحدة على المشاركة في المساهمة في هذا التقرير الهام المتعلق بالشراء؛

٣ - يعرب عن تقديره للطريقة الشفافة التي أتاح بها مكتب خدمات المشاريع

التقرير للجمهور من خلال المبادرة الدولية لشفافية المعونة المتعلقة بشفافية البيانات؛

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢٢/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي

يذكر بأنه قد قام أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥
(DP/2015/L.3)؛

أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/24)؛
وافق على الجدول الزمني التالي للدورات التالية التي سيعقدها المجلس التنفيذي في
عام ٢٠١٦:

الدورة العادية الأولى: من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

الدورة السنوية: من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (جنيف) أو من ٦ إلى
١٠ حزيران/يونيه (نيويورك)

الدورة العادية الثانية: من ٦ إلى ٩ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

وافق على مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦
(DP/2015/CRP.2) وأقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنود ٢ و ٣ و ٤

حوار التمويل المنظم؛ المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة؛ والالتزامات
بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٥ بشأن المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٥

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

سحب وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/3)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد
والصومال (DP/2015/28)؛

وافق على التمديد الاستثنائي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار
والتمديد الثانيين لسنة واحدة للبرنامجين القطريين للبنان و ليبيا (DP/2015/28)؛
استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان
التالية ووافق عليها:

أوزبكستان (DP/DCP/UZB/3)؛

أوغندا (DP/DCP/UGA/4)؛

إندونيسيا (DP/DCP/IDN/3)؛

بنما (DP/DCP/PAN/3)؛

بيلاروس (DP/DCP/BLR/3)؛

تركيا (DP/DCP/TUR/3)؛

الجزائر (DP/DCP/DZA/3)؛

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً (DP/DCP/MKD/3)؛

جورجيا (DP/DCP/GEO/3)؛

زامبيا (DP/DCP/ZMB/3)؛

زيمبابوي (DP/DCP/ZWE/3).

السلفادور (DP/DCP/SLV/3)؛

سوازيلاند (DP/DCP/SWZ/3)؛

صربيا (DP/DCP/SRB/2)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو*

(DP/DCP/SRB/2/Add.1)؛

الصين (DP/DCP/CHN/3)؛

طاجيكستان (DP/DCP/TAJ/2)؛

غينيا بيساو (DP/DCP/GNB/2)؛

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كازاخستان (DP/DCP/KAZ/3)؛

كمبوديا (DP/DCP/KHM3)؛

كولومبيا (DP/DCP/COL/2)؛

ماليزيا (DP/DCP/MYS/3)؛

ملديف (DP/DCP/MDV/3)؛

البند ٦

التقييم

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٥ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧ و ٨ و ٩

حوار التمويل المنظم؛ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمسائل المالية والمسائل المتصلة بالميزانية والإدارة

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٥ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١٠

التقييم

اتخذ القرار ١٩/٢٠١٥ بشأن ميزانية خطة عمل التقييم الذي يجري كل أربع سنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان التالية ووافق عليها:

أذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/4)؛

- إندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/9)،
أوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/4)،
بنما (DP/FPA/CPD/PAN/3)؛
بيلاروس (DP/FPA/CPD/BLR/2)؛
تركيا (DP/FPA/CPD/TUR/6)؛
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (DP/FPA/CPD/MKD/1)؛
جورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/3)؛
زامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/8)؛
زيمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/7)؛
السلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/8)؛
سوازيلاند (DP/FPA/CPD/SWZ/6)؛
صربيا (DP/FPA/CPD/SRB/1)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو*
(DP/ FPA/CPD/SRB/1/Add.1)؛
الصين (DP/FPA/CPD/CHN/8)؛
طاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/4)؛
غينيا بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/6)؛
كازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/4)؛
كمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/5)؛
كولومبيا (DP/FPA/COL/6)؛
ملديف (DP/FPA/CPD/MDV/6)؛
وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار
(DP/FPA/2015/14)؛

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أحاط علماً بالتمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا والتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأوكرانيا والبرازيل وبوركينا فاسو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيرغيزستان وموزامبيق (DP/FPA/2015/14).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠/٢٠١٥ بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجزء المشترك

البند ١٣

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

أحاط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (الوثيقة DP-FPA-OPS/2015/1)؛

اتخذ القرار ٢١/٢٠١٥ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

البند ١٤

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (DP/FPA/2015/13) - (DP/2015/31).

البند ١٥

الزيارات الميدانية

أحاط علماً بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى الأردن (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2015/CRP.1)؛

أحاط علماً بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع والمتعلقة بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3) .

البند ١٦

مسائل أخرى

أحاط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة غير رسمية، ”حتى لا يتخلف أحد عن الركب: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يدعم أقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة“؛

إحاطة غير رسمية، ”المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الانتقالي وسياق مرحلة ما بعد الصراع: عرض لإنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومناقشة سبل المضي قدماً“.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية بشأن برنامج تنمية رأس المال البشري في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة ما بعد النزاع.

إحاطة غير رسمية بشأن الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

إحاطة غير رسمية بشأن البرنامج العالمي لتعزيز أمن السلع الصحية الإنجابية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (٢٠١٥)، أنغولا (٢٠١٥)، جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٦)، جمهورية الكونغو (٢٠١٥)، غينيا (٢٠١٧)، ليبيا (٢٠١٧)، ليسوتو (٢٠١٥)، النيجر (٢٠١٥).

دول آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٥)، باكستان (٢٠١٥)، الصين (٢٠١٦)، فيجي (٢٠١٥)، نيبال (٢٠١٦)، الهند (٢٠١٧)، اليمن (٢٠١٧).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠١٦)، أنتيغوا وبربودا (٢٠١٧)، جمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٧)، غواتيمالا (٢٠١٥)، كوبا (٢٠١٦).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (٢٠١٧)، أرمينيا (٢٠١٦)، بلغاريا (٢٠١٥)، الجبل الأسود (٢٠١٦).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أيسلندا، إيطاليا، الدانمرك، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

* لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يختلف من سنة إلى أخرى.

